

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



تقرير الاستقرار المالي

2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح
حفظه الله



سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح
حفظه الله

مجلس الإدارة





السيد / باسل أحمد الهارون
المحافظ
رئيس مجلس الإدارة



السيدة/ سحر عبدالعزيز الرميح
نائب محافظ بنك الكويت المركزي
عضوًا



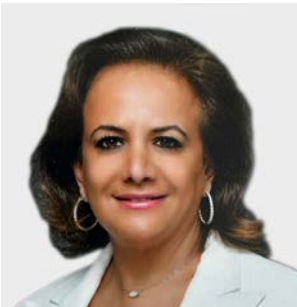
السيد/ عبدالوهاب راشد الهارون
عضوًا



السيد/ زياد عبدالله الناجم
وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضوًا



السيدة/ أسيل سليمان المنيفي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضوًا



السيدة/ فاطمة محمد البحر
عضوًا



الدكتور/ ميرزا حسين حسن
عضوًا



السيدة/ هناء عبدالرزاق رزوقي
عضوًا

المحتويات

الصفحة	المحتويات
16	المقدمة
19	نطاق التقرير وتجميع البيانات
20	الملخص التنفيذي
26	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية
28	التطورات العالمية
31	التطورات المحلية
40	الفصل الثاني: نظرة عامة على النظام المالي المحلي
42	القطاع المصرفي
48	شركات الاستثمار والتمويل
49	شركات الصرافة
52	الفصل الثالث: مخاطر البنوك
54	مخاطر الائتمان
57	مخاطر السيولة
63	المرفق 3.1 : مخاطر السيولة في القطاع المصرفي: تجربة بنك الكويت المركزي
68	مخاطر السوق
73	المخاطر التشغيلية
78	المرفق 3.2: الاحتيال المالي الرقمي
84	الفصل الرابع: الربحية والملاءة المالية للقطاع المصرفي
86	ربحية القطاع المصرفي
90	الملاءة المالية
95	مرفق 4.1: إطار التحوط الكلي لدى بنك الكويت المركزي
100	الفصل الخامس: نظم الدفع والتسوية
107	مرفق 5.1: تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني الأموال - مايو 2023

كلمة المحافظ



السيد/باسل أحمد الهارون

محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

واصلت الاقتصادات العالمية مواجهة الكثير من التحديات على مدار عام 2023 قد يكون أبرزها حربها على التضخم، ورغم رغبات صناع السياسات في رؤية تراجع ملموس لمعدلات التضخم العالية دون أي كلفة على الناتج الحقيقي ومعدلات البطالة، فقد ترافقت جهودهم تلك مع موجة من الاضطرابات في القطاع المصرفي الأمريكي والأوروبي.

وفي ظل هذه الظروف، كان على بنك الكويت المركزي أن يجابه تحديات عديدة في سبيل الحد من آثار الاضطرابات العالمية والإقليمية على الاقتصاد الوطني، ويمكن القول إن جهود البنك المركزي وسياساته الحصيفة الرامية لترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي قد آتت ثمارها، ولا سيما تلك الرامية إلى تحصين الجهاز المصرفي الكويتي إزاء الاضطرابات المصرفية العالمية وسواها من المخاطر.

وهذا ما سوف يعرضه التقرير الثاني عشر لعام 2023 من سلسلة تقارير الاستقرار المالي، حيث يعرض دور بنك الكويت المركزي في المحافظة على الاستقرار المالي وأهم تطورات النظام المالي في دولة الكويت، ويبين كيف قادت جهود بنك الكويت المركزي القطاع المصرفي الكويتي لتخطي الظروف الضاغطة من موقع قوة ومدى قدرة القطاع على مواجهة التحديات القادمة، وذلك ضمن حرص بنك الكويت المركزي على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح العام.

ويشتمل هذا التقرير على تحليل التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وعرض للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية مع نظرة عامة على أداء الأسواق الرئيسية، ولمحة عامة حول النظام المالي الكويتي مع تسليط الضوء على خصائص النظام والتطورات الرئيسية للبنوك المحلية على مدار العام. كما سوف يتناول المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي، وعلى وجه التحديد، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية من جوانب وزوايا متعددة. كما سيتطرق إلى متانة أوضاع البنوك المحلية عبر تقديم تقييم شامل لربحية القطاع المصرفي وملاءته المالية، مع عرض للبنية التحتية للنظام المالي من حيث نظم الدفع والتسوية.

هذا ويسعى بنك الكويت المركزي دائماً لضمان استعداد القطاع المالي في دولة الكويت وقدرته على الصمود في وجه مجموعة واسعة من المخاطر والتحديات التي يواجهها، بحيث يكون هذا القطاع قادراً على امتصاص الصدمات وخدمة الاقتصاد الكويتي بكافة قطاعاته.

وختاماً، نسأل الله عز وجل أن يُكَلِّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الغالي، في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح حفظه الله، داعين الله أن ينعم عليهم بموفور الصحة ودوام العافية وسداد الخطى.





نطاق التقرير وتجميع البيانات

يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا تحليلاً لأداء العناصر الأساسية من النظام المالي المحلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وتُعرض كافة المبالغ في هذا التقرير بالدينار الكويتي، ما لم ترد إشارة إلى غير ذلك.

عند الإشارة إلى النظام المصرفي، فهذا يعني استخدام البيانات المجمعة للبنوك الكويتية التي تشمل البنوك التقليدية والإسلامية في الكويت وشركاتها التابعة وفروعها الخارجية بالإضافة إلى بنك متخصص. وبسبب محدودية بعض البيانات، لم نَقم بتغطية 11 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (تمثل حوالي 3% من الجهاز المصرفي المجمع). لذلك، يجب الانتباه إلى أن بيانات الجهاز المصرفي المجمعة تختلف عن بيانات الكويت فقط (على مستوى النشاط المحلي) المتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

مصدر البيانات: يعتمد التقرير على بيانات بنك الكويت المركزي، وصندوق النقد الدولي وتومسون رويترز وبلومبيرغ، وبيانات من بورصة الكويت ووزارة العدل ووزارة المالية.



الملخص التنفيذي

تعكسه مؤشرات السلامة المالية، من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول ووفرة السيولة والربحية. مع ذلك واجه الاقتصاد الكويتي صدمة مزدوجة بسبب انخفاض أسعار النفط من جانب وانخفاض الإنتاج من الجانب الآخر، مما تسبب مجدداً في عجز بالموازنة العامة للدولة، معيداً الضغوط على سيولة صندوق الاحتياطي العام لتمويل ذلك العجز. ونتيجة لذلك تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد سوف يشهد معدل نمو سالب، مع تباطؤ في نمو الائتمان بفعل ذلك.

في ظل ما سبق، توضح الفقرات التالية النقاط الرئيسية من تقرير الاستقرار المالي لهذا العام.

التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

التطورات العالمية

شهد النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2023 تباطؤاً محدوداً وذلك تماشياً مع العام السابق، حيث أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو العالمي بلغ 3.2% مقابل 3.5% في العام السابق، وذلك نتيجة للبيئة النقدية التشديدية وزيادة التجزؤ (Fragmentation) في الاقتصاد العالمي والمخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن الآثار الطويلة المدى لجائحة فايروس كورونا. ومن ناحية أخرى، فقد أظهر معظم أسواق الأسهم العالمية أداءً قوياً خلال العام متمثلاً بارتفاع المؤشرات الرئيسية نتيجة تحسن ثقة المستثمرين في ظل التوقعات ببلوغ التضخم وأسعار الفائدة ذروتها. أما فيما يخص أسواق النفط، فقد شهدت استقراراً خلال عام 2023 مقارنة بالتقلبات التي أظهرتها في العام السابق.

شهد عام 2023 استمرار سياسات التشديد النقدي من قبل العديد من البنوك المركزية العالمية لمجابهة الارتفاع غير المسبوق في معدلات التضخم، الذي رافقه موجة من الإخفاقات شهدها القطاع المصرفي في الربع الأول من السنة وأدت إلى انهيار عدد من البنوك في عدد من الدول، بداية من الولايات المتحدة، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم وصولاً إلى انهيار بنك "كريدي سويس"، وهو أحد البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية.

وبالتوازي مع الاضطرابات المصرفية العالمية، تفاقمت التوترات الجيوسياسية في الإقليم بسبب التطورات في قطاع غزة، لترتفع بذلك حدتها المتواصلة والتي بدأت في أوروبا منذ فبراير 2022 على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية. وعلى الرغم من هذه التطورات إلا أن أسواق الأسهم قد تخطت حالة التشاؤم التي سادت سابقاً، وذلك بفضل بداية انحسار التضخم العالمي من الذروة التي بلغها في عام 2022، مما رفع حماس المستثمرين مع تنامي الآمال بعودة مبكرة عن سياسة التشديد النقدي.

أما على المستوى المحلي فقد تمتع الاقتصاد بدرجة من الحصانة إزاء الاضطرابات المصرفية العالمية بفضل سياسات بنك الكويت المركزي الحصيفة ولا سيما في مجال السياسة النقدية، حيث تبنى البنك نهجاً متدرجاً ومتوازناً في تحريك سعر الخصم. كما قادت رقابة بنك الكويت المركزي اللصيقة على القطاع المصرفي إلى مواصلة القطاع لأداء مهامه ودوره على النحو المعهود، دون تأثر بالاضطرابات المصرفية العالمية، وذلك بفضل قوة ومثانة وحدات الجهاز المصرفي على النحو الذي

التطورات المحلية

شهد الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت في عام 2023 تراجعاً بنحو 3.6% نتيجة تراجع أسعار النفط، وشهد الاقتصاد المحلي اعتدالاً في معدلات التضخم، حيث تراجع مؤشر أسعار المستهلك ليبلغ 3.4% في مقابل 4.0% في العام السابق، متأثراً في جزء منه بارتفاع أسعار الفائدة المحلية التي تم رفعها مرتين خلال السنة ليبلغ سعر الخصم 4.25% في نهاية العام مقابل 3.5% في العام السابق. وبالنسبة لسعر صرف الدينار الكويتي، فقد حافظ على استقراره النسبي المعهود خلال العام بفضل السياسة النقدية المتبعة، حيث استفادت العملة الوطنية من نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار بسلة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت. هذا، وقد عاد العجز المالي في الحساب الختامي للسنة المالية 2024/2023 ليبلغ 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع مقارنة بفائض بلغت نسبته 12% في العام السابق وذلك في ظل انخفاض إنتاج النفط وأسعاره.

وفيما يخص سوق الأوراق المالية، فقد تراجع أداء الأسهم الكويتية خلال عام 2023 في ظل تراجع أسعار النفط وزيادة التوترات الجيوسياسية، مما ترتب عليه تراجع مؤشر السوق العام لجميع الأسهم بنسبة 6.5%. في موازاة ذلك، انخفض إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت بمقدار 13.8%، أي ما يعادل 6.5 مليار دينار خلال عام 2023 لتصل إلى 40.3 مليار دينار، وذلك نتيجة لإلغاء إدراج أحد البنوك في سوق الأوراق المالية المحلية خلال 2023 بعد أن اكتملت عملية الاستحواذ عليه والتي بدأت في عام 2022. ومن حيث نشاط السوق، فقد شهد حجم التداول تراجعاً ملحوظاً خلال

العام انعكس على كافة القطاعات بنسب مختلفة، بالإضافة إلى تراجع قيمة الأسهم المتداولة لتبلغ 10.4 مليار دينار مقابل 14.7 مليار دينار في العام السابق.

أما من ناحية قطاع العقار، فقد شهد تباطؤاً في الأداء خلال العام، حيث تراجعت قيمة الصفقات العقارية وعددها الإجمالي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة محلياً بشكل تدريجي منذ بداية عام 2022، حيث تراجعت قيمة الصفقات بنحو 28% عن العام السابق لتبلغ 2.74 مليار دينار، والذي يعد أقل من متوسط السنوات الخمس الماضية. بالإضافة إلى ذلك، تراجع النمو في أسعار العقارات السكنية، حيث بلغ متوسط معدل نمو الأسعار للمحافظات الست مجتمعة نحو 3.5% (16% في 2022) وذلك نتيجة لتباطؤ أداء سوق العقار المذكور أعلاه. ومع ذلك استمر قطاع العقار السكني بالتراجع في حصته من الإجمالي في العام الحالي لتبلغ 47% مقابل 50% في العام السابق، إلا أنه لا يزال يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة المتداولة، ويعود ذلك إلى تراجع عدد الصفقات للعقارات السكنية خلال العام لتصل إلى مستويات طبيعية بعد الارتفاع الكبير في العامين السابقين.

نظرة عامة على النظام المالي المحلي

الأصول

شهدت أصول القطاع المصرفي نمواً متواضعاً وبنحو 3.1% خلال العام لتبلغ 110.4 مليار دينار. ونتيجة لذلك، وبالإضافة إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط العالمية، فقد شهدت نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفاعاً لتبلغ 226% كما في نهاية العام، كما شهدت نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ونسبة الودائع إلى الناتج

المحفظة بنحو 66.7%، إلا أن حصة القروض المقدمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ارتفعت خلال العام لتبلغ 14.4%، وتتشكل أساساً من قروض ممنوحة لعملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

الودائع

تماشياً مع السنوات السابقة، استمرت ودايع القطاع المصرفي بالارتفاع خلال عام 2023، حيث سجلت نمواً بنسبة 4.4% لتبلغ 73.5 مليار دينار كما في نهاية العام. ومن جهتها، شهدت الودائع الأجنبية ارتفاعاً لتشكّل 32.5% من إجمالي ودايع القطاع المصرفي في ظل توسع عمليات البنوك الخارجية. ومن ناحية أخرى، لا تزال البنوك تعتمد على ودايع القطاع الخاص كمصدر رئيسي للأموال بشكل أكبر من اعتمادها على الودائع الحكومية، حيث تشكل ودايع القطاع الخاص النسبة الأكبر من محفظة الودائع بنحو 56.5% من الإجمالي.

مخاطر البنوك

مخاطر الائتمان

شهدت الانكشافات الائتمانية للبنوك ارتفاعاً خلال عام 2023 ولكن بوتيرة أبطأ من العام السابق وبنسبة 3.4% (17.3% في 2022)، والذي كان مدفوعاً بالارتفاع في محفظة القروض والاستثمارات ذات الدخل الثابت، مقابل تراجع الإيداعات المتبادلة ما بين البنوك. وفيما يخص محفظة القروض، فقد شهدت أغلب القطاعات ارتفاعاً بخلاف قطاع البنوك الذي تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة. وبفضل إقرار بناء المخصصات الحصيف لبنك الكويت المركزي، فقد حافظ معدل القروض غير المنتظمة على مستواه عند أدنى مستوى له وبنسبة 1.4% تماشياً مع العامين السابقين. هذا وقد استمر معدل

المحلي الإجمالي الاسمي ارتفاعاً لتبلغ 141% و150% على التوالي. هذا واستمرت البنوك الإسلامية في صدارتها في معدل نمو الأصول مقارنة بالبنوك التقليدية بواقع 4.0% و2.3% على الترتيب، وعليه، فقد قاربت حصة البنوك الإسلامية حصة البنوك التقليدية كنسبة من إجمالي أصول القطاع. من جانبها استمرت شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي في التراجع في عددها لتبلغ 25 شركة مقابل 27 شركة في 2022، مما أدى إلى انخفاض أصول هذا القطاع. أما من جهة شركات الصرافة، فقد شهدت تطورات ملحوظة متمثلة في ارتفاع أصولها بنسبة 5.2% والذي قابله ارتفاع في الذمم الدائنة بالإضافة إلى الارتفاع في حقوق المساهمين.

محفظة القروض

على الرغم من بيئة أسعار الفائدة المرتفعة خلال عام 2023، إلا أن محفظة القروض شهدت نمواً بنسبة 2.6% لتبلغ 69.2 مليار دينار والذي يعود إلى النمو في التمويل الممنوح للشركات الكبرى. وفيما يخص التوزيع القطاعي، فقد شهدت معظم القطاعات نمواً خلال العام، وبشكل أساسي ارتفع كل من قطاع الخدمات والإنشاءات والتجارة بإجمالي 870 مليون دينار. هذا ولا يزال التوزيع القطاعي لمحفظة القروض متماشياً مع السنوات الماضية، حيث لا تزال المحفظة متركزة في القطاع الأسري والعقار والخدمات. وبالنظر إلى توزيع المحفظة وفقاً للعملة، فلا تزال القروض الممنوحة بالعملة المحلية تستحوذ على النسبة الأكبر من محفظة القروض بنسبة 64.2% من الإجمالي، مقابل تراجع في القروض الممنوحة محلياً بالعملة الأجنبية. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمحفظة، فقد ظل مستقرًا، حيث لا تزال القروض الموجهة لعملاء محليين تشكل النسبة الأكبر من

مخاطر السوق

مثّلت الأصول المرجحة بمخاطر السوق ما يعادل 1% فقط من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بقيمة 0.8 مليار دينار كما في نهاية عام 2023، ومن جهتها، شهدت المحافظ الاستثمارية لدى معظم البنوك ارتفاعاً سنوياً بنحو 13.6% مدفوعاً بارتفاع استثمارات الدخل الثابت والتي نمت بنحو 15.1%، متبوعة بالارتفاع في الاستثمارات العقارية واستثمارات الأسهم بنحو 3.8% و8.8% على التوالي. وعليه، ارتفعت حصة الاستثمارات من إجمالي أصول القطاع المصرفي لتبلغ 19.3% كما في نهاية العام. وخلافاً للعام السابق، شهد عام 2023 ارتفاعاً طفيفاً في حساسية البنوك تجاه تقلبات الأسواق إلا أنها لا تزال ضمن النطاق المقبول، حيث شكلت كل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وتلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر نحو 65% من إجمالي محفظة الاستثمارات مقابل نحو 63% في 2022. ومع ذلك، فإن البنوك الكويتية تعتبر أقل عرضة للتأثر بالتقلبات أو التغييرات التي قد تطرأ على السوق والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على أدائها نتيجة انكشاف تلك البنوك المحدود على السوق.

المخاطر التشغيلية

لا تزال الخسائر التشغيلية محدودة نسبياً حيث شكلت نحو 0.2% من صافي أرباح البنوك خلال عام 2023 أي ما يعادل 3.0 مليون دينار. وفيما يخص مؤشر الدوران الوظيفي، فقد تراجع ليبلغ 13.2% في نهاية العام مقابل نحو 15.9% في 2022 مما يدل على استقرار المؤشر محلياً. ولإلقاء نظرة استشرافية على أوضاع القطاع المصرفي أُجريت عمليات محاكاة

تغطية القروض غير المنتظمة بالارتفاع ليبلغ 312% كما في نهاية العام، وهو الأعلى في المنطقة، مما يمكن القطاع المصرفي من مواجهة حالات التعثر الجديدة دون التأثير على ربحيته. وفيما يتعلق بانكشافات الائتمان الأخرى والمتمثلة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت والإيداعات ما بين البنوك فلا تزال ذات جودة ائتمانية عالية.

مخاطر السيولة

شهد عام 2023 استمرار السياسة النقدية التشديدية المتمثلة ببيئة أسعار الفائدة المرتفعة، مما ساهم في استقطاب المزيد من الودائع ولكن بوتيرة أبطأ من العام السابق، لتصل ودائع القطاع المصرفي إلى أعلى مستوى لها عند 73.5 مليار دينار مدفوعة أساساً بالزيادة في ودائع الشركات الخاصة التي ارتفعت لتشكّل 23% من إجمالي قاعدة الودائع متبوعة بودائع الأفراد التي تشكل 56.5% كما في نهاية العام. ومن ناحية أخرى، وخلافاً لعام 2022، تركّز الارتفاع في الودائع بالعملة المحلية وبمعدل نمو 14% مقارنة بالعام السابق. هذا، وساهمت زيادة الودائع في التوسع في عمليات التمويل بمعدل متقارب خلال العام مما أدى إلى استقرار نسبة الحد الأقصى المتاح للتمويل لتبلغ 79.9% تماشياً مع العام السابق، أما معيار صافي التمويل المستقر، فعلى الرغم من تأثره بارتفاع الودائع في القطاع، إلا أنه شهد تراجعاً سنوياً ليبلغ 113.3% نتيجة التوسع في عمليات التمويل. وبشكل عام، لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بسيولة وفيرة تعكس في قدرة البنوك على تلبية متطلبات السيولة الرقابية، حيث حافظت البنوك على نسب تفوق الحدود الدنيا للمتطلبات الرقابية، مما يجعلها تتمتع بمصدات وفيرة.

الملاءة المالية

حافظ القطاع المصرفي المحلي على ملاءته المالية المرتفعة، حيث ارتفع معدل كفاية رأس المال للقطاع في عام 2023 ليصل عند أعلى معدل له بنحو 19.9% مقارنة بنحو 19.2% في العام السابق، ويعود ذلك إلى بشكل أساسي إلى الزيادة في أرباح البنوك نتيجة بيئة أسعار الفائدة المرتفعة فضلاً عن قيام بعض البنوك بزيادة رؤوس أموالها. كما حافظت البنوك على الجودة العالية في مكونات رأس المال حيث ارتفعت حصة حقوق المساهمين من قاعدة رأس المال الرقابي بنحو نقطة مئوية، كما ارتفع معدل حقوق المساهمين إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ليلعب 15.4%. ولتحديد مدى قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات غير المتوقعة طبقت اختبارات الضغط وفق سيناريوهات متعددة، وقد واصل القطاع إظهار نتائج إيجابية تعكس قدرته على الصمود أمام الأزمات عبر تخطيه السيناريوهات الثلاثة، بالإضافة إلى الاختبارات التكميلية، المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي وتجاوز معدل كفاية رأس المال له الحد الأدنى لمتطلبات بازل (3).

نظم الدفع والتسوية

استمرت عمليات الدفع الإلكترونية في الارتفاع خلال العام وذلك في ظل توسع البنية التحتية وزيادة وسائل الدفع الإلكترونية المتاحة، حيث لا تزال تلك العمليات تفوق المعاملات الورقية للعام الرابع على التوالي، وقد تبين ذلك من خلال اتساع الفجوة ما بين تلك المعاملات نتيجة لتراجع قيمة المعاملات الورقية وثبات عددها مقارنة بمتوسط السنوات الخمس الماضية، مقابل نمو في عدد وقيمة معاملات الدفع الإلكتروني بنحو 25% و 8.6% بالترتيب، وعلى الرغم من أن النمو في عدد

للخسائر التشغيلية، أكدت نتائجها المتانة التشغيلية للقطاع المصرفي. أما بشأن المخاطر السيبرانية، فقد أكدت البنوك قدرتها على مواجهة التحديات التشغيلية في هذا المجال، حيث استمرت بالالتزام بتطبيق وتطوير ضوابط الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني الصادرة عن بنك الكويت المركزي في عام 2020، حيث فاقت البنوك الحد الأدنى المطلوب للامتثال في النطاقات كافة.

الربحية والملاءة المالية:

الربحية

استمرت أرباح القطاع المصرفي بالارتفاع خلال عام 2023 متأثرة ببيئة أسعار الفائدة المرتفعة وتحسن جودة الأصول، حيث ارتفعت الأرباح العائدة للمساهمين بنحو 26% لتبلغ 1.5 مليار دينار كما في نهاية العام. ونتيجة لاستمرار تحسن جودة الأصول خلال العام، تراجعت المخصصات بشكل محدود بما يعادل 15% مقارنة بالعام السابق الذي تراجعت فيه المخصصات بنحو 54%، كما تأثرت ربحية القطاع المصرفي بالارتفاع المشهود في صافي هامش الفوائد ليلعب 2.7%. ومن ناحية أخرى، ارتفعت الأرباح من غير الفوائد لتبلغ حصتها ما يعادل 32% من إجمالي أرباح القطاع المصرفي، والتي كانت مدفوعة بالارتفاع في الأرباح الاستثمارية بنسبة 126% خلال العام. هذا، وقد انعكس التحسن في الأرباح خلال العام على مؤشرات الربحية والكفاءة المالية، حيث شهد كل من معدل العائد على متوسط الأصول ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية ارتفاعاً ليلعبا 1.5% و 11.1% على التوالي كما في نهاية العام مقابل نحو 1.5% و 10.8% على ذات الترتيب في نهاية عام 2022.

الكبرى الأخرى بتعميق حالة انعدام اليقين لدى الأسواق العالمية. وفي ظل هذه المتغيرات، فإن أسواق المال العالمية عرضة لعدة تحديات محتملة، ومن المتوقع تنامي حالات التعثر في السداد نتيجة لارتفاع كلفة الائتمان على مدى العامين السابقين.

وفي سياق مواز، سيواصل الاقتصاد الوطني حصانته في ضوء نهج التحريك المتدرج والمتوازن الذي اعتمده بنك الكويت المركزي لسعر الخصم على جانب السياسة النقدية، بالتوازي مع إنفاق حكومي قوي على جانب السياسة المالية. هذا ومن المتوقع أن تؤدي التطورات الأخيرة على المستوى السياسي الداخلي في البلاد إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية المستحقة.

من جانب آخر، من المنتظر أن يواصل الائتمان المحلي نموه بمعدلات صحية، في حين قد تشهد أسواق المال حركة تصحيح، في ظل ارتفاع معدلات العوائد على الأصول الخالية من المخاطر، بالتزامن مع ذلك قد تتنامى على المستوى المحلي معدلات التعثر في السداد في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، حيث يستغرق أثر هذه الارتفاعات فترة زمنية ليظهر على أرض الواقع. وفي المجمل فإن النظام المصرفي المحلي يتمتع بمصدات عالية ومعدلات تفوق المتطلبات الرقابية في جميع مؤشرات السلامة المالية، مما يؤكد متانة أوضاع وحدات الجهاز المصرفي الكويتي، ويوفر بالتالي القدرة على استيعاب التغيرات سواءً على المستوى العالمي أو المحلي.

المعاملات الإلكترونية أقل من العام السابق (30% في 2022) إلا أنه لا يزال نمواً صحيحاً مقارنة بالمستويات التاريخية. ومن ناحية أخرى، وعلى خلاف العام الماضي، شهد عدد أفرع البنوك ارتفاعاً خلال عام 2023، حيث ارتفع عدد أفرع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بثلاث أفرع لكليهما. ومن جهتها، ارتفعت المعاملات غير النقدية من حيث العدد والقيمة خلال العام مقابل تراجع المعاملات النقدية التقليدية، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة المعاملات عبر الإنترنت حيث شكلت 50% من إجمالي المعاملات غير النقدية في عام 2023. وفيما يخص أجهزة نقاط البيع، فقد ارتفعت بنحو 11.3% مقابل نمو بنسبة 4.1% في عدد أجهزة الصرف الآلي، مما يشير إلى استمرار تفضيل العملاء للمعاملات الإلكترونية على المعاملات التقليدية.

النظرة المستقبلية

تشير التقديرات إلى أن الفترة الأخيرة من عام 2024 سوف تشهد بداية العودة عن سياسات التشديد النقدي، حيث إن معدلات التضخم قد تراجعت عن مستويات الذروة، ونتيجة لذلك فإن النمو العالمي سيعود إلى الاستقرار بما يتسق مع اتجاهات النمو على المدى الطويل.

كذلك من المتوقع أن تبقى التوترات الجيوسياسية من أبرز المخاطر التي ستلقي بظلالها على آفاق النمو العالمي، كما سوف تساهم حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية بالإضافة إلى الانتخابات في عدد من الدول



الفصل الأول:

التطورات العالمية
والمحلية



التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

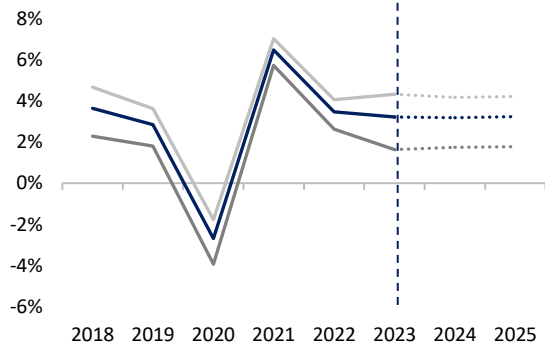
في ضوء ترابط النظام المالي المحلي وانفتاحه على الأسواق العالمية، تلعب التطورات العالمية دوراً رئيسياً في الاستقرار المالي المحلي. لذا، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية خلال عام 2023، بالإضافة إلى أحدث الاتجاهات والتوقعات المستقبلية، بما في ذلك اتجاهات النمو العالمية ومستويات التضخم والدين والفائدة وكذلك التطورات في أهم الأسواق مثل سوق النفط وسوق الأسهم وسوق العقار. ولذا لا بد من فهم عميق ومتابعة متواصلة لهذه التطورات، لبناء أسس قوية لرصد التحديات التي تواجه النظام المالي المحلي والفرص التي قد تسنح له، سعياً لتعزيز الاستقرار المالي في البلاد.

التطورات العالمية

واصل الاقتصاد العالمي خلال عام 2023 تماسكه عند معدلات النمو المعتادة، وذلك بعد الطفرة التي شهدتها ما بعد الجائحة ليصبح أكثر انسجاماً مع التوقعات طويلة الأجل. فقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بلغ 3.2% خلال عام 2023 مقابل 3.5% لعام 2022 (الشكل 1.1)، ويعود هذا التباطؤ في النمو في جزء منه إلى بيئة التشديد النقدي السائدة. وقد استمرت الاقتصادات الناشئة والنامية بتحقيق مستويات نمو تفوق ما تحققه الاقتصادات المتقدمة، مدعومة بالاستهلاك القوي وأسواق العمل المغلقة. ومن ناحية أخرى، استمر الضعف في ثقة المستهلكين وازداد في كل من منطقة اليورو وبعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى وذلك على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة. مع ذلك، وعلى الرغم من محافظة الاقتصاد العالمي على قوته خلال فترة تراجع التضخم في العامين الماضيين، إلا أن النمو الاقتصادي من المتوقع أن يظل ثابتاً رغم التوترات الجيوسياسية المتزايدة وما قد ينتج عنها من تفكك في العلاقات التجارية والاقتصادية، فضلاً عن الآثار طويلة المدى لفيروس كورونا (كوفيد-19).

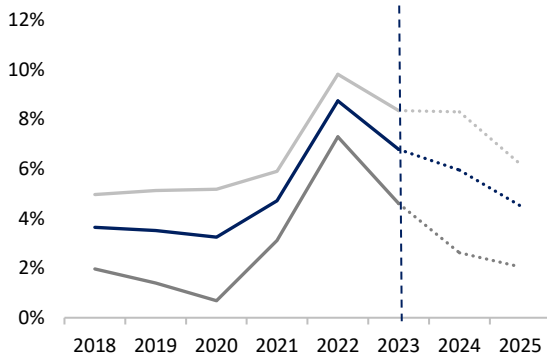
1.1

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



1.2

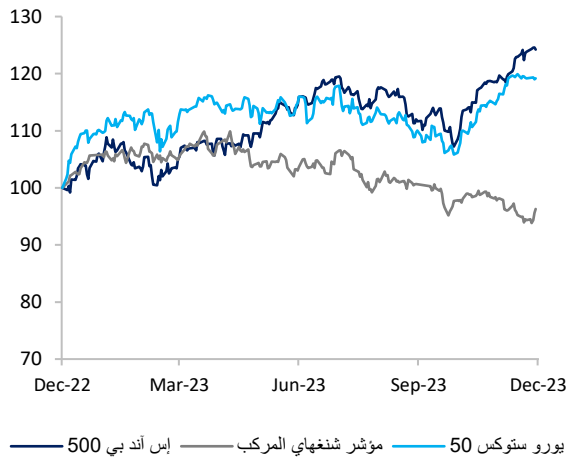
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)



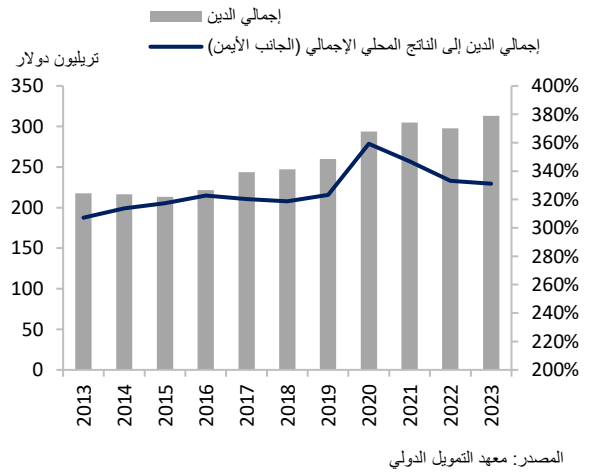
وفي حين أن التوقعات الخاصة بالنمو الاقتصادي تشير إلى ثبات نسبي، إلا أن بعض الاقتصادات العالمية الكبرى قد شارفت على تحقيق هبوط سلس في معدلات التضخم (Soft Landing)، حيث تراجع الضغط على سلاسل التوريد لتعود إلى مستوياتها التاريخية، بالإضافة إلى تراجع متوسط تضخم أسعار المستهلك بشكل حاد في جميع أنحاء العالم (الشكل 1.2). وعليه، فقد انخفض معدل متوسط التضخم في أسعار المستهلك العالمي ليصل إلى 6.8% خلال عام 2023 مقابل 8.7% في عام 2022. وقد أثبتت الاقتصادات المتقدمة قدرتها على الحد من التضخم بشكل أكبر من الاقتصادات الناشئة، ويتجلى ذلك في فجوة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين المجموعتين، مع تأثر النمو للاقتصادات المتقدمة بشكل أكبر. وتماشياً مع توقعات صندوق النقد الدولي من العام الماضي، يظهر أن معدلات التضخم العالمية قد بلغت ذروتها في عام 2022 مع انخفاض متوقع في السنوات المقبلة (وقد كان ذلك أكثر وضوحاً في الاقتصادات المتقدمة وفقاً لما سبق ذكره من أسباب).

ومن جهة أخرى، ارتفعت مستويات الدين العالمي بنسبة 5.1% في عام 2023 بعد الانخفاض الذي شهدته في عام 2022 بنسبة 2.3% (الشكل 1.3). وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي الدين، إلا أن معدل إجمالي الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجع بمقدار نقطتين مئويتين ليصل إلى 330%، حيث أدى ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى الحد من نمو إجمالي الدين والذي نما بوتيرة أبطأ من وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن منظور الاستقرار المالي، يعد ذلك مؤشراً إيجابياً حيث يدل على مستويات رفع مالي أقل نسبياً تقترب من مستويات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، لا يزال معدل إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً نسبياً مقارنة بالمستويات التاريخية، وبالتالي تظل معدلات الدين العام واحدة من نقاط الضعف على المستوى العالمي.

1.4 أسواق الأسهم (معاد تحديدها)



1.3 الدين العالمي



أسواق الأسهم

أظهرت معظم أسواق الأسهم العالمية أداءً قوياً خلال عام 2023، حيث ارتفع المؤشران الرئيسيان للأسهم الأمريكية والأوروبية، مؤشر ستاندارد آند بورز 500 ومؤشر يورو ستوكس 50، بنسبة 24% و19% على التوالي (الشكل 1.4). وقد جاء هذا الأداء القوي لسوق الأسهم بعد عام مليء بالتحديات، والذي شهد أكبر دورات ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية مما أدى إلى تراجع ذات المؤشرين بنسبة 19% و12%. وجاءت المكاسب خلال عام 2023 نتيجة للنمو الاقتصادي القوي وما ترتب عليه من تحقيق الشركات لأرباح جيدة، فضلاً عن ارتفاع ثقة المستثمرين في ضوء التوقعات ببلوغ التضخم وأسعار الفائدة ذروتها.

أما بالنسبة لمؤشرات أسواق الشرق الأقصى، فقد كان أداء سوق الأسهم أكثر تواضعاً، حيث انخفض مؤشر سوق شنغهاي بنسبة 4% خلال العام (يعتبر مؤشراً لجميع الأسهم المتداولة في بورصة شنغهاي أي مؤشراً لأداء الأسهم الصينية)، وكان ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بأسهم الشركات الصينية التي تأثرت سلباً بالأداء الاقتصادي الضعيف في البلاد بعد الجائحة، والمخاوف بشأن الهشاشة في السوق العقاري. ومن منظور الاستقرار المالي العالمي، فقد أظهرت مستويات التقييم النسبية في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً، حيث تبين أن القيمة السوقية للأسهم المدرجة في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 تعادل 31.97 ضعف أرباحها بعد استبعاد أثر التقلبات الاقتصادية الدورية والتضخم، مقارنة بنحو 28.34 في العام السابق¹. ويشير ذلك إلى أن الأسعار قد تشهد تراجعاً في المستقبل، حيث بلغ المتوسط التاريخي لمؤشر القيمة إلى الربح حوالي 17.

أسواق النفط

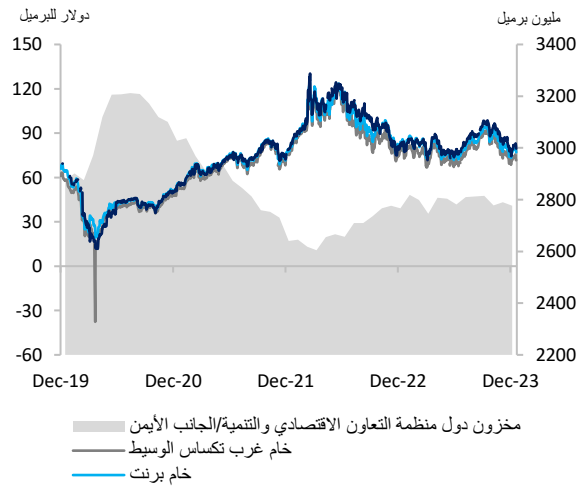
استقرت أسواق النفط العالمية في عام 2023 بعد أن أظهرت تقلبات مرتفعة في العام السابق بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. حيث شهدت خامات كل من غرب تكساس الوسيط ومزيج خام برنت وخام الكويت التصديري تداولات خلال العام في نطاق الـ 80 دولاراً للبرميل. ومن جهة أخرى، بلغت أسعار النفط مستويات متدنية في منتصف شهر مارس تقريباً، مدفوعة بحادثة فشل بعض البنوك الأمريكية والمخاوف من أن هذا الحدث سيؤدي إلى ركود في الاقتصاد العالمي، حيث وصل خام غرب تكساس الوسيط ومزيج خام برنت وخام الكويت التصديري إلى أدنى مستوى منذ عام 2021 عند حوالي 67 دولاراً و73 دولاراً و76 دولاراً للبرميل على الترتيب (الشكل 1.5). واستجابة للمخاطر المرتفعة وضبابية التوقعات التي صاحبت ذلك، أعلنت بعض دول أوبك عن خفض طوعي للإنتاج في أبريل بإجمالي 1.66 مليون برميل يومياً، على أن يبدأ في مايو ويستمر حتى نهاية عام 2023. وساهم هذا الإعلان في ارتفاع سريع للأسعار وتعويض الخسائر المتراكمة خلال فترة الاضطرابات المصرفية في شهر مارس 2023. هذا، وقد ظلت الأسعار ثابتة حتى شهر يونيو، عندما أعلن أعضاء أوبك+ عن تمديد فترة تخفيض إنتاج النفط الخام حتى عام 2024، مما

¹ المصدر: Multpl. ويشير مؤشر (Shiller P/E) إلى نسبة الأسعار للأوراق المالية منسوبة إلى متوسط ربحية الأوراق المالية المعدلة بالتضخم خلال العشر سنوات السابقة للحد من آثار التقلبات الدورية والتضخم من عمليات التقييم والتوصل إلى تقدير دقيق لتقييم الأوراق المالية بمرور الوقت.

أدى إلى ارتفاع مطرد في أسعار النفط حيث وصل مزيج خام برنت إلى 97 دولاراً للبرميل بحلول أواخر سبتمبر، وهو أعلى مستوى له خلال العام. كما أُعلن عن تخفيضات طوعية إضافية في الإنتاج في نوفمبر، ولكن لم يكن لها أثر يذكر على الأسعار بسبب تدني ثقة المستثمرين تجاه السوق الناتج عن ارتفاع المخزون. وبمنظرة مستقبلية، فمن المتوقع أن تؤدي المخاطر الجيوسياسية المرتفعة والتخفيضات الطوعية المستمرة في الإنتاج إلى تقليص فائض العرض ليتماشى أكثر مع الطلب (الشكل 1.6)، وتقديم الدعم لأسعار النفط العالمية خلال عام 2024.

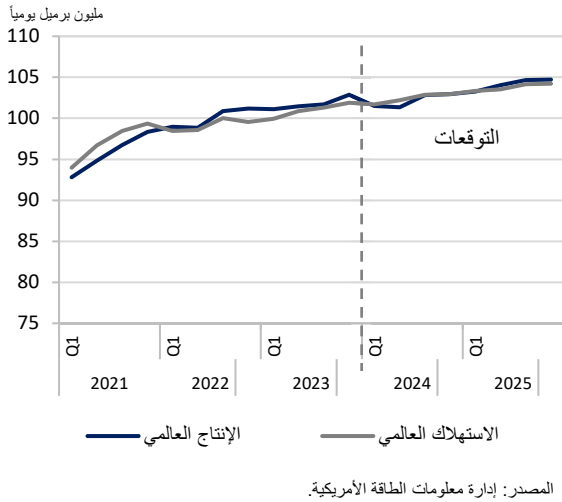
1.5

أسعار النفط الخام



1.6

الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل

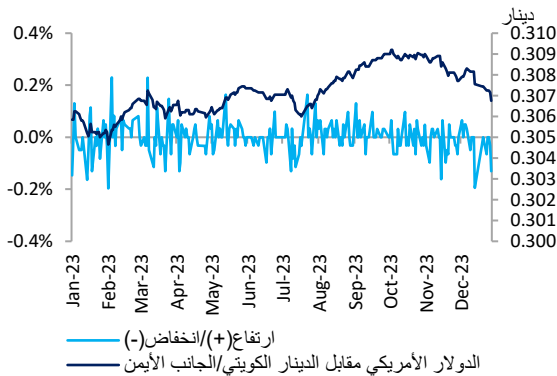


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

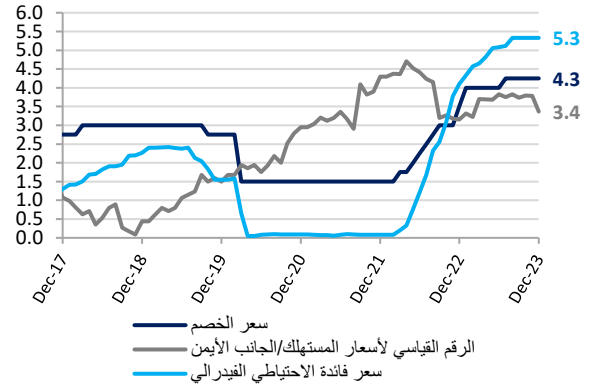
التطورات المحلية

تراجعت الضغوط التضخمية على المستوى المحلي في عام 2023 مقارنة بعام 2022 حيث بلغ متوسط التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك نسبة 3.6% مقارنة بنسبة 4.0% في السنة الماضية. وفي نهاية عام 2023 استقر مؤشر أسعار المستهلك عند نسبة 3.4%، وذلك في ظل استمرار تشدد السياسة النقدية حيث ارتفعت أسعار الفائدة المرجعية المحلية (سعر الخصم) مرتين خلال السنة بإجمالي 75 نقطة أساس لتبلغ معدل 4.25% منذ يوليو 2023 (الشكل 1.7). وقد ظل مستوى التضخم أدنى على نحو معقول من المستويات العالمية وذلك رغم عدم رفع سعر الفائدة المرجعية بشكل حاد، ويعود هذا بشكل أساسي إلى الأثر الثانوي لأسعار الطاقة الذي انعكس على أسعار السلع المستوردة، وبالتالي على مكونات مؤشر أسعار المستهلك، إضافة إلى الدعم الحكومي للسلع الأساسية. وتبعاً لذلك تأثرت مستويات الأسعار المحلية بالدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية أكثر من تأثرها بديناميكيات القوى العاملة وتقلبات العرض والطلب. وقد ساهم ذلك، بالإضافة إلى نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار بسلة موزونة من عملات الدول التي ترتبط دولة الكويت معها بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة، في مساعدة صانعي السياسة النقدية على رسم مسار متدرج في زيادة أسعار الفائدة وخلق بيئة داعمة للنمو المستدام في القطاعات غير النفطية.

1.8 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي



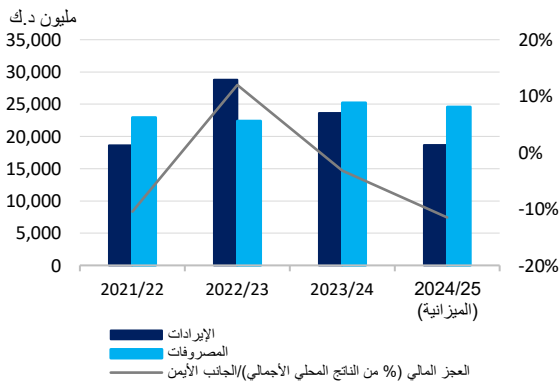
1.7 معدلات الفائدة الرئيسية والتضخم (%)



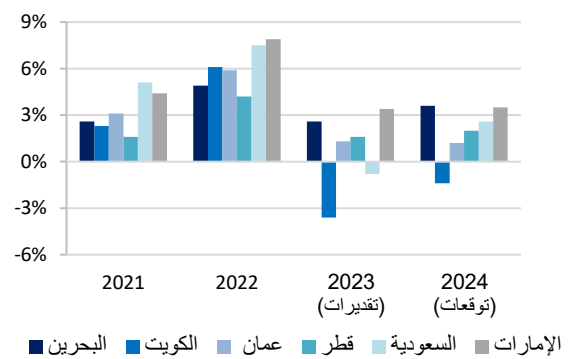
وبالنسبة للعملة الوطنية الكويتية، استفاد الدينار الكويتي من نظام سعر الصرف السابق الإشارة إليه، حيث تم تحديد الأثر المنفرد لكل عملة بدرجة كبيرة في المحصلة النهائية مما ضمن استقراراً نسبياً لسعر الصرف (الشكل 1.8). واستمر هذا الاستقرار بالرغم من فرق أسعار الفائدة في صالح الدولار الأمريكي، مما أكد مجدداً كفاءة السياسة النقدية المتبعة. وعلى الرغم من العوامل المسببة للتقلبات المذكورة أعلاه، أغلق سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي العام على زيادة طفيفة بنحو 0.1% فقط (لصالح الدولار الأمريكي).

ومن جانب الاقتصاد الكلي، شهد النمو الاقتصادي المحلي تراجعاً بسبب انخفاض كميات الإنتاج المجدولة من قبل مجموعة أوبك+ والذي جاء متزامناً مع تراجع أسعار النفط، مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية. ونظراً لأهمية النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية وبالتالي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي المحلي، شهد الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت انكماشاً بنسبة 3.6% بحسب التقديرات الأولية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء (الشكل 1.9). وقد كان الانكماش أقل حدة في القطاعات غير النفطية، الأمر الذي أسهم في تقليص حدة الانكماش في الاقتصاد الكلي. ومن المتوقع أن يتقلص الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت في عام 2024 أساساً بسبب التوقعات بزيادة الإيرادات النفطية نتيجة التعافي المتوقع في أسعار النفط.

1.10 المالية العامة لدولة الكويت



1.9 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



وبهذا الخصوص، وطبقاً لبيانات الحساب الختامي الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ العجز المالي المحتسب ضمن ميزانية السنة المالية 2024/2023 نحو 1.6 مليار دينار، أي نسبة 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2023 (الشكل 1.10). ويعود هذا إلى الأثر المزدوج للانخفاض في إنتاج وأسعار النفط والذي ضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام والذي عانى بدوره من انخفاض في أصوله بمرور السنوات بسبب ارتفاع الحاجة للتمويل وانتهاء سريان قانون الدين العام.

وفي سياق موازٍ، يبقى تنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق العام أهم عاملين لتعزيز ثقة المستثمرين وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل. وبالإضافة لذلك، فإن الحصول على مصادر جديدة للتمويل قد يثبت فعاليته إذا ما تم توجيه تلك الأموال بدقة نحو الاستثمار في البنى التحتية وأوجه أخرى لتمكين ودعم القطاع الخاص، خصوصاً في ظل المستويات المنخفضة للدين العام في دولة الكويت² ورغم ذلك كله، فقد يكون الاقتراض في ظل السياسات المالية الحالية سلاحاً ذا حدين، حيث إنه قد يزيد من حدة الاختلالات المالية القائمة ويزيد المخاطر على الاستقرار المالي إذا لم يستخدم بحصافة.

بورصة الكويت

واجهت الأسهم الكويتية رياحاً معاكسة في عام 2023، حيث انخفض أداءها بشكل ملحوظ مقارنة بنظرائها في الأسواق العالمية والإقليمية، على الرغم من التحسن الملحوظ في أرباح الشركات مقارنة بالعام السابق. هذا، وقد تراجع نشاط السوق المحلي خلال عام 2023 متأثرة بتشديد السياسة النقدية من جهة وتصاعد التوترات الجيوسياسية من جهة أخرى، فضلاً عن تراجع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام، وتعثّر بعض المصارف الأمريكية والأوروبية.

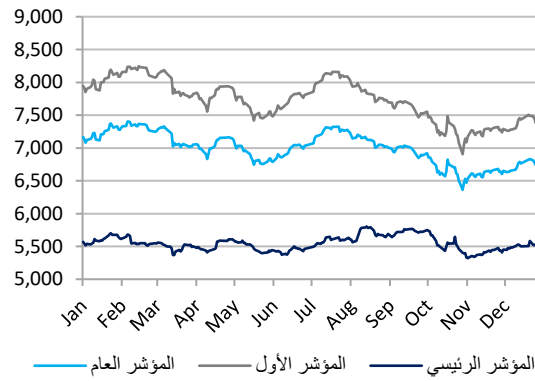
وشهدت القيمة المرجحة لمؤشر السوق العام الذي يشمل جميع الأسهم المدرجة في بورصة الكويت انخفاضاً بنسبة 6.5% في عام 2023، على عكس مؤشري مورغان ستانلي (MSCI World) وستاندرد آند بورز 500 الذين شهدا مكاسب بنسبة 22% و24% على التوالي. هذا، وقد ظل نشاط السوق، وبالتالي تقلباته، منخفضاً على مدار العام، حيث وصل التقلب السنوي إلى 9.8% مقابل 12.8% في عام 2022. هذا وقد بلغ المؤشر ذروته عند 7,402 نقطة في السادس من فبراير من عام 2023 (الشكل 1.11)، قبل أن يواصل انخفاضه المطرد مدفوعاً بمجموعة من العوامل بدءاً من الاضطرابات المصرفية العالمية التي بدأت في مارس. وقد انعكست هذه الأحداث على ثقة المستثمرين على المستويين العالمي والمحلي، وأثرت سلباً على أداء الأسهم حتى منتصف شهر مايو تقريباً. هذا، وتمكنت الأسواق من تعويض بعض الخسائر من خلال الارتفاع الذي حدث خلال فصل الصيف، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً، حيث عاودت الانخفاض في أغسطس وحتى نهاية العام. وقد وصلت المؤشرات السعرية إلى أدنى مستوياتها خلال العام في

² حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2023، إن معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت يظل الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي عند معدل 3.2%.

نهاية شهر أكتوبر، حيث وصل مؤشر السوق العام إلى 6,362 نقطة، بانخفاض قدره 12.7% منذ بداية العام حتى نهاية أكتوبر. وقد جاء ذلك الانخفاض مترافقاً مع التوترات الجيوسياسية المتزايدة في ضوء الحرب في قطاع غزة في فلسطين المحتلة، والذي انعكست تداعياته على ثقة المستثمرين، وبالتالي على أداء السوق، حتى نهاية العام. ومن حيث أداء شرائح السوق المختلفة، قاد مؤشر السوق الأول للشركات (أقوى الأسهم والأعلى سيولة) الانخفاض في السوق حيث شهد تراجعاً بنحو 7.9%، في حين حقق مؤشر السوق الرئيسي (الأسهم الأقل قوة وسيولة) أفضل أداء على أساس سنوي بانخفاض بلغت نسبته 0.5%.

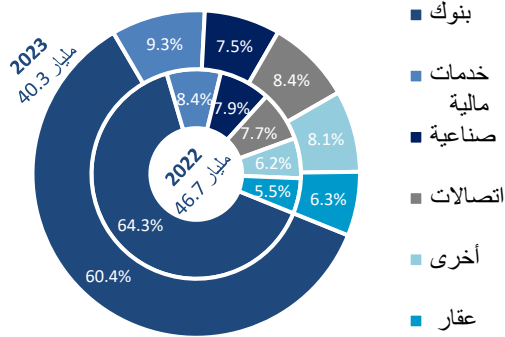
1.11

مؤشرات بورصة الكويت



1.12

حصة القطاع بحسب القيمة السوقية



وانخفض إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت بمقدار 13.8%، ما يعادل 6.5 مليار دينار خلال العام، لتصل إلى 40.3 مليار دينار (الشكل 1.12). ويعود ذلك الانخفاض الشديد بشكل رئيسي إلى استحواد أحد البنوك المحلية على بنك أجنبي، مما أضاف 4 مليارات دينار إلى القيمة السوقية في عام 2022. وقد تراجعت هذه الزيادة إلى حد ما في عام 2023، حيث تمت عملية الاستحواذ وشطب البنك الأجنبي المدرج محلياً من بورصة الكويت. وبالتالي أدت هذه التغييرات، إلى جانب ضعف أداء السوق العام المذكور سابقاً، إلى انخفاض هيمنة قطاع البنوك من حيث المساهمة في إجمالي القيمة السوقية في السوق العام، وهو تطور إيجابي يشير إلى انخفاض مخاطر التركيز. ومع ذلك، لا يزال قطاع البنوك يشكل النسبة الأكبر وبنحو 60% من إجمالي القيمة السوقية. وبينما لم يتم إدراج أي شركات جديدة في عام 2023، إلا أن العام شهد شطب خمس شركات من قطاعات مختلفة.

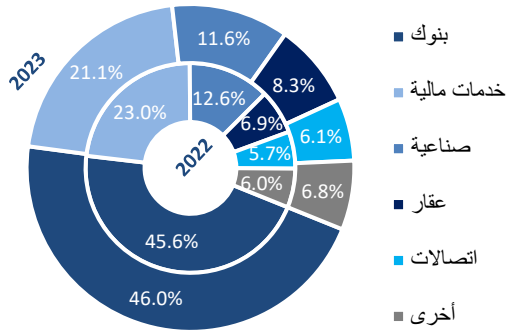
وحققت الشركات العقارية أفضل أداء في عام 2023، حيث شهدت القيمة السوقية للقطاع ارتفاعاً بنحو 0.35% تقريباً بحلول نهاية العام (الشكل 1.13)، وقد جاء ذلك على الرغم من تراجع صافي أرباح القطاع بنسبة 16.3%. ويتعارض هذا النمو مع القطاعات الأخرى التي شهدت جميعها تراجعاً خلال العام، وكان أكبرها قطاع الطاقة الذي شهد انخفاضاً بنسبة 16.6%. وعلى الرغم من زيادة أرباح البنوك بنسبة 30% خلال العام، إلا أن البنوك المدرجة شهدت انخفاضاً في أسعار أسهمها بنحو 8.2%، مما يعكس توجهات المستثمرين السلبية في ظل الصراعات الإقليمية

³ المصدر: كامكو إنست.

المتزايدة. ونظراً لحجم قطاع البنوك الكبير، فقد كان أداؤه الضعيف هو الدافع الرئيسي لأداء مستوى السوق العام خلال الفترة.

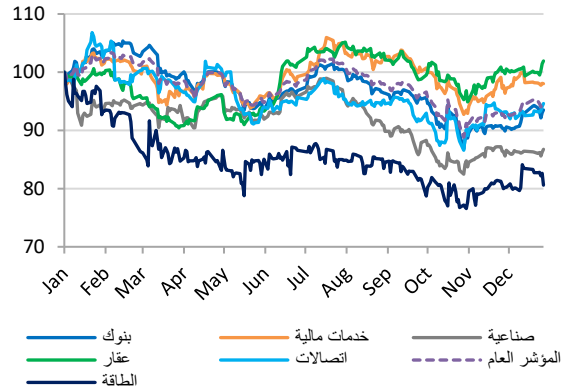
1.14

حصة القطاع بحسب قيمة التداول



1.13

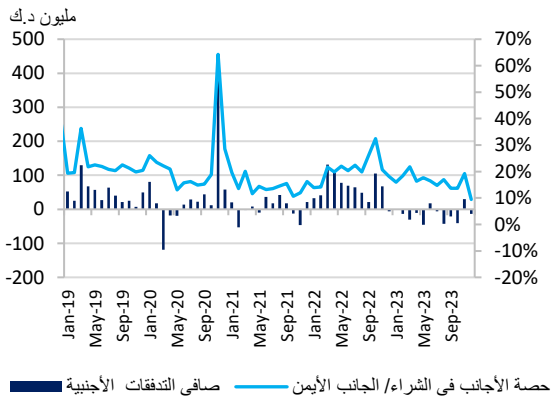
الأداء بحسب القطاع (المؤشرات معاد تحديدها)



ومن حيث نشاط وسيولة السوق، شهد إجمالي حجم التداول انخفاضاً حاداً بنسبة 29.3% خلال العام، حيث انخفض إجمالي الأسهم المتداولة إلى 39.6 مليار من 56.0 مليار في عام 2022. وكان الانخفاض في حجم التداول واسع النطاق حيث أثر، بدرجات متفاوتة، على كافة القطاعات. وبالمثل، شهد إجمالي قيمة الأسهم المتداولة انخفاضاً بنسبة 29.6% لتصل إلى 10.4 مليار دينار مقارنة بنحو 14.7 مليار دينار في عام 2022. ونتيجة لهذه الديناميكيات، ظل التوزيع القطاعي من حيث قيمة التداول كما هو عليه وبدون تغيير مقارنة بالعام السابق، حيث لا تزال البنوك تستأثر بالجانب الأكبر بنسبة 46% من الإجمالي (الشكل 1.14). وينظره أعمق للسوق، نجد أن أداء السوق الأول كان أفضل من السوق الرئيسي نظراً لطبيعة المؤشرات التي تتضمن فقط الأسهم القيادية ذات التداول النشط للغاية. على هذا النحو، بلغ متوسط قيمة التداول اليومي في السوق الأول 34 مليون دينار في عام 2023 (بانخفاض 23% عن عام 2022)، مع وصول متوسط قيمة التداول اليومي في السوق الرئيسي إلى 9 مليون دينار (بانخفاض 45% عن عام 2022) (الشكل 1.15).

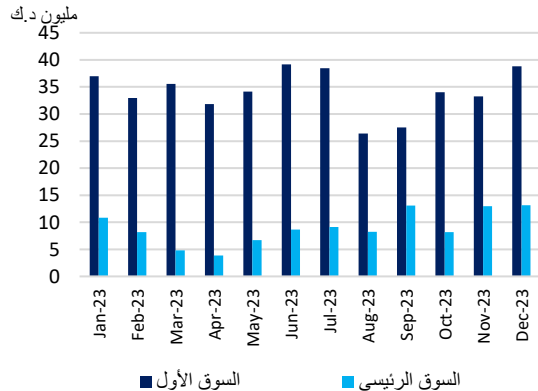
1.16

صافي التدفقات الأجنبية إلى بورصة الكويت



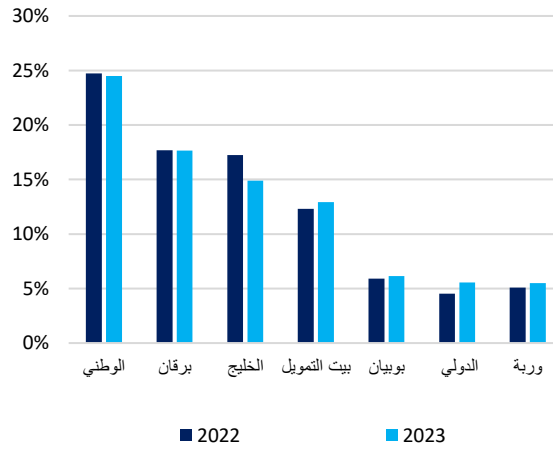
1.15

متوسط قيمة التداول اليومي



وسجل صافي التدفقات الأجنبية أداءً سلبياً في أغلب أشهر عام 2023، حيث بلغ متوسط حصة المستثمرين الأجانب من عمليات الشراء الشهرية 16%، أي أقل من المتوسط البالغ 20% المسجل في الفترة من 2017 إلى 2022 (الشكل 1.16)، وجاء ذلك مدفوعاً بانخفاض النشاط الملحوظ في السوق العام على مدار العام، مع انخفاض إجمالي حصة المستثمرين الأجانب من عمليات الشراء مقارنة بعام 2022. وقد تكون هذه الآثار ناجمة عن عوامل فردية خاصة بالشركات الكبيرة مثل أجيليتي، وهي واحدة من أكبر الشركات الكويتية السبع المدرجة في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، حيث خسرت أجيليتي ما يقارب 29% من قيمتها خلال العام، مما أدى إلى انخفاض وزنها في المؤشر وبالتالي انخفاض تخصيص الاستثمارات من قبل المستثمرين الأجانب والصناديق التي تتبع المؤشر.

1.17 ملكية الأجانب في البنوك المحلية



وبصرف النظر عن تواضع التدفقات الأجنبية خلال عام 2023، فإن حصة الملكية الأجنبية في البنوك استقرت إلى حد ما (الشكل 1.17).⁴ وقد كان هذا حال كافة البنوك سواء تلك المدرجة أو غير المدرجة ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة.⁵ ومن منظور الاستقرار المالي، فإن وجود الملكية الأجنبية في البنوك المحلية يعتبر مؤشراً إيجابياً، حيث إن قاعدة المستثمرين المتنوعة جغرافياً تحد من عدوى السوق التي يمكن أن تحدث في حالة حدوث أزمة محلية. ولكن من ناحية أخرى، فإن هذه الاستثمارات قد تزيد من حساسية السوق المحلي لتقلبات الأسواق العالمية والتدفقات المفاجئة لرؤوس الأموال غير المستقرة (Hot Money).

وعلى الرغم من تباطؤ وضعف النشاط في عام 2023، إلا أن الأسهم الكويتية ظلت قوية بشكل عام. وذلك على الرغم من الظروف الجيوسياسية الاستثنائية السائدة والتي أدى بعضها إلى اضطرابات اقتصادية مباشرة في الأسواق

⁴ تم استبعاد البنك الأهلي الكويتي، والبنك الأهلي المتحد، والبنك التجاري الكويتي نظراً لضآلة حصة الملكية الأجنبية فيها.

⁵ البنوك المدرجة هي بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي وبنك الخليج وبنك بوبيان.

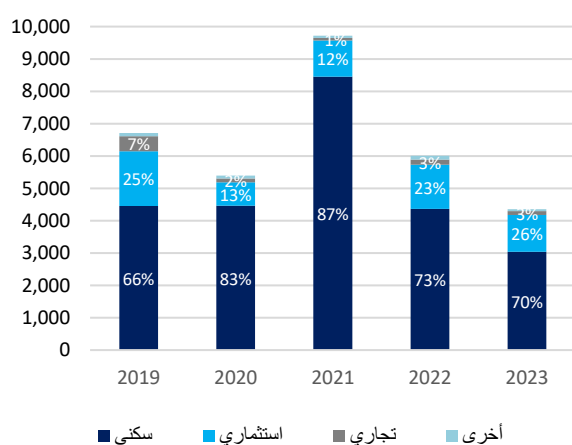
الرئيسية وطرق التجارة، وفي ظل السياسات النقدية التشددية وأسعار الفائدة التي ظلت مرتفعة نسبياً طوال العام. ومن منظور الاستقرار المالي، يعد النزول البسيط الذي شهدته أسعار الأسهم ضمن الحدود المقبولة، ويعتبر تطوراً إيجابياً كونه أدى إلى انخفاض التقييمات إلى مستويات أكثر موضوعية. هذا، وقد تكون هناك حركة تصحيحية إضافية للأسعار في الأفق مع تزايد التوقعات بحصول ركود اقتصادي عالمي، الأمر الذي يتطلب تدخلاً استباقياً للتصدي للمخاطر التي قد تنشأ عن الانكشاف الكبير على أسواق الأسهم. ويتطرق الجزء المتعلق بمخاطر السوق في الفصل المعني بمخاطر البنوك من هذا التقرير إلى هذا الموضوع بتعمق أكثر.

السوق العقاري

شهد نشاط سوق العقار المحلي تباطؤاً خلال عام 2023، مع انخفاض قيمة الصفقات وحجمها. وجاء هذا التباطؤ في ظل الارتفاع التدريجي في أسعار الفائدة المحلية الذي بدأ في عام 2022. حيث بلغ إجمالي قيمة التداول خلال العام 2.74 مليار دينار (الشكل 1.18)، بانخفاض نسبته 28% (1.09 مليار دينار) عن العام السابق، وأقل بنسبة 19% عن المتوسط السنوي المسجل في الفترة من 2018 إلى 2022. وقد كان القطاع السكني هو الأكثر تأثراً بالتباطؤ، حيث انخفض إجمالي قيمة الصفقات بنسبة 33% (640 مليون دينار) مقابل 25% و30% للقطاعين الاستثماري والتجاري على التوالي. ومع ذلك، واصل القطاع السكني استحوازه على الجزء الأكبر من الصفقات من حيث القيمة، وإن كان بحصة أقل بلغت 47% من إجمالي قيمة الصفقات مقارنة بنحو 50% في عام 2022. وقد أدت هذه التطورات إلى إعادة إجمالي القيمة المتداولة في السوق العقاري إلى مستوياتها التاريخية، وذلك بعد ما شهدته السوق من نشاط استثنائي للمستثمرين خلال عامي 2021 و2022، والذي كان مدفوعاً بالقطاع السكني الذي أظهر حماس المستثمرين على مدى العامين الماضيين مما ترتب عليه ظهور مؤشرات بالسوق تشبه الفقاعة. وبالتالي فإن عودة النشاط إلى طبيعته في هذا القطاع يعد مؤشراً مطمئناً من منظور الاستقرار المالي.

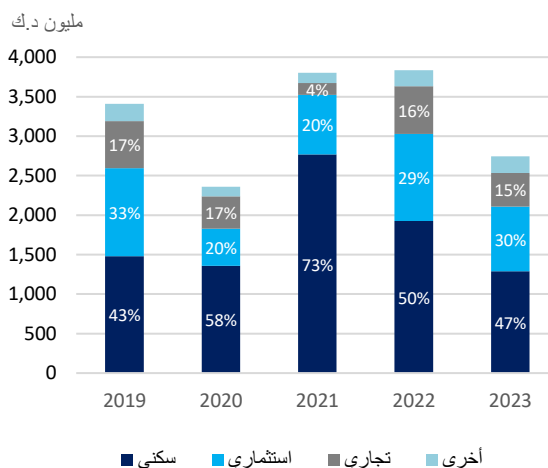
1.19

عدد الصفقات العقارية



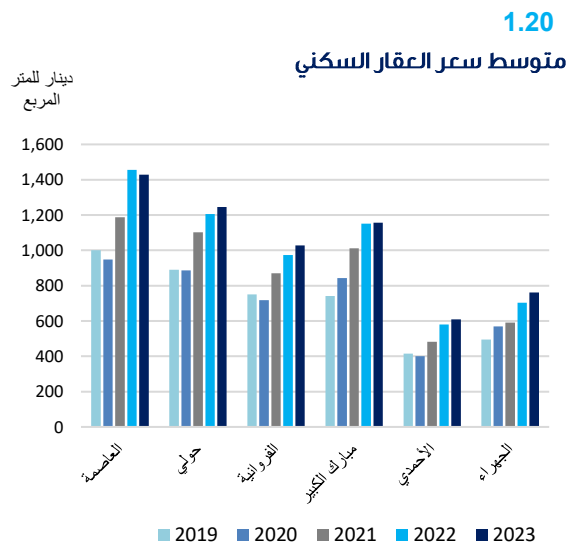
1.18

قيمة الصفقات العقارية



شهد حجم الصفقات العقارية انخفاضاً مماثلاً في عام 2023، حيث انخفض بنسبة 27%، أي تراجع عدد العقارات المتداولة من 6,008 عقاراً متداولاً في عام 2022 إلى 4,357 عقاراً في عام 2023 (الشكل 1.19)، وهي أدنى قراءة له منذ عام 2016. وتماشياً مع التغييرات في قيمة الصفقات، يعود هذا التراجع في الحجم إلى التباطؤ في القطاع السكني الذي انخفض بنسبة 30% (1,323 وحدة) مقارنة بعام 2022. وأدى ذلك إلى انخفاض حصة القطاع بنحو ثلاث نقاط مئوية مقارنة بحصته من إجمالي التداولات في عام 2022. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط قيمة الصفقة في العقار السكني خلال السنوات الخمس الماضية قد بلغ نحو 366 ألف دينار مقابل 701 ألف دينار و2,776 ألف دينار للعقار الاستثماري والعقار التجاري على التوالي. لذا، يكون إجمالي حجم الصفقات العقارية أكثر حساسية تجاه نشاط القطاع السكني الأكثر سيولة نسبياً، وهو ما يفسر الديناميكيات الموضحة أعلاه.

وبلغ متوسط نمو الأسعار في المحافظات الست في نهاية عام 2023 نحو 3.5% مقابل 16.1% في عام 2022 (الشكل 1.20)، مؤكداً ما سبق الإشارة له من تباطؤ في السوق خلال العام. ومع ذلك، وبمزيد من التفحص، يظهر أن آثار التباطؤ المذكور كانت متفاوتة بين المحافظات وأنواع العقارات (المباني مقابل الأراضي). وعلى سبيل المثال، شهدت أسعار العقارات في محافظة العاصمة، والتي ارتفعت بنسبة 23% تقريباً في عام 2022، أكبر تعديل في 2023، بانخفاض بلغت نسبته 2% تقريباً (بينما ارتفعت الأسعار بشكل طفيف في جميع المحافظات الأخرى). وبالنظر عن كثب بحسب نوع العقار، يتضح أن الأراضي شهدت أداءً ضعيفاً، حيث انخفضت أسعار الأراضي السكنية في محافظة العاصمة بنسبة 12% تقريباً. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع تكاليف البناء قد يدعم أسعار المنازل المبنية، وقد يكون التعديل الحاد في أسعار أراضي محافظة العاصمة مدفوعاً أيضاً بتوقع المستثمرين لإقرار قانون مكافحة الاحتكار للعقارات السكنية الذي صدر في أواخر عام 2023. حيث ينص القانون على رسوم قدرها 10 دينار لكل متر مربع مملوك بزيادة عن 1500 متر مربع للأراضي السكنية غير المطورة، والتي تزيد بقيمة 30 ديناراً سنوياً لغاية 100 ديناراً لكل متر مربع.

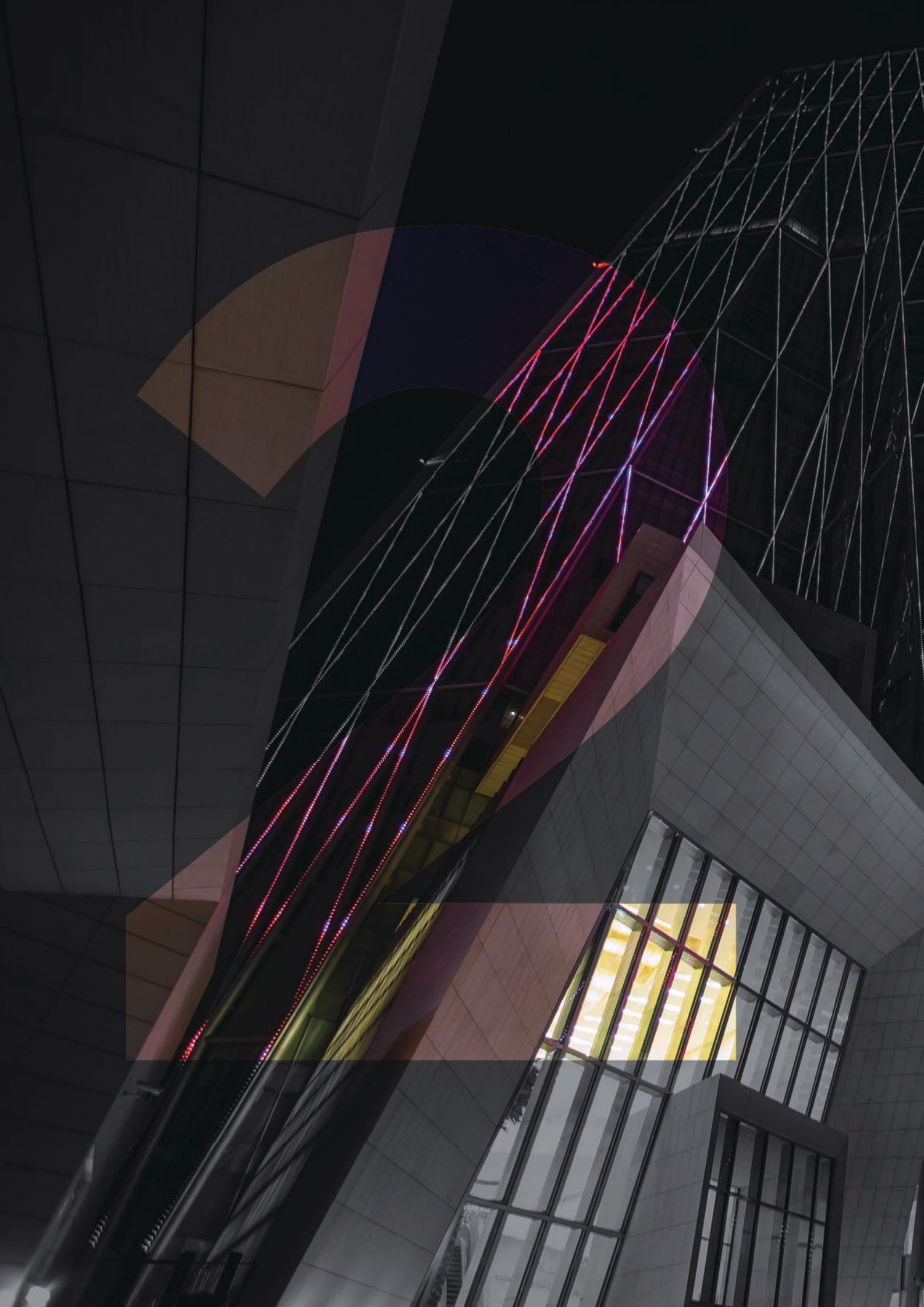


وكما توضح المؤشرات الرئيسية أعلاه، يشهد سوق العقار المحلي تباطؤاً وتراجعاً محتملاً. وهو ما نراه جلياً في قطاع العقار السكني، حيث بدأ يظهر تصحيح الأسعار بعد أن ارتفعت إلى مستويات غير مستدامة خلال العامين الماضيين. وتُظهر مؤشرات بداية عام 2024 التي تم ملاحظتها في وقت كتابة هذا التقرير استمرار الضعف في السوق في العام الجديد، والذي قد يستمر على المدى المتوسط نظراً لارتفاع أسعار الفائدة والخطوات التنظيمية المذكورة أعلاه والمتخذة لمكافحة احتكار السوق. أما على المدى البعيد، فمن المتوقع أن تؤثر التطورات على جانب العرض على الأسعار بشكل أكبر، حيث من المتوقع تطوير المزيد من الأراضي وطرح المزيد من الوحدات السكنية من قبل الهيئة العامة للرعاية السكنية لتثقل كفة العرض وتخفف من الضغوط على الأسعار. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض الطلب على تأجير العقارات السكنية مع توفر المزيد من الوحدات وتطوير المدن الجديدة، مما يقوض توجه السوق الذي شهد عمليات شراء كبيرة في هذا القطاع لغرض الاستثمار. ومن أبرز المشاريع التنموية قيد التنفيذ حالياً مدينة المطلاع السكنية (28,288 وحدة)، وغرب عبد الله المبارك (5,201 وحدة)، وجنوب عبدالله المبارك (3,260 وحدة)، وصباح الأحمد (9,574 وحدة)، بالإضافة إلى مشاريع الوحدات السكنية للأسر المتعددة والمنخفضة التكلفة. ومن المشاريع طويلة الأجل التي لا تزال في مرحلة التخطيط والطرح مشروع جنوب القيروان (400 وحدة). وهذه المشاريع الإسكانية لا تغطي الطلب المتصاعد الذي بلغ نحو 92 ألف طلب إسكان قائم لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بحلول نهاية عام 2023.

وبالنظر إلى شريحة العقار التجاري، فمن المتوقع أن تستمر التأثيرات المعاكسة على هذا القطاع على المدى القصير إلى المتوسط. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النشاط الاقتصادي الذي قد يصاحبها، بالإضافة إلى السياسات الحكومية الجديدة والتي قد تحد بدورها من الطلب على المكاتب التجارية من خلال السماح لنحو 54 نشاطاً تجارياً مختلفاً بالعمل عن بعد دون أن يكون لها مقر أو مكتب فعلي. وبالرغم من أنه لا يمكن قياس آثار هذه السياسات على السوق بشكل مناسب، فإن المؤشرات المبكرة توضح احتمالية تعرض الإيجارات لضغوط تراجعية مع تأسيس 839 شركة جديدة بدون مكاتب في شهر أكتوبر فقط.

الفصل الثاني:

نظرة عامة
على النظام
المالي المحلي



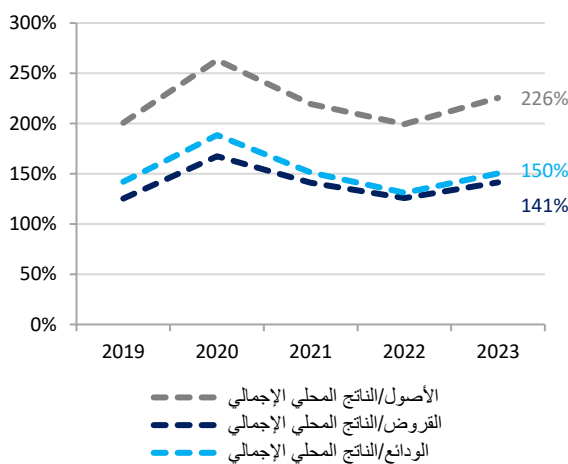
نظرة عامة على النظام المالي المحلي

يتكون النظام المالي المحلي من مؤسسات مالية مختلفة كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار والتمويل وشركات الصرافة، تحكمها مجموعة من القواعد والتعليمات الصادرة من جهات رقابية مختلفة بحسب نشاط كل شركة. ويعد بنك الكويت المركزي الجهة المكلفة بتنظيم أعمال البنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة، كما يقوم بنك الكويت المركزي بالتعاون مع هيئة أسواق المال بدور رقابي مزدوج على شركات الاستثمار⁶. يغطي هذا الفصل من التقرير أداء تلك المؤسسات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، والتي تشمل خمسة بنوك تقليدية، وخمسة بنوك إسلامية، وبنكاً متخصصاً واحداً، بالإضافة إلى 57 شركة استثمار وتمويل وصرافة. ويوضح الجزء المتعلق بتحليل البنوك التغييرات الرئيسية في مراكزها المالية، بينما يغطي الفصل الثالث من هذا التقرير تحليلاً أكثر تفصيلاً للمخاطر الرئيسية المتعلقة بالبنوك.

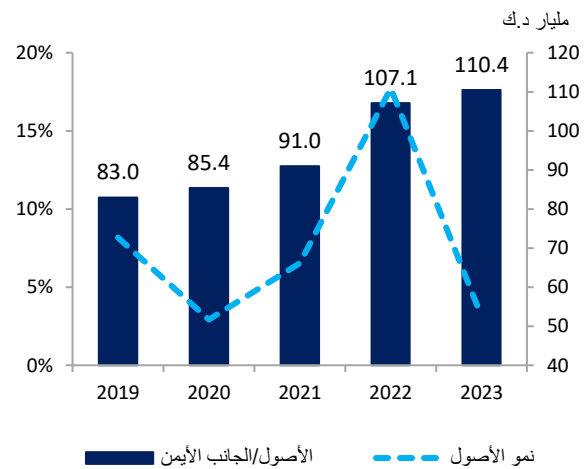
القطاع المصرفي

شهد عام 2023 تباطؤاً في النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي، ومع ذلك حافظ القطاع المصرفي المحلي على مساره الإيجابي، حيث سجلت أصول القطاع معدل نمو متواضعاً نسبياً بلغ 3.1% مقارنة بـ 17.7% في العام السابق⁷. وبالقيمة المطلقة، تم إضافة ما مجموعه 3.3 مليار دينار إلى أصول النظام المصرفي البالغة حالياً 110.4 مليار دينار (الشكل 2.1). ونتيجة لذلك، وفي ظل أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي وانخفاض الأسعار العالمية للنفط وما صاحبها من انخفاض في معدل كميات الإنتاج النفطي على الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت كل من نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتبلغ 226% في عام 2023، بالإضافة إلى نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغا 141% و150% على التوالي (الشكل 2.2).

2.2 المؤشرات المصرفية نسبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي



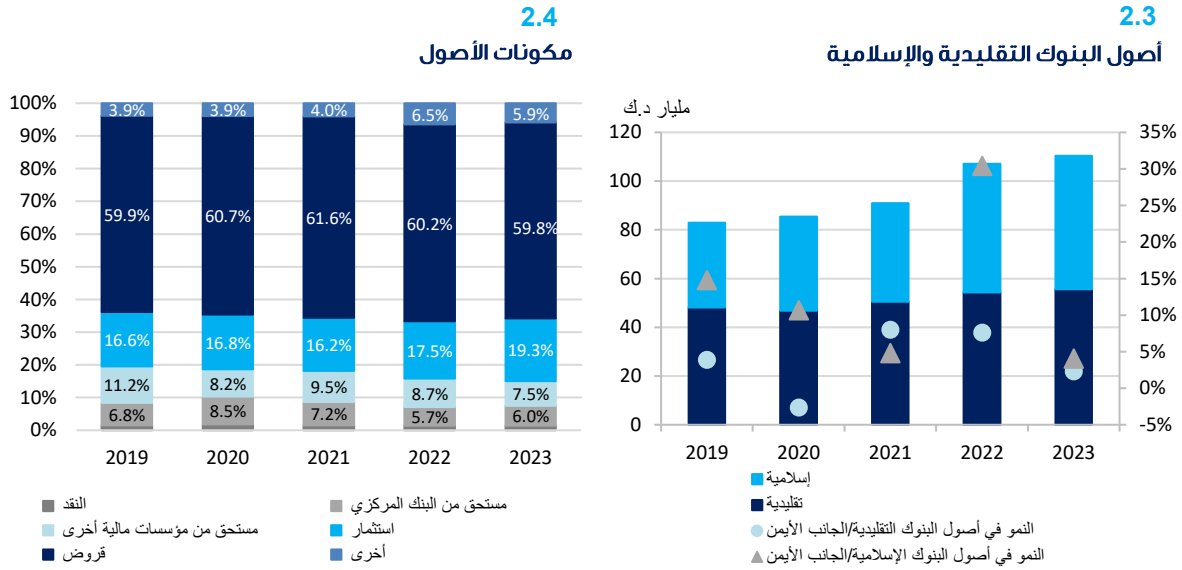
2.1 أصول النظام المصرفي



⁶ رقابة بنك الكويت المركزي تقتصر على نشاط التمويل فقط الخاص بتلك الشركات.

⁷ النمو المحقق في إجمالي الأصول خلال عام 2022 يعتبر استثنائي وذلك في ظل ما شهدته العام المذكور من استحواذ بنك محلي على مجموعة بنك خارجي.

وبالنظر إلى التطورات على صعيد البنوك الإسلامية مقابل التقليدية، فقد واصلت البنوك الإسلامية صدارتها في معدل نمو الأصول خلال عام 2023 مقارنة بالبنوك التقليدية (الشكل 2.3). ففي حين شهدت أصول البنوك التقليدية نمواً بنسبة 2.3% في عام 2023 لتبلغ 55.6 مليار دينار مقابل 54.4 مليار دينار في عام 2022، شهدت البنوك الإسلامية نمواً بنحو 4.0% لتصل إلى 54.8 مليار دينار مقابل 52.7 مليار دينار في 2022، ومع هذا التطور تقاربت حصة أصول البنوك الإسلامية كنسبة من إجمالي أصول القطاع مع نظيراتها من البنوك التقليدية.

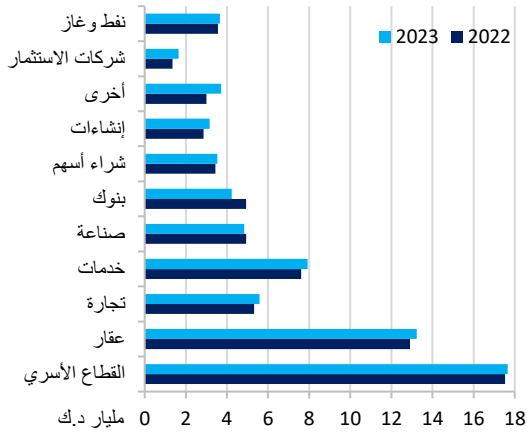


وفيما يتعلق بنشاط الأعمال، واصلت البنوك المحلية الاعتماد على أنشطتها الرئيسية (أساساً عمليات التمويل). فعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في حصة صافي القروض من إجمالي الأصول من 60.2% في عام 2022 إلى 59.8% في عام 2023 (الشكل 2.4) إلا أن محفظة القروض قد شهدت نمواً خلال الفترة ولا تزال تمثل الاستخدام الرئيسي في مصادر الأموال. وقد ساهم كل من أسعار الفائدة المرتفعة وتوجه بعض البنوك إلى الاستثمار في أدوات الدخل الثابت في التأثير على صافي حصة القروض. ويظهر ذلك في ارتفاع حصة الاستثمارات كنسبة مئوية من إجمالي الأصول والتي شهدت زيادة قدرها 1.8 نقطة مئوية متأثرة في بيئة أسعار الفائدة المرتفعة وتوافر فرص استثمارية ذات مخاطر منخفضة. علاوة على ذلك، أثر ارتفاع أسعار الفائدة وما ترتب عليه من انخفاض بالطلب على القروض في زيادة الأرصدة المستحقة من البنك المركزي والتي ارتفعت بنحو 0.6 مليار دينار لترتفع بذلك حصتها من إجمالي الأصول لتشكّل 6%.

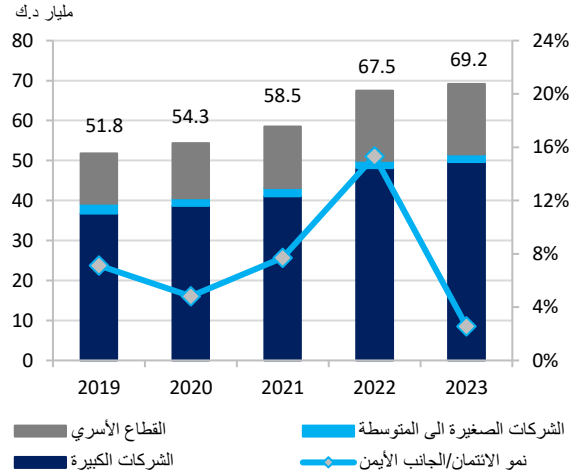
وبنظرة أكثر تفصيلاً لمحفظة القروض (الشكل 2.5)، وعلى الرغم من بيئة أسعار الفائدة المرتفعة إلا أن البنوك الكويتية قد واصلت ممارسة دورها كوسيط مالي من خلال توسيع محافظها الائتمانية، حيث سجل إجمالي القروض نمواً بنحو 1.7 مليار دينار وبمعدل نمو 2.6% لتبلغ 69.2 مليار دينار في نهاية عام 2023، ويعود هذا النمو في محفظة القروض بشكل أساسي إلى التمويل الممنوح للشركات الكبرى (نمو قدره 1.5 مليار دينار) مقابل نمو بنحو 0.2 مليار دينار موزع بالتساوي ما بين التمويل المقدم للقطاع الأسري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبشكل عام، وإن

كان هناك تباطؤ في النمو على جانب محفظة التمويل إلا أن ذلك كان متوقعاً في ظل السياسة النقدية التشديدية. ومع ذلك، فإن توجه التمويل للشركات والقطاعات المنتجة خلال العام يعتبر مؤشراً إيجابياً من شأنه تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

2.6 إجمالي القروض بحسب النشاط الاقتصادي



2.5 إجمالي القروض بحسب نوع المقرض

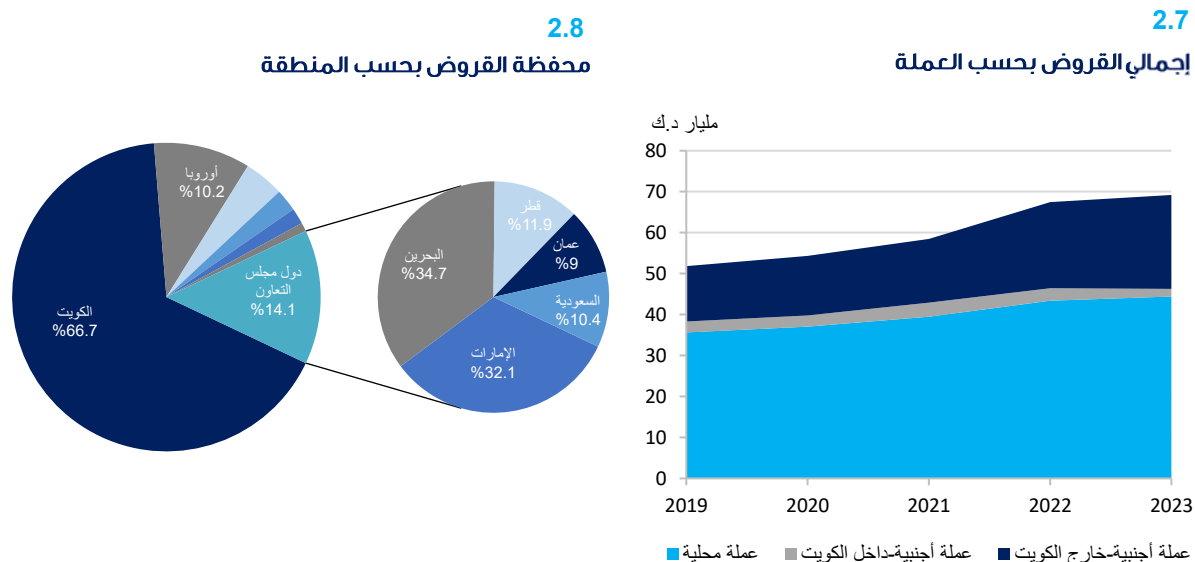


بالنسبة للتوزيع القطاعي لمحفظة القروض، فقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية زيادة خلال عام 2023 (الشكل 2.6)، أبرزها الزيادة في القطاعات الاقتصادية المنتجة كقطاع الخدمات والإنشاءات والتجارة، حيث شهدت تلك القطاعات زيادة إجمالية بنحو 870 مليون دينار. من جانب آخر، وعلى الرغم من محدودية التمويل الموجه للقطاع الأسري خلال عام 2023، إلا أن القطاع لا يزال هو المهيمن على محفظة القروض، حيث تفضل البنوك عادة إقراض القطاع الأسري بسبب استقرار دخل المقرضين (معظمهم من موظفي الحكومة)، كما أن إقراض الأفراد يساعد في خفض التركيز الائتماني في محفظة القروض لدى البنوك. وبشكل عام، فإن التركيز القطاعي للمحفظة الائتمانية يتوافق مع السنوات الماضية، حيث لا تزال محفظة الائتمان متركزة في قروض القطاع الاسري والقروض العقارية وقروض الخدمات التي تشكل أكثر من نصف إجمالي القروض.

أما فيما يتعلق بتوزيع المحفظة وفقاً للعملة⁸، فقد ظل التوزيع ثابتاً خلال السنوات الماضية، حيث إن القروض الممنوحة بالعملة المحلية مازالت تشكل النسبة الأكبر من إجمالي محفظة القروض في عام 2023 وبنحو 64.2% من الإجمالي (الشكل 2.7)، هذا وقد استمرت القروض الممنوحة محلياً بالعملة الأجنبية بالانخفاض حيث انخفضت بنحو 1.1 مليار دينار لتبلغ حصتها 7.7% من إجمالي القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية. أما القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية خارج دولة الكويت فقد ارتفعت بنحو 1.8 مليار دينار، لترتفع بذلك حصتها من إجمالي القروض الممنوحة بالعملات

⁸ قد لا تكون الأرقام متسقة مع تقارير السنوات السابقة (التقارير السابقة لعام 2021) بسبب التغييرات في العمليات الحسابية.

الأجنبية من 87.5% في عام 2022 إلى 92.3% في عام 2023 وذلك في ظل توافر فرص تمويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن التواجد المصرفي للبنوك المحلية في تلك الدول.

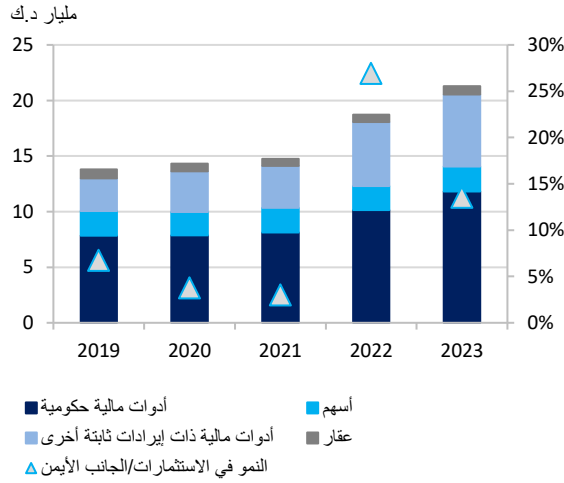


هذا وقد أثر التواجد المصرفي للبنوك المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الفرص التمويلية المتوافرة في تلك الدول على التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض، حيث ارتفعت حصة القروض المقدمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 14.1% في نهاية عام 2023 مقابل نحو 13.9% في عام 2022، وقد ظهر النمو بشكل رئيسي في القروض الممنوحة لعملاء في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في حصة القروض المقدمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي المحفظة إلا أن القروض الموجهة للعملاء المحليين لا تزال تستحوذ على النصيب الأكبر من المحفظة بنسبة 66.7% (الشكل 2.8).

بالانتقال إلى ثاني أكبر مساهم في أصول القطاع المصرفي، سجلت محفظة الاستثمار نمواً بنسبة 13.6% خلال عام 2023 لتصل إلى 21.3 مليار دينار (الشكل 2.9)، حيث ساهمت أسعار الفائدة المرتفعة في توفير فرص استثمارية متعددة للبنوك ذات عائد ثابت ومخاطر منخفضة. وقد شهدت أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت الصادرة عن الحكومات نمواً بنحو 16.4% خلال عام 2023 لتظل بذلك أداة الاستثمار المفضلة لدى البنوك في ظل المعاملة الرقابية التفضيلية وانخفاض مستوى المخاطر في مثل تلك الاستثمارات، حيث شكلت نحو 55% من إجمالي المحفظة الاستثمارية للبنوك، في حين شكلت أدوات الدخل الثابت الصادرة عن جهات أخرى 31% في عام 2023. أما الاستثمارات في الأسهم، وعلى الرغم من نموها خلال العام بنحو 3.8% إلا أن حصتها من إجمالي الاستثمارات استمرت في الانخفاض لتصل إلى 11% في نهاية عام 2023. ومن ناحية أخرى، ارتفعت الاستثمارات العقارية بنسبة 8.8% في عام 2023 في ظل توجه بعض البنوك الإسلامية للاستثمار في بعض العقارات التجارية.

2.9

استثمارات البنوك حسب النوع

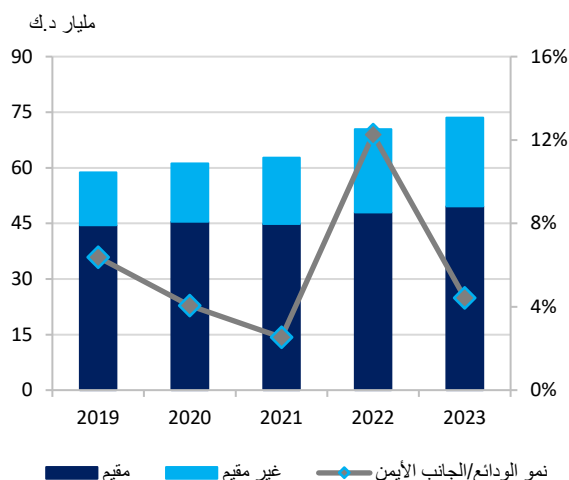


وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية، ما تزال الاستثمارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (ومنها دولة الكويت) تسيطر على المحفظة الاستثمارية بنسبة 64.6%. هذا وقد حافظت البنوك على ذات مستوى الاستثمارات محلياً عند 4.1 مليار دينار في 2023، وذلك بعد انخفاض تلك الاستثمارات خلال الخمس أعوام الماضية. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى قيام البنوك بتعويض السندات السيادية، والتي توقف إصدارها محلياً نتيجة لانتهاء فترة صلاحية قانون الدين العام، ببعض الاستثمارات ذات الدخل الثابت المصدرة من جهات أخرى فضلاً عن توجه بعض البنوك الإسلامية إلى زيادة استثماراتها العقارية محلياً. وفي الوقت ذاته، ارتفعت استثمارات البنوك في أوروبا بنحو 549 مليون دينار، مما أدى بدوره إلى زيادة حصتها بمقدار 1.1 نقطة مئوية لتصل إلى 13.3% من إجمالي الاستثمارات في 2023. وكان هذا الارتفاع في الغالب نتيجة لما سبق الإشارة إليه من تطورات نقدية واقتصادية ساهمت في توافر فرص استثمارية ذات عائد جيد ومخاطر منخفضة.

وعلى جانب المطلوبات وحقوق الملكية من المركز المالي للقطاع المصرفي، فلا تزال الودائع هي المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، حيث ارتفعت حصة الودائع من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية لتصل إلى 66.6% في عام 2023، مقابل ثبات نسبي في باقي المكونات مع تراجع حصة السندات المصدرة وذلك في ظل قيام أحد البنوك باستدعاء أحد السندات في تاريخ الاستدعاء وعدم طرحه مره أخرى (الشكل 2.10)، وقد يرجع ذلك إلى أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً والتي ترفع من كلفة الاقتراض. وأخيراً، وفيما يخص حقوق المساهمين، فقد شهدت زيادة بنحو 443 مليون دينار، وذلك في ظل قيام بعض البنوك بزيادة رأس مالها فضلاً عن الأرباح الجيدة التي حققتها البنوك خلال العام.

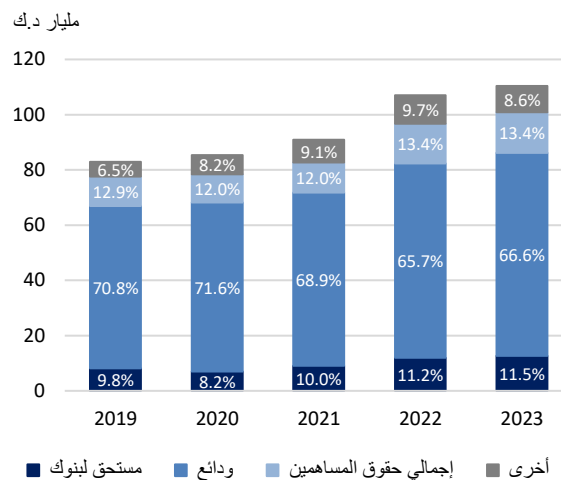
2.11

ودائع النظام المصرفي



2.10

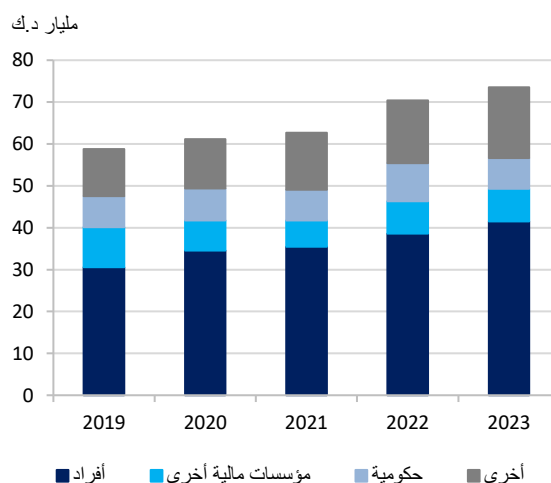
مكونات المطلوبات وحقوق المساهمين



وكمزيد من التفصيل، فقد كان للسياسة النقدية التشديدية أثر مباشر على الودائع، حيث سجلت ودائع القطاع المصرفي المحلي نمواً بنسبة 4.4% خلال عام 2023 لتصل إلى 73.5 مليار دينار، وتشكل الودائع المحلية نحو 67.5% من الإجمالي. هذا وقد ارتفعت حصة الودائع الأجنبية لتشكل ما نسبته 32.5% من إجمالي الودائع كما في 2023 نتيجة توسع البنوك في عملياتها الخارجية (الشكل 2.11). هذا ولا يزال القطاع الخاص المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، حيث بلغت ودائع الأفراد نحو 41.5 مليار دينار بنهاية العام، وشكلت ما نسبته 56.5% من إجمالي الودائع (الشكل 2.12).

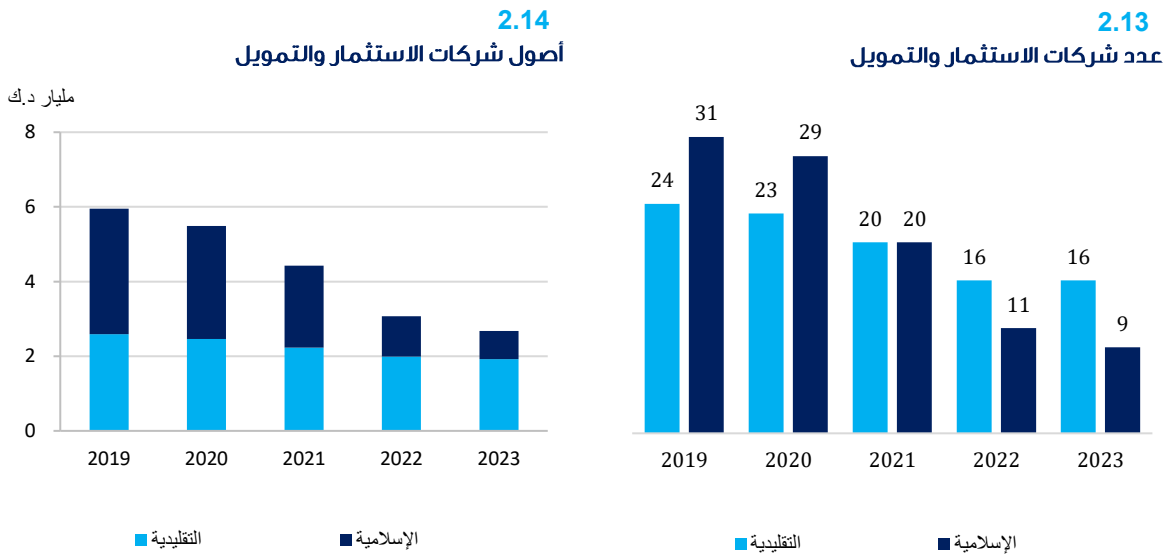
2.12

تركيبه المودعين



شركات الاستثمار والتمويل⁹

استمر عدد شركات الاستثمار (بما في ذلك شركتي تمويل) في الانخفاض، حيث انخفضت من نحو 40 شركة في بداية عام 2022 لتصل إلى نحو 27 شركة في نهاية عام 2022 و25 شركة في نهاية عام 2023، ليسجل بذلك انخفاضاً بنسبة 37.5% في عدد الشركات (الشكل 2.13)، وقد يعزى ذلك التراجع إلى كلفة الالتزام بتعليمات كل من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي، مما شكل ضغطاً على الشركات للتخلي عن تراخيص التمويل غير المستغلة.



وقد كان هذا الانخفاض أكثر وضوحاً في الشركات الاستثمارية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث انخفض عددها بمقدار 11 شركة خلال ذات الفترة (ما بين بداية عام 2022 ونهاية عام 2023)، في حين شهدت شركات الاستثمار التقليدية انخفاضاً قدره 4 شركات. ونتيجة لذلك، تضاعفت حصة شركات الاستثمار الإسلامية من إجمالي أصول الشركات الاستثمارية لتبلغ 28% مقارنة بحصتها السوقية السابقة والتي كانت تتراوح ما بين 35% و56% (الشكل 2.14). كذلك شهدت الشركات الاستثمارية التقليدية انخفاضاً في أصولها إلا أن هذا الانخفاض كان محدود نسبياً. من جانب آخر، وبالنظر إلى تركيبة الأصول لدى تلك الشركات، فيمكن الاستخلاص بأن نشاط الإقراض ليس النشاط الأساسي لديها، حيث شكلت محفظة القروض ما نسبته 14% من إجمالي أصول الشركات الاستثمارية التقليدية وما نسبته 38% من إجمالي الشركات الاستثمارية الإسلامية. علاوة على ذلك، شهدت محفظة القروض لدى إجمالي شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي ارتفاعاً طفيفاً خلال العام، مما يؤكد أن غالبية الانخفاض في عدد الشركات نتج من تخلي الشركات عن تراخيص التمويل غير المستغلة.

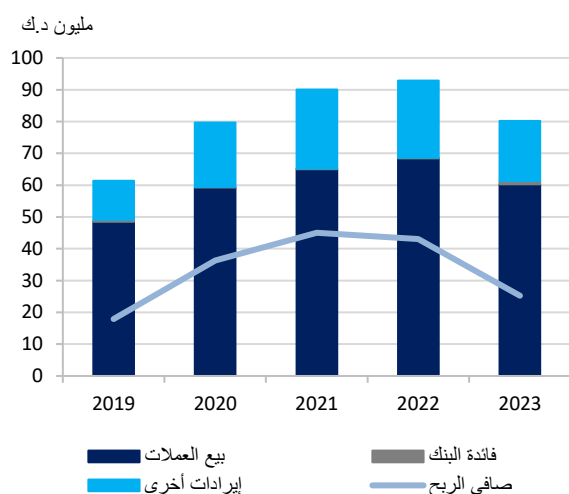
⁹ يشمل هذا الجزء على بيانات شركات الاستثمار والتمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي فقط، وبالتالي قد لا تكون الأرقام متسقة مع تقارير السنوات السابقة (التقارير السابقة لعام 2023).

شركات الصرافة

شهدت شركات الصرافة المحلية تطورات ملحوظة خلال عام 2023، وقد حققت أصول هذه الشركات نمواً بنسبة 5.2% (الشكل 2.15)، مدفوعاً في المقام الأول بزيادة النقد والنقد المعادل. ومع ذلك، وعلى جانب المطلوبات، شهدت الذمم الدائنة أيضاً زيادة، مما قد يشير إلى وجود ارتباط مع الزيادة في النقد والنقد المعادل. من جانبها واصلت حقوق المساهمين مسارها التصاعدي وبما يلي المتطلبات الرقابية وبشكل يتماشى مع نمو تلك الشركات.

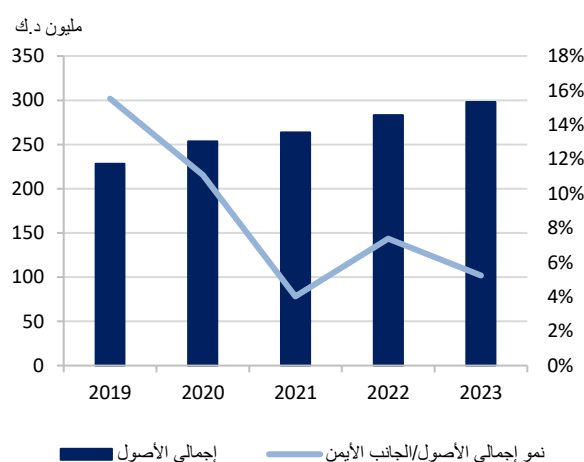
2.16

عناصر الربحية: شركات الصرافة



2.15

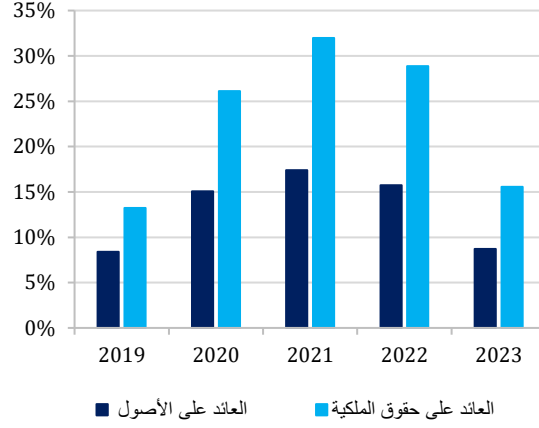
أصول شركات الصرافة



هذا وعلى الرغم من النمو المحقق في الأصول، إلا أن أداء شركات الصرافة قد شهد تراجعاً، تجلى في انخفاض صافي الأرباح بنسبة 41% (الشكل 2.16). وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة من انخفاض الإيرادات (أساساً تلك الناتجة عن بيع العملات)، بالإضافة إلى زيادة المصروفات، خاصة الزيادات في المصاريف الإدارية والمصرفية. وقد كان لهذا الانخفاض في الأرباح أثر مباشر على مؤشرات الكفاءة لدى شركات الصرافة والمتمثلة في العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية، حيث شهد كلا المقياسين انخفاضاً خلال عام 2023 (الشكل 2.17). ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أنه على الرغم من الانخفاض في تلك المؤشرات، عاد كل من العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية إلى مستويات ما قبل الجائحة.

2.17

شركات الصرافة
العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط
حقوق الملكية



في خضم ما شهده عام 2023 من توترات جيوسياسية وتباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي، واصلت البنوك الكويتية أداءها الإيجابي خلال العام. وبمنظرة مستقبلية، فمن المتوقع استمرار الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي خلال عام 2024 وسيعزز من هذا الأداء الإيجابي تبني السلطات النقدية العالمية سياسات نقدية تيسيرية. ومع ذلك، لا تزال البنوك الكويتية تتمتع بكفاية رأس مالية عالية ومخصصات جيدة وتمتلك سيولة وفيرة، مما يكفل استمرارها في ممارسة دورها الاقتصادي بكفاءة عالية، ويعزز من قدرتها على تحمل أي تقلبات غير متوقعة في الأسواق.



الفصل الثالث: مخاطر البنوك



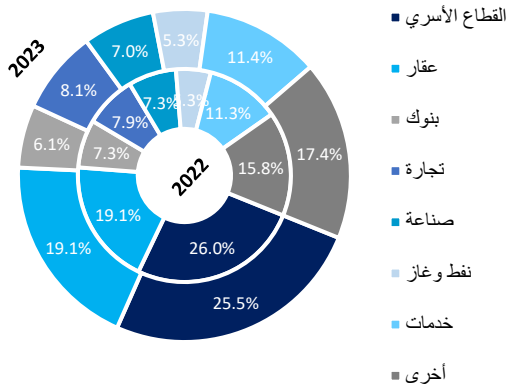
مخاطر البنوك

يهدف بنك الكويت المركزي إلى تعزيز الاستقرار المالي من خلال رقابته للصيقة لأعمال القطاع المصرفي، بالإضافة إلى التحديد المسبق للمخاطر التي من شأنها تهديد الاستقرار المالي، وبناء المصداق اللازمة لمواكبتها. وفي هذا الإطار، يهدف الفصل التالي إلى عرض وتحليل الركائز الأربعة الأساسية للمخاطر التي تواجه البنوك، وهي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل وما قد تشكله من تبعات على الاستقرار المالي.

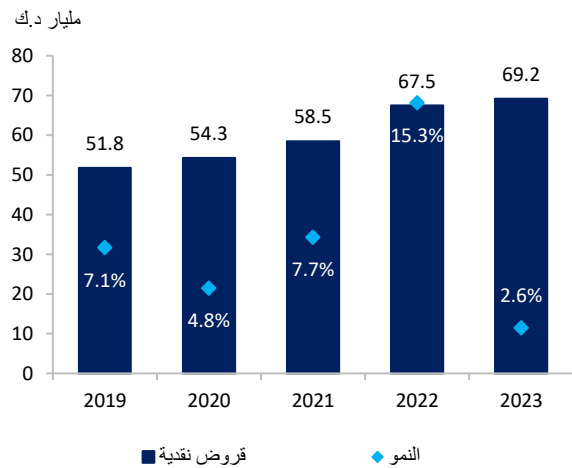
مخاطر الائتمان

انخفضت حدة تسارع النمو في انكشافات الائتمان خلال عام 2023، والتي تشمل كلاً من القروض والاستثمارات ذات الدخل الثابت والإيداعات ما بين البنوك، حيث شهدت ارتفاعاً بنسبة 3.4% خلال عام 2023 مقابل 17.3% في عام 2022. وقد تركز هذا النمو بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي (كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة). ويرجع ارتفاع هذه الانكشافات بشكل أساسي إلى نمو القروض والاستثمارات ذات الدخل الثابت، في حين تراجعت الإيداعات ما بين البنوك في ظل إعادة توظيف تلك الأموال في الفرص المتاحة للتمويل.

3.2 التوزيع القطاعي لمحفظه القروض

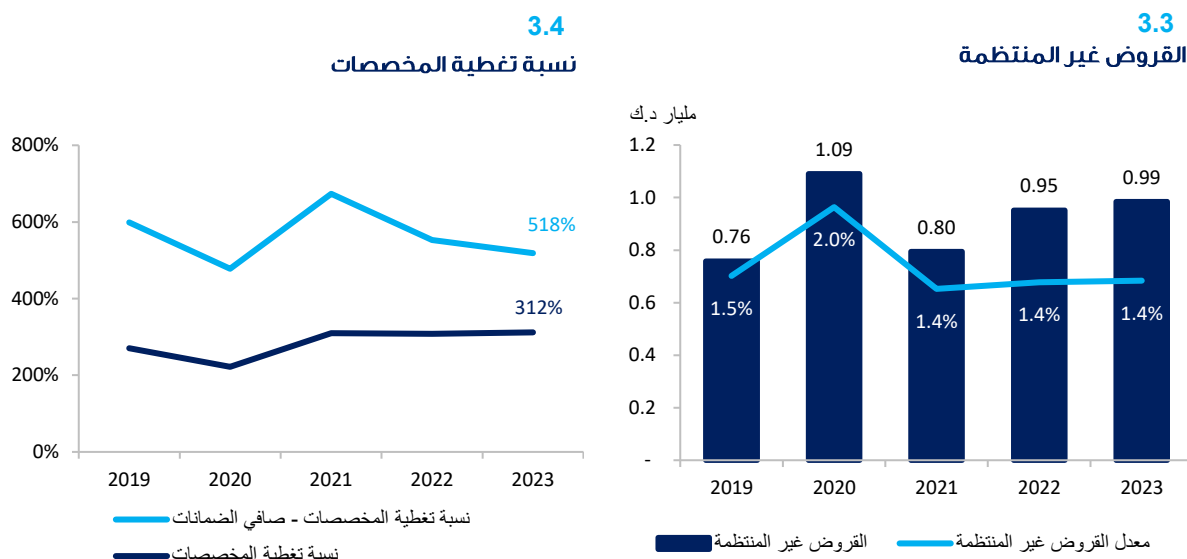


3.1 محفظة القروض



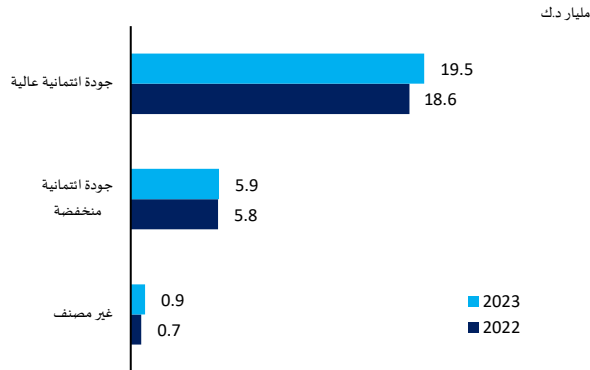
وتعتبر محفظة القروض أحد العوامل الرئيسية في نمو انكشافات الائتمان، حيث ارتفعت بنحو 2.6% خلال عام 2023 (نحو 1.7 مليار دينار) مقارنة بمتوسط نمو 8.7% في السنوات الأربع الأخيرة (الشكل 3.1). وهذا يرجع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، حيث شهد سعر الخصم ارتفاعاً بنحو 0.75 نقطة مئوية خلال هذا العام ليصل إلى 4.25% في بداية الربع الثالث من عام 2023 مرتفعاً من 3.5% في نهاية عام 2022. وفي حين أن غالبية القطاعات شهدت ارتفاعاً في القروض بقيم متقاربة، إلا أن قطاع البنوك تراجع بشكل كبير بنسبة 14%، ويستمر بذلك القطاع الأسري وقطاع العقار بتشكيل النسبة الأكبر من محفظة القروض (الشكل 3.2). من جانب آخر، وعلى الرغم من

ارتفاع أسعار الفائدة التدريجي ابتداءً من مارس من عام 2022 حتى الربع الثالث من عام 2023 (من نسبة 1.5% في مارس 2022 لتبلغ 4.25% في يوليو 2023)، إلا أن محفظة القروض استمرت في النمو، كما شهدت بعض القطاعات الاقتصادية المنتجة كقطاع الزراعة وصيد الأسماك وقطاع التشييد وقطاع التجارة نمواً جيداً خلال العام، مما يؤكد على قدرة القطاع المصرفي على ممارسة دوره الحيوي في الاقتصاد.



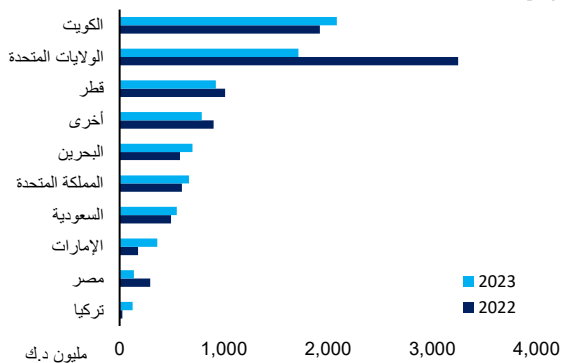
حافظت نسبة القروض غير المنتظمة على مستواها عند 1.4% بحلول نهاية العام تماشياً مع ذات النسبة في العامين السابقين (الشكل 3.3) والتي تعد واحدة من النسب الأقل في المنطقة. وبشكل عام فقد مكن إطار بناء المخصصات الحصيف لبنك الكويت المركزي، والذي يحفز على بناء مصدات أثناء فترات الازدهار الاقتصادي، من إجراء عمليات شطب للقروض المتعثرة دون تأثير يذكر على أوضاع البنوك. وما زالت المخصصات في القطاع المصرفي وفيرة، حيث يعد معدل تغطية القروض غير المنتظمة الأعلى في المنطقة ونسبة 312%، مما يوفر مساحة آمنة إذا ما استدعى الأمر مزيداً من عمليات الشطب (الشكل 3.4) كما تتيح هذه المخصصات القدرة على استيعاب ارتفاع قدره 3.9 نقاط مئوية في معدل القروض غير المنتظمة (مع افتراض متحفظ بتغطية مخصصات قدرها 100%)، أي يمكن لمعدل القروض غير المنتظمة أن يرتفع إلى 5.3% قبل حاجة البنوك لتكوين أي مخصصات إضافية. فضلاً عن ذلك، فإن الاعتماد بالضمانات يرفع نسبة التغطية إلى نحو 518%، وتشكل الأصول العقارية الحصة الأكبر من تلك الضمانات. وعلى الرغم من أن هذه الأصول غير سائلة ويتم تقييمها وفقاً لنماذج تقييم محددة، إلا أنها تمتاز بانخفاض في تقلب الأسعار.

3.5 التصنيف الائتماني (استثمارات الدخل الثابت والودائع المتبادلة)

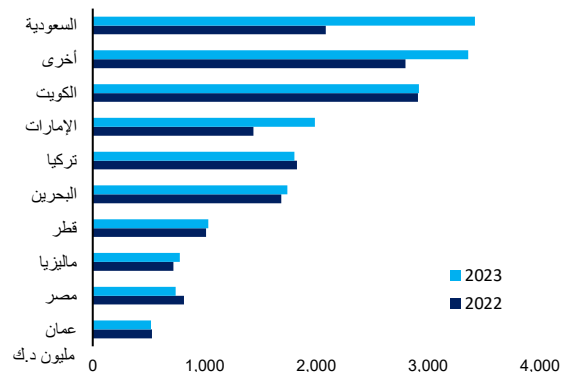


وبالانتقال إلى الأنواع الأخرى من الانكشافات الائتمانية، فقد شكلت الاستثمارات ذات الدخل الثابت والانكشافات في سوق الودائع المتبادلة ما بين البنوك جزءاً كبيراً من إجمالي الانكشافات لدى البنوك بمبلغ 26.3 مليار دينار (27.5% من الإجمالي). وفي نهاية عام 2023، كانت معظم هذه الانكشافات تعود لجهات ذات جودة ائتمانية عالية (الشكل 3.5) كما استحوذت تلك الجهات على 76% من إجمالي النمو في استثمارات الدخل الثابت والودائع المتبادلة. هذا وقد ارتفعت الاستثمارات ذات الدخل الثابت بنسبة 15.1% (2.4 مليار دينار) خلال العام لتشكل بذلك 19.1% من الانكشافات الائتمانية، وكان الدافع الأساسي لهذا النمو توافر فرص تمويلية جيدة ذات عائد مرتفع ومخاطر متدنية خصوصاً في ظل أسعار الفائدة المرتفعة، وقد تركزت تلك الزيادة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 51% و24% على التوالي (الشكل 3.6). وفيما يتعلق بالانكشافات على سوق الودائع المتبادلة ما بين البنوك، فقد شكلت نحو 8.4% من إجمالي الانكشافات الائتمانية كما في نهاية العام متراجعة من نحو 10%، ويعود ذلك التراجع إلى أن تلك الإيداعات تتسم بعدم الاستقرار، وأن الهدف الرئيسي منها يتمثل في تنظيم سيولة البنوك، فضلاً عما سبق ذكره من توافر فرص استثمارية وتمويلية (الشكل 3.7). هذا وما زالت انكشافات الاستثمارات ذات الدخل الثابت والودائع المتبادلة ما بين البنوك محافظة على جودتها الائتمانية المرتفعة، حيث تم تصنيف 74% منها بأنها ذات جودة ائتمانية عالية.

3.7 التوزيع الجغرافي للودائع المتبادلة فيما بين البنوك



3.6 التوزيع الجغرافي للاستثمارات ذات الدخل الثابت



بالنظر إلى المستقبل، ومع التعقيدات الناجمة عن الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، فمن المتوقع أن يستمر تباطؤ نمو عمليات التمويل مصحوباً بارتفاع في حالات التعثر عن السداد بشكل مجمل وذلك في ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض. ومع ذلك، وبناءً على ما سبق ذكره، يتمتع القطاع المصرفي المحلي بمصدات كافية لامتناع أي صدمات غير متوقعة. من جانبه، سيستمر بنك الكويت المركزي بمراقبته للصيقة والحثيثة للتطورات والمتغيرات واتخاذ خطوات استباقية فاعلة إن تطلب الأمر ذلك.

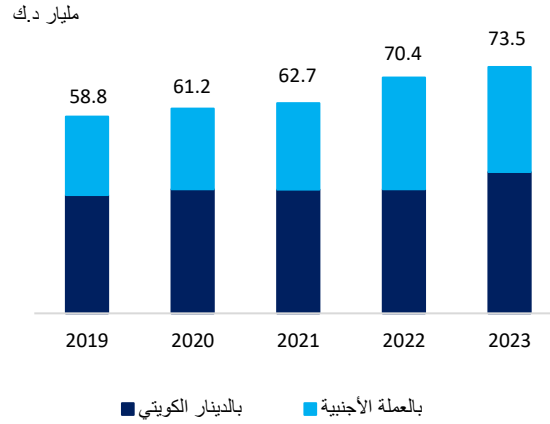
مخاطر السيولة

تعتبر السيولة من أهم الجوانب التي تؤثر على أداء القطاع المصرفي، وذلك بسبب طبيعتها المتغيرة وكونها تتأثر بعدة عوامل، وقد ينشأ عن ذلك نوع من المخاطر تتمثل في عدم قدرة البنوك على أداء دورها في القطاع المصرفي على أكمل وجه، وبشكل خاص فيما يتعلق بتلبية التزاماتها المالية قصيرة الأجل، وذلك في ظل طبيعة أعمال البنوك المبنية على توظيف مصادر الأموال مثل الودائع التي تكون غالباً على شكل مطلوبات قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل مثل القروض وعمليات التمويل المختلفة. وعليه، يحتم ذلك على البنوك إدارة مخاطر السيولة ومراقبتها بشكل مستمر وحصيف لتفادي الآثار السلبية المحتملة خلال أوقات الضغط، وهو الأمر الذي طالما يتمتع به القطاع المصرفي المحلي مدعوماً بمنظومة رقابية محكمة من بنك الكويت المركزي.

هذا وقد شهد عام 2023 عدداً من التغيرات التي كان لها أثر مباشر على سيولة القطاع المصرفي، حيث ساهمت السياسة النقدية التشددية على الصعيد العالمي والمحلي المتمثلة في رفع أسعار الفائدة والإبقاء عليها مرتفعة خلال العام في استقطاب مزيد من الودائع ولكن بوتيرة أبطأ من تلك المحققة في عام 2022، التي ارتفعت على نحو ملحوظ متأثرة بعملية استحواد بنك محلي على بنك خارجي. كما شهد العام عودة متطلبات السيولة الرقابية لما كانت عليه قبل جائحة كورونا، وقد تمكنت البنوك المحلية من إثبات كفاءتها في العودة لتلك المتطلبات دون الاخلال بوظائفها الأساسية. وسوف يتطرق هذا الفصل إلى عرض المزيد من التفاصيل عن تلك التغيرات وآثارها على القطاع المصرفي.

ووفقاً لما سبقت الإشارة إليه، فقد واصلت ودائع القطاع المصرفي ارتفاعها خلال عام 2023 لتصل إلى 73.5 مليار دينار (شكل 3.8)، مسجلة بذلك نمواً يعادل 4.4% مدفوعاً بشكل أساسي بنمو الودائع بالعملة المحلية بنحو 14%، مقارنةً بعام 2022 الذي ارتفعت خلاله إجمالي ودائع القطاع المصرفي بشكل استثنائي وبنحو 12.3% نتيجة لعملية استحواد بنك محلي على آخر خارجي خلال العام.

3.8 ودائع القطاع المصرفي



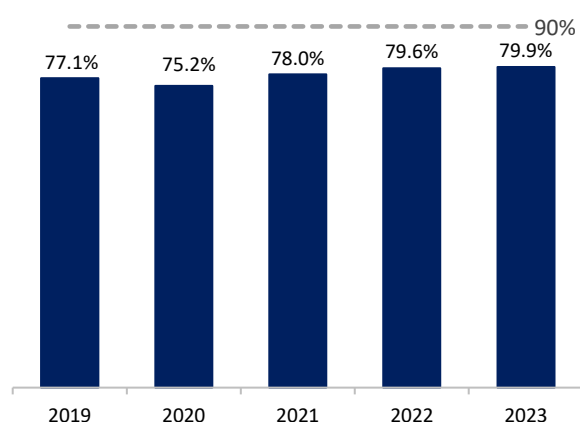
وعلى نحو أكثر تفصيلاً، جاءت الزيادة في إجمالي ودائع القطاع المصرفي مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع ودائع الشركات الخاصة حيث نمت بنحو 12.7% خلال العام لتشكل ما يعادل 23% من الإجمالي (21.3% في عام 2022)، متبوعاً بالارتفاع المشهود في ودائع الأفراد بنحو 7.6% لتمثل ما نسبته 56.5% من الإجمالي كما في نهاية عام 2023 (55% في عام 2022). ومن جهة أخرى، فقد شهدت الودائع الحكومية تراجعاً خلال العام بنحو 19.5%، لتراجع بذلك حصتها من الإجمالي بنحو ثلاث نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق الذي ارتفعت خلاله تلك الإيداعات لتصل إلى أعلى مستوى لها في السنوات الماضية. وعلى مستوى العملات، شهدت الودائع بالعملة الأجنبية تراجعاً بنسبة 6% لتشكل ما يقارب 43% من إجمالي قاعدة الودائع، والتي كانت مدفوعة بشكل أساسي بتراجع حصة الودائع الحكومية، بالمقابل، استمرت الودائع بالعملة المحلية بالارتفاع خلال العام بنسبة 14%، مما أدى إلى ارتفاع حصتها من الإجمالي بنحو 4 نقاط مئوية لتبلغ 57%.

بالإضافة إلى ذلك، فقد لوحظ استمرار تزايد إيداعات غير المقيمين ولكن بوتيرة أبطأ من العام السابق، حيث بلغ النمو 6.5% خلال العام الحالي مقابل 25.3% في العام السابق الذي تأثر بعملية الاستحواذ على بنك خارجي، وعليه، استمرت حصة الودائع غير المقيمة بالارتفاع لتبلغ بنحو 32.5% كما في نهاية العام مما يشكل تنوعاً في تركيبة الودائع، ويحتّم على البنوك في ذات الوقت الاستمرار في مراقبة تلك الشريحة من المودعين والسعي لاستقطاب إيداعات أكثر استقراراً لخلق مزيد من الثبات النسبي في التركيبة.

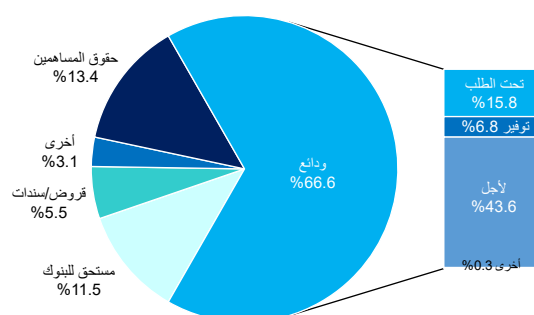
وفيما يخص تركيبة هيكل المطلوبات وحقوق المساهمين، فقد شهدت حصة الودائع من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية ارتفاعاً خلال العام بما يعادل 0.8 نقطة مئوية لتشكل 66.6% من القاعدة التمويلية في عام 2023 مقابل نحو 65.7% في 2022 (شكل 3.9)، وذلك نتيجة لتأثر القطاع بالزيادة في إجمالي الإيداعات المشار إليه أعلاه، وبوجه الخصوص الارتفاع في الإيداعات لأجل حيث ارتفعت حصتها من إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين بنحو 5

نقاط مئوية لتشكّل 43.6% كما في نهاية العام. بالإضافة إلى ذلك، شهد كل من الأرصدة المستحقة للبنوك ورسيد حقوق المساهمين نمواً ولكن بوتيرة أبطأ من تلك المحققة في العام السابق وبنحو 5.6% و3.1% على التوالي (32.5% و31.6% على التوالي في 2022) مما ترتب عليه استقرار نسبي في حصتيهما من الإجمالي. من جانب آخر، تأثر القطاع بالتراجع المشهود في قيمة الودائع المتبادلة ما بين البنوك، حيث انخفضت قيمتها بنحو 13% على أساس سنوي مما أدى إلى تراجع حصتها بما يعادل 1.3 نقطة مئوية.

3.10 الحد الأقصى المتاح للإقراض



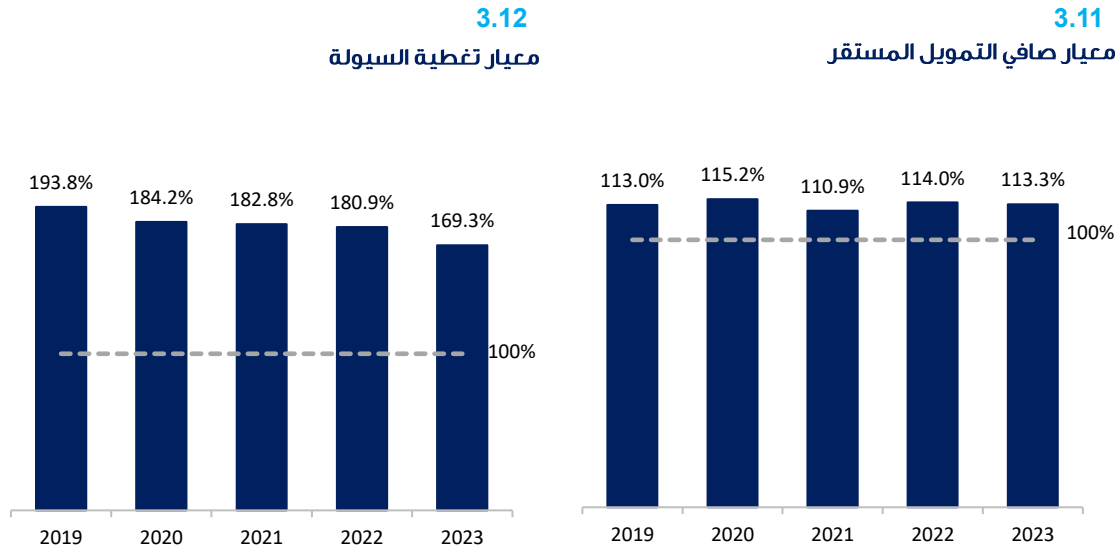
3.9 هيكل المطلوبات وحقوق المساهمين للبنوك



أما فيما يخص معايير السيولة، وبدايةً من نسبة القروض إلى مصادر التمويل المتاحة، فبطبيعة الحال، استثمرت البنوك السيولة المتوافرة لديها عبر التوسع في عمليات الإقراض (بسط النسبة) بنحو 3.6% خلال عام 2023، بالتوازي مع الارتفاع في مصادر التمويل (مقام النسبة) 3.2% مدعومة أساساً بارتفاع ودايع الأفراد، مما أدى إلى استقرار النسبة خلال العام لتبلغ 79.9% قرب مستوى العام السابق حيث بلغت 79.6% (شكل 3.10). وعليه، لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بمساحة تمويلية صحية تقدّر بنحو 5.8 مليار دينار أخذاً بالاعتبار الحد الأقصى المقرر لنسبة القروض إلى مصادر التمويل المتاحة لنهاية عام 2023 والبالغ 90% (تم إعادة الحد الأقصى لما كان عليه قبل الجائحة – 90% بداية عام 2023)، ودون الأخذ بالاعتبار متطلبات السيولة الأخرى. هذا وتجدر الإشارة إلى أن غالبية مصادر التمويل المتاحة ضمن القطاع تم توظيفها في صورة قروض محلية موجهة أساساً إلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك، متبوعة بقطاع الإنشاء، ثم قطاع الأفراد، وبالإمكان الرجوع إلى الجزء المتعلق بمخاطر الائتمان لمزيد من التفاصيل حول المحفظة الائتمانية للبنوك.

ومن جانب نسب السيولة الأخرى، وفيما يخص معيار صافي التمويل المستقر (شكل 3.11) الذي يهدف إلى توفير السيولة لتغطية متطلبات البنوك لمدة عام واحد، فقد شهد المعيار تراجعاً خلال العام ليبلغ 113.3% مقابل 114% في نهاية عام 2022، إلا أنه لا يزال يحافظ على مستوى أعلى من الحد الأدنى المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي.

هذا وعلى الرغم من ارتفاع التمويل المستقر المتاح (بسط النسبة) أي ارتفاع مصادر الأموال خلال العام بنحو 3%، إلا أن التراجع في المعيار وبما يعادل 0.7 نقطة مئوية خلال العام كان نتيجة للارتفاع في التمويل المستقر المطلوب (مقام النسبة) بوتيرة أسرع وبنحو 3.6% متأثراً بالزيادة في عمليات التمويل.

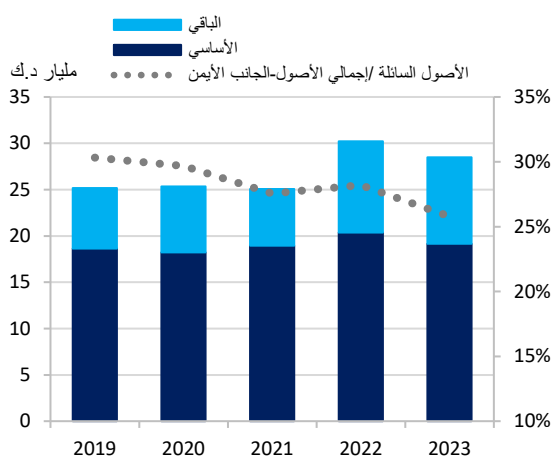


أما بالنسبة لمعيار تغطية السيولة (شكل 3.12)، فعلى الرغم من تصاعد قيمة الأصول السائلة عالية الجودة (بسط النسبة) بنسبة 2% خلال عام 2023، إلا أن المعيار قد تراجع على أساس سنوي بما يعادل 11.6 نقطة مئوية وذلك نتيجة لارتفاع صافي التدفقات النقدية الخارجة (مقام النسبة) بوتيرة أسرع، حيث ارتفعت بما يعادل 9% نتيجة تصاعد ودائع الأفراد خلال العام، التي أدت بدورها إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بما يعادل 10%.

وبالنظر إلى نسبة السيولة الرقابية (شكل 3.13)، فخلافاً للعامين السابقين، شهد المعيار تصاعداً خلال عام 2023 بما يعادل 1.3 نقطة مئوية ليستقر عند نسبة 22.7%، وهي نسبة تفوق الحد الأدنى المطلوب والبالغ 18%. هذا، وعلى الرغم من الارتفاع في الودائع المحلية بالدينار الكويتي (مقام النسبة) خلال العام بنسبة 2.2%، إلا أن الارتفاع في المعيار كان نتيجة لنمو الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي (بسط النسبة) بمعدل أسرع وبنسبة 5.8% خلال العام.

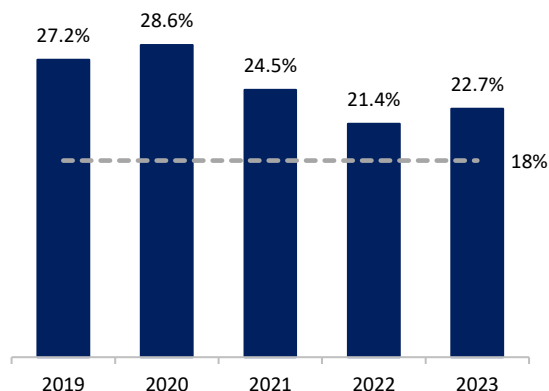
3.14

الأصول السائلة للبنوك (أقل من ثلاث شهور)



3.13

نسبة السيولة الرقابية

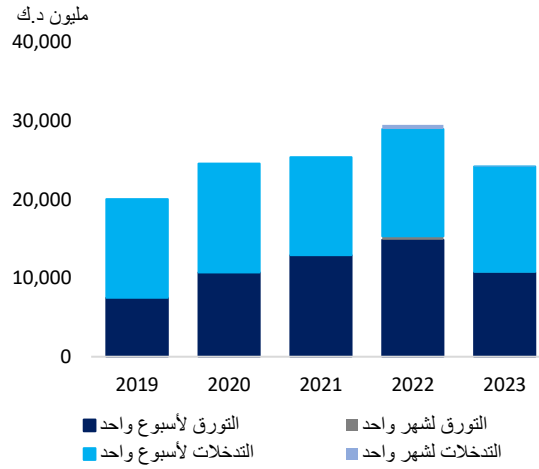


ويوضح (الشكل 3.14) أن سيولة البنوك قصيرة الأجل (ذات فترة استحقاق أقل من ثلاث شهور) قد انخفضت بنسبة 5.7% على أساس سنوي لتبلغ بنهاية 2023 نحو 28.5 مليار دينار مقابل 30.2 مليار دينار في 2022 (عام 2022 شهد طفرة في هذه الأصول في ظل استحواد أحد البنوك المحلية على بنك خارجي، وعلى الرغم من الانخفاض الذي تم في عام 2023 إلا أن حجم الأصول السائلة لا يزال ضمن مستويات أعلى من الفترات السابقة)، لتستمر بذلك نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالتراجع منذ عام 2019 حيث تراجعت حصتها بنحو 2.4 نقطة مئوية على أساس سنوي. وتتقسم تلك الأصول السائلة قصيرة الأجل إلى أصول سائلة أساسية (تشمل النقد وأشياء النقد، وسندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك)، وأصول أخرى. هذا وقد جاء الانخفاض المشهود في الأصول السائلة قصيرة الأجل مدفوعاً بتراجع الأصول الأساسية خلال العام بوتيرة أسرع من الأصول الأخرى وبما يعادل 6% مقابل 5.3% للأصول الأخرى، مما ترتب عليه تراجع طفيف في حصة الأصول الأساسية من إجمالي الأصول السائلة لتشكل 67.3% مقابل 67.4% في 2022، إلا أنها لا تزال تفوق حصة الأصول السائلة الأخرى والمقدرة بنحو 32.7% من الإجمالي كما في نهاية العام.

وعلى نحو ما أشير إليه آنفاً، شهدت أرصدة البنوك لدى بنك الكويت المركزي (المتثلة في الحسابات الجارية والودائع لأجل) ارتفاعاً بنسبة 5.8% خلال عام 2023، وفيما يتعلق بعمليات السوق المفتوح التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لتنظيم السيولة محلياً، فقد تراجعت خلال عام 2023، متأثرة أساساً بتراجع معدلات التدخل خلال العام. وتأتي عمليات التدخل هذه في إطار تنفيذ بنك الكويت المركزي لسياسته النقدية عبر التحكم بمستويات السيولة المتوافرة في القطاع المصرفي، وتتأثر بصورة مباشرة في مراحل الدورة الاقتصادية. هذا، وقد تراجع معدل عمليات سحب السيولة بنسبة 17.7%، مما أدى إلى انخفاض مستوى التدخل الاستثنائي خلال العام السابق الذي بلغ 29.5 مليار دينار ليستقر إجمالي عمليات التدخل عند 24.3 مليار دينار كما في نهاية العام (شكل 3.15).

3.15

امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي



وبنظرة تفصيلية إلى عمليات التدخل المختلفة، فقد لوحظ أن التراجع في إجمالي التدخلات كان مدفوعاً بالتراجع في أدوات التورق الموجهة للبنوك الإسلامية، حيث تراجعت بنسبة 29.5%، لتعود بذلك إلى مستوياتها في الأعوام السابقة، كما أدى ذلك الانخفاض إلى تراجع حصة تلك الأدوات من إجمالي عمليات التدخل لتبلغ 44.5% كما في نهاية العام مقابل 52% في العام السابق. وفيما يخص عمليات التدخل للبنوك التقليدية، فقد شهدت أيضاً تراجعاً على أساس سنوي ولكن بشكل محدود مقارنة بالتدخلات للبنوك الإسلامية، حيث انخفضت بنسبة 5%، لترتفع بذلك حصتها من الإجمالي إلى نحو 55.5% في نهاية الفترة. أما عمليات السوق المفتوح ذات الأجل الأطول أمداً والمتمثلة أساساً في إصدارات سندات بنك الكويت المركزي وعمليات التورق المقابلة لها، فقد شهدت نمواً بنسبة 2.4% مقارنة بالعام السابق لتستقر عند 8.9 مليار دينار كما في نهاية العام مقابل نحو 8.7 مليار دينار في العام السابق.

بشكل عام، لا تزال سيولة القطاع المصرفي الكويتي وفيرة، مما يتيح للبنوك المرونة لأداء دورها كوسيط مالي في الاقتصاد. هذا، وعلى الرغم من أن عام 2023 شهد عودة متطلبات السيولة الرقابية إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، إلا أنه وبفضل الإجراءات الاستباقية للبنك المركزي، لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بمصدات كافية مكنته من الالتزام بتلك المتطلبات خلال العام. ومن جهته، سوف يستمر بنك الكويت المركزي بمراقبة مستويات السيولة في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة واللصيقة لحركة الودائع ومصادر الأموال المختلفة للقطاع وذلك في ظل البيئة النقدية التشديدية المتبعة عالمياً. كما سيستمر البنك المركزي بدوره فيما يخص التأكد من كفاية التعليمات الرقابية للحد من المخاطر المتعلقة بسيولة القطاع وتحديث تلك التعليمات متى استدعت الحاجة لذلك.

مرفق رقم (3.1): مخاطر السيولة في القطاع المصرفي: تجربة بنك الكويت المركزي¹⁰

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري أن ألقى الدعوة للتحدث إليكم في هذه الجلسة من اجتماع المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية التي ستثمر بإذن الله مناقشات بناءة تقودنا نحو تطوير مزيد من الحلول المبتكرة سعياً إلى تعزيز متانة مؤسساتنا المالية، وحرصاً للثقة فيها، بما يعود على اقتصاداتنا بالاستقرار والازدهار.

وتمهيداً لتناول مخاطر السيولة في القطاع المصرفي بشيء من التحليل والتأمل، لا بأس من التذكير بالأحداث التي عصفت بالقطاع المالي مؤخراً وقادت بعض البنوك إلى الانهيار. فعلى مدى السنين الماضية ولأسباب يعلمها الجميع تبنت السلطات حول العالم سياسات نقدية بالغة التيسير وقدمت حزمًا مالية سخية لإنعاش الاقتصاد، فأسفرت هذه السياسات التحفيزية، إلى جانب اضطرابات سلاسل التوريد والتوترات الجيوسياسية عالمياً، عن ضغوط تضخمية شديدة، وضعت صناعات السياسات النقدية أمام خيارين أحلاهما مر:

- فارتفاع مستوى الدين العالمي يُضعف النظام إزاء أي زيادة حادة في أسعار الفائدة.
- فيما يتطلب كبح معدلات التضخم المتزايدة مثل تلك الزيادة الحادة، بعد أن تصدر ارتفاع التضخم قائمة المخاطر التي تحيق بالنمو الاقتصادي.

ولقد رجحت السلطات كفة تشديد السياسة النقدية، إذ كان ذلك أخف الضررين.

وفي الوقت الذي بدأت فيه جهود صناعات السياسات في الاقتصادات الكبرى وغيرها توتّي ثمارها، نتج عن المسارعة إلى تشديد السياسة النقدية مرحلة جديدة من التحديات الاقتصادية، خاصة في مجالي الائتمان والسيولة، أفضت في بعض الحالات إلى إخفاقات مصرفية أثّرت مباشرة على المشهد المالي، إلا أن تلك الإخفاقات كانت -لحسن الحظ- ذات طبيعة محددة للغاية، فأمكن تطويقها دون أثر نظامي يُذكر، ولكن يجب ألا يغرينا ذلك بالتراخي، بل علينا أن نستخلص العبرة من هذه الوقائع وأن نوليها اهتماماً فورياً واستجابة جماعية. لذا سوف أسلط الضوء في كلمتي اليوم على الدروس المستفادة من الإخفاقات المصرفية الأخيرة، واستجابة بنك الكويت المركزي لها، والنتائج التي توصل إليها، ثم أختتم ببعض التوصيات والأسئلة المحفزة للأفكار والنقاشات، عسى أن يقودنا ذلك نحو حلول شافية.

10 كلمة معالي محافظ بنك الكويت المركزي، باسل أحمد الهارون، في الاجتماع الثاني والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي عقد في الرياض بالملكة العربية السعودية في 16 أغسطس 2023.

الحضور الكريم،

لقد شهد عام 2023 فشل عدد من البنوك التي تأثرت بشكل غير مباشر بتشديد السياسات النقدية، منها بنك فيرست ريبابليك وبنك سيجنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، وبنك كريدي سويس في سويسرا، إلا أن أهم هذه الأحداث كان انهيار بنك سيليكون فالي، فنظرة فاحصة إلى هذه الانهيارات تضعنا أمام نتيجة مفادها أن مؤشرات السلامة المالية - إن نظرنا إلى كل منها على حدة- لا تكفي لقياس المخاطر الحقيقية للبنك، ما لم تؤخذ بشكل كلي ضمن نطاق تحليلي أوسع، من شأنه أن يساعدنا في كشف العيوب ونقاط الضعف المحتملة في الأدوات الرقابية، وصولاً إلى تعزيز تدابير السلامة المالية الحالية.

فإذا أمعنا النظر إلى بنك سيليكون فالي -كنموذج- أمكن أن يُعزى انهياره إلى مجموعة من العوامل سواءً على مستوى البنك أم على مستوى المنظومة الرقابية. فعلى الصعيد الداخلي للبنك، واجه عدداً من التحديات تتعلق في عدم مواءمة استحقاقات الأصول والمطلوبات، وعدم كفاية إدارة المخاطر، والتوسعات السريعة غير المدروسة، إلى جانب التركيز المرتفع نسبياً في المودعين، فأفضت هذه الخصائص على مستوى البنك، جنباً إلى جنب مع السياسة النقدية الانكماشية، إلى إطلاق حالة من الذعر المصرفي. وعلى الرغم من أن تشديد السياسة النقدية، الذي كان حتمياً من منظور كلي لمعالجة المشاكل الاقتصادية العديدة ومنها احتواء التضخم المرتفع، قد أثر في بنك سيليكون فالي إلا أن الإدارة غير الحكيمة وقرارات الاستثمار الخاطئة للبنك كانت السبب الرئيسي لانهياره.

أما على صعيد المنظومة الرقابية، فقد ساهم تطبيق مبدأ تناسب التعليمات الرقابية مع حجم الكيان، في تشجيع بنك سيليكون فالي على سلوك طريق محفوف بالمخاطر، حيث كان البنك معضياً من تطبيق معايير السيولة الرئيسية مثل معيار صافي التمويل المستقر ومعيار تغطية السيولة، فكانت النتيجة ما رأيناه.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

ندرك جميعاً أن انهيار البنك أثار مخاوف المجتمع المالي والأسواق العالمية من امتداد تداعيات هذا الانهيار لتطول الاقتصاد الأمريكي ككل، وانتقال العدوى إلى القطاع المصرفي العالمي، لذلك بادر بنك الكويت المركزي فور وقوع هذه التطورات إلى توجيه جميع البنوك الكويتية نحو إجراء تحليل الحساسية لمحافظة الاستثمارية، بافتراض إعادة تسعير كل الاستثمارات بقيمتها السوقية العادلة الحالية بما في ذلك الاستثمارات المصنفة "محتفظ بها حتى الاستحقاق" فضلاً عن إجراء اختبارات ضغط للعمليات المتبادلة بين البنوك. وقد أثبتت البنوك الكويتية أنها تتمتع بمصدات رأسمالية مرتفعة ونسب سيولة قوية حتى في ظل سيناريو يفترض صدمات شديدة لمنحنى العائد، وارتفاعاً حاداً في معدل الخسارة عند التعثر، الأمر الذي جعلنا نطمئن إلى سلامة الإطار التنظيمي المطبق لدينا ورسوخه، وصواب التدابير الإشرافية الاستباقية وحصافتها.

فأما على صعيد الإطار الرقابي التنظيمي، فقد كان بنك الكويت المركزي في مقدمة البنوك المركزية التي سارعت إلى تطبيق معايير رأس المال والسيولة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية، ولدى قيامنا بذلك حرصنا على أن توفر التعليمات الرقابية الموجهة للبنوك الإسلامية أرضية للمنافسة العادلة. وللتعويض عن عدم وجود أصول سائلة عالية الجودة مدرة للربح تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كان بنك الكويت المركزي أحد مؤسسي المؤسسة العالمية لإدارة السيولة، كما يوفر بنك الكويت المركزي على المستوى المحلي أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة للبنوك الإسلامية.

في السياق ذاته، وضع بنك الكويت المركزي إطاراً تنظيمياً شاملاً للسيولة يحتوي على خمس نسب رئيسية هي: نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر، نسبة السيولة الرقابية، نسب السيولة وفق سلم الاستحقاقات، والحد الأقصى المتاح للإقراض، والذي يماثل إلى حد ما نسبة القروض إلى الودائع، ويطبق بنك الكويت المركزي هذه النسب على البنوك المحلية، التقليدية والإسلامية، بهدف تحصينها ضد الصدمات والحد من عدم مواءمة استحقاقات الأصول والمطلوبات وتوفير مصادر أموال مستقرة. وفي حين قد تذهب بعض الآراء إلى الاعتقاد بأن تطبيق خمس نسب مختلفة للسيولة يفرض مزيداً من الأعباء على مستوى الرقابة والالتزام، إلا أن تقييمنا المتواصل لإطار العمل يثبت فاعليته باستمرار، فتلک النسب تتكامل فيما بينها، فيغطي بعضها آفاقاً قصيرة الأجل، وتخدم الأخرى آفاقاً أطول، كما أنها تختلف في طريقة احتسابها، فمنها ما يفترض أوضاعاً ضاغطة، ومنها ما يُحتسب مباشرة دون أي فرضيات. وجدير بالذكر، أن البنوك الإسلامية المحلية قد أثبتت قدرتها على الالتزام بمتطلبات النسب المذكورة، مع وجود مصدات مريحة، وسمحوا لي أن أطلعكم على بعض الأرقام التي تثبت كفاءة البنوك الإسلامية في الكويت وتلبيتها لمتطلبات السيولة إلى جانب نظيراتها التقليدية:

النسب كما في 2023/03/31	الإسلامية	التقليدية
نسبة تغطية السيولة	159%	157%
نسبة صافي التمويل المستقر	116%	111%
نسبة السيولة الرقابية	23%	24%
القروض إلى المصادر المتاحة للأموال	83%	79%

وهذه الوفرة من السيولة الفعلية لدى البنوك الإسلامية لم تأت على حساب الربحية، حيث تظهر الأرقام أن ما نسبته 80% من الأصول السائلة عالية الجودة مدرة للربح، وهذه الأصول تتشكل في الغالب من أدوات بنك الكويت المركزي لإدارة السيولة، والصكوك الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة، والمؤسسات السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية.

وأما على صعيد التدابير الإشرافية، فيستخدم بنك الكويت المركزي أدوات متطورة للرقابة والإشراف على الوحدات المصرفية وكشف المخاطر المحتملة، ومن هذه الأدوات اختبارات الضغط المطورة والقدرات الرقابية الخاصة بوضع أولويات الوحدات المصرفية والإشراف عليها من خلال مؤشر أولوية الرقابة الذي يتيح توزيع الجهود على نحو أكفأ، حيث يمكن التركيز على البنوك التي تشكل مخاطر عالية وتفعيل أدوات التدخل الرقابي المبكر عليها. كما أن المؤشر المطور داخلياً يجمع بين نتائج تقييم المخاطر CAMEL BCOM، والتسلسل التاريخي لتلك النتائج، بالإضافة إلى نتائج اختبارات الضغط، ودرجة الأهمية النظامية لكل بنك.

الأعضاء الكرام،

إنني على ثقة من أن ما عرضته من أدوات بنك الكويت المركزي المطبقة لمعالجة السيولة في البنوك الإسلامية، له نظيره لدى كل منكم، وهذه الأدوات إن جمعت كحزمة واحدة – سوف تنتج إطار عمل قوي يدعم البنوك الإسلامية في مسيرتها للحصول على فرص متكافئة مع نظيراتها التقليدية دون تعريض استقرارها للخطر. وهنا، سوف أعرض عليكم بعض الأفكار لعلها تقربنا من تطوير مزيد من الحلول العملية.

ففي ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية في 2008، تم تطبيق إطار عمل رقابي قوي ثبتت فاعليته في الأزمات اللاحقة. ولكن التغيرات المستمرة في بيئة عمل الأنظمة المالية تجعلنا في حاجة ماسة لتبني نهج مرن واستباقي في الاستجابة للتهديدات المحتملة، ومنعها من التسلسل كحصان طروادة إلى النظام وتقويض استقراره.

وقد كشفت الانهيارات المصرفية التي شهدتها العالم بواكير العام الجاري عن عديد من مواطن الضعف التي ينبغي معالجتها لتحسين أوضاع القطاع المصرفي. أولاً، يجب أن نولي مزيداً من الاهتمام لتركز المودعين، سواء كان تركزاً على مستوى القطاع أم على مستوى العميل، حيث ثبت أن مجرد وجود نظام تأمين للودائع لم يكن كافياً لثب الطمأنينة لدى المودعين والحيلولة دون تسابقهم إلى سحب ودائعهم لدى البنوك. ثانياً، برزت مخاطر آجال الاستحقاق، والمعالجات الخاصة بالتصنيفات المحاسبية وموثوقيتها، كأسباب جوهرية للمشكلة. ففي أوقات العسر، لجأت البنوك إلى تصفية الأدوات التي كان من المزمع الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، مما أدى إلى تحقق خسائر غير مأخوذة في الحساب. كما رأينا أنه على الرغم من تقديم البنوك الإسلامية لأدوات مالية بدون فوائد، إلا أنها لا تزال تدخل في استثمارات مختلفة وتواجه مخاطر السوق، بما في ذلك مخاطر آجال الاستحقاق التي يمكن أن تؤثر بشدة على مركزها المالي. ثالثاً، هل تكفي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر فقط لمواجهة مختلف جوانب مخاطر السيولة؟ تظهر تجربتنا في الكويت، أن تطبيق خمس نسب مختلفة للسيولة أمر يستحق عناء الأعباء الإضافية المصاحبة لذلك، إذ إن من الضرورة بمكان وجود منظومة وقائية يكمل بعضها بعضاً. رابعاً، يجب ألا يأتي تطبيق مبدأ تناسب التعليمات الرقابية مع حجم الكيان على حساب الاستقرار المالي. فباستثناء بنك كريدي سويس، كانت معظم البنوك التي انهارت في عام 2023 صغيرة الحجم نسبياً، لذلك استثنتها الجهات الرقابية من بعض متطلباتها، ف جاءت النتائج كما شهدنا جميعاً. وأخيراً، التدخل في الوقت المناسب، ويُقصد بالتدخل تلك الإجراءات التي يمكن للسلطات

اتخاذها لتحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة نظام مصرفي ما أثناء الأزمة، وهي تختلف عن الوقاية التي تشمل أنشطة مستقبلية مثل تحسين الرقابة والإشراف، وتحسين شفافية المعلومات. ورغم استمرار تكشف المخاطر المحتملة على البنوك، فإن أثر هذه المخاطر على استقرار وسلامة القطاع المصرفي ليس دائماً بالوضوح المأمول، وهو ما يعيق تدخلنا في بعض الأحيان.

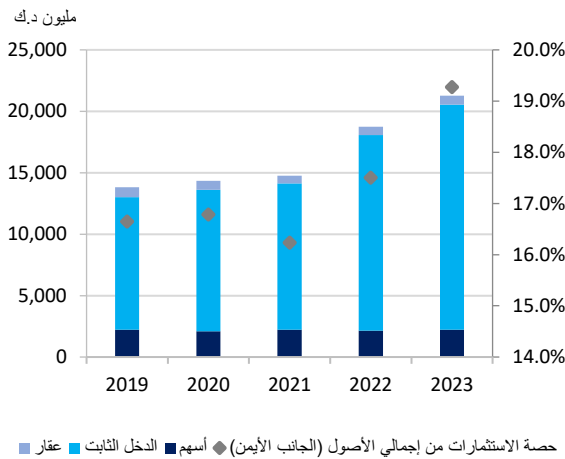
ولذا يتعين علينا أن نبقي أعيننا على مجهر الرقابة الدقيقة، مستعدين للمبادرة بالتدخل الاستباقي ضمناً للاستقرار المالي في أوطاننا، مستفيدين مما يجمعنا من روابط وثيقة وما نتبادلته من أفكار في حوارنا المتواصل.

شكراً على حسن استماعكم.

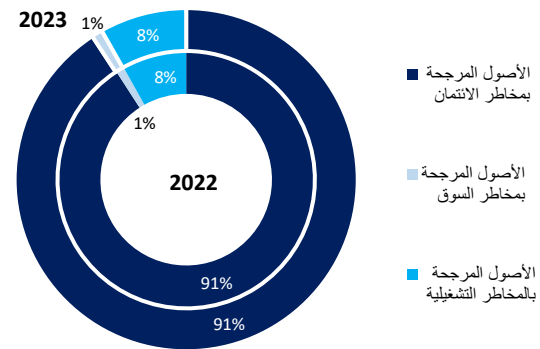
مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق لدى البنوك من تعرض أصولها وأدواتها المالية للتقلبات الحادة في الأسعار و/أو التغيرات السريعة في معدلات الفائدة، مما قد يترتب عليه خسائر محتملة تؤثر على أداء البنوك. وبالنسبة للأصول المرجحة بمخاطر السوق لدى القطاع المصرفي المحلي، فهي تشكل النسبة الأقل وبنحو 1% فقط من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (0.8 مليار دينار) كما في عام 2023 (الشكل 3.16)، وتعود هذه المساهمة المحدودة نسبياً إلى المحافظ الاستثمارية المتحفظة لدى البنوك والإرشادات الحذرة من قبل بنك الكويت المركزي التي تحد من تلك المخاطر. مع ذلك، فإن دراسة هذه الانكشافات تسلط الضوء على طبيعتها وتعطي نظرة أكثر شمولية للمخاطر الكامنة.

3.17
استثمارات البنوك حسب النوع

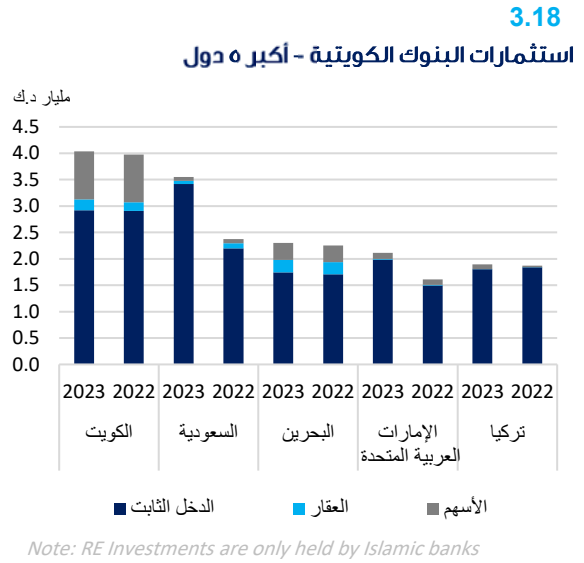
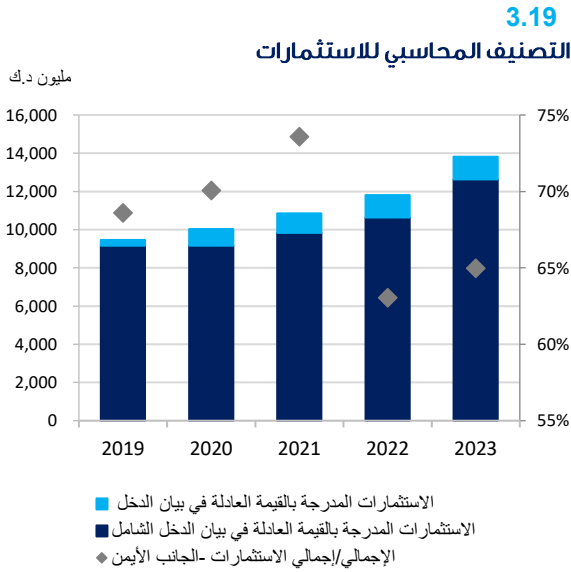


3.16
الأصول المرجحة بالمخاطر



وقد ارتفعت قيمة المحافظ الاستثمارية لدى البنوك خلال عام 2023 بنحو 13.6% (الشكل 3.17) مدفوعة بالتصاعد الملحوظ في استثمارات الدخل الثابت (بالأخص السندات الحكومية وسندات الشركات) التي نمت بنسبة 15.1% (2.4 مليار دينار) خلال ذات الفترة. وإن كان هذا النمو متركزاً لدى بنكين بشكل رئيسي، إلا أنه وبشكل عام قد توجهت معظم البنوك لزيادة استثماراتها في أدوات الدخل الثابت. ويعود هذا التوجه إلى أسعار الفائدة المرتفعة عالمياً والتي حدت من قدرة واستعداد بعض المقترضين للاقتراض وجعلت الاستثمار في أدوات الدخل الثابت أكثر جاذبية. كما نمت كل من استثمارات الأسهم والاستثمارات العقارية بنسبة 3.8% و8.8% (82.2 مليون دينار و59.6 مليون دينار) على التوالي، بعد أن شهدت الأولى انكماشاً بنسبة 2.8% في عام 2022. وعليه، ارتفعت حصة الاستثمارات من إجمالي الأصول بنحو 1.8 نقطة مئوية خلال عام 2023 لتصل إلى 19.3%، وهو ما قد يدل على أن البنوك قد استفادت من العائدات المرتفعة لأسواق السندات/الصكوك في ظل أسعار الفائدة المرتفعة عالمياً وفق ما سبقت الإشارة إليه. وبشكل عام، يعتبر حجم وتركيب استثمارات البنوك الكويتية ضمن المستويات الطبيعية والمخاطر المحدودة.

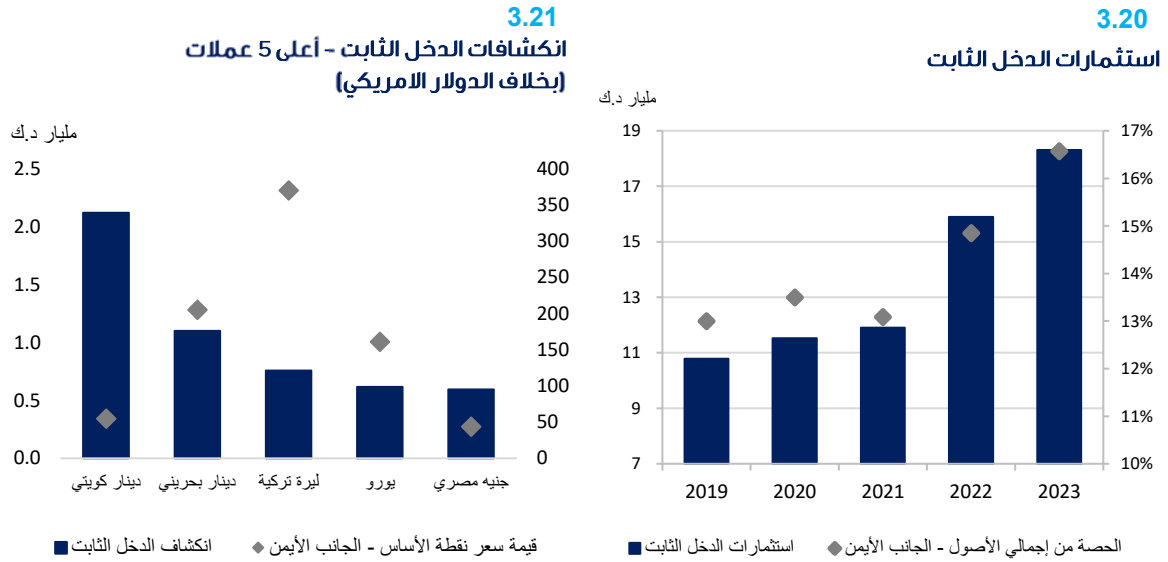
وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للاستثمارات في نهاية عام 2023، يلاحظ استمرار تركيز نمو المحفظة الاستثمارية في استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي (أساساً استثمارات الدخل الثابت)، مقابل انخفاضها محلياً (الشكل 3.18) نتيجة لندرة توفر فرص الاستثمار في أدوات الدخل الثابت عالية الجودة محلياً خصوصاً بعد انتهاء صلاحية قانون الدين العام في عام 2017. لذلك، تقوم البنوك بتوظيف أموالها في إصدارات من دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لقربها وتشابه اقتصاداتها مع الاقتصاد الكويتي.



من جانب آخر، شهدت حساسية البنوك تجاه تقلبات الأسواق ارتفاعاً طفيفاً خلال العام، ومع ذلك لا تزال ضمن نطاق معتدل، حيث شكلت كل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل وتلك المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل نحو 65% من إجمالي محفظة الاستثمارات مقارنة بنحو 63% في 2022 (الشكل 3.19). وعلى وجه الخصوص، شهدت الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل نمواً بنسبة 18.7% في عام 2023 مقارنة بنحو 8.2% في 2022. وعلى الرغم من أن إدراج الاستثمارات في بيان الدخل الشامل له دور في الحد من تقلبات صافي الأرباح، إلا أنها تجعل رؤوس أموال البنوك أكثر عرضة للتقلبات. ومع ذلك، فإن الاستثمارات المدرجة في بيان الدخل الشامل لا تزال عند مستويات مقبولة أخذاً في الاعتبار نماذج أعمال البنوك وحاجتها إلى إدارة مرنة للسيولة ذات أثر محدود على النتائج التشغيلية. ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل، فقد شكلت 6% من إجمالي المحفظة الاستثمارية، محافظة على مستواها في العام السابق والبالغ 6%.

وبالنظر إلى تفاصيل الاستثمارات ذات الدخل الثابت والتي تشكل الجزء الأكبر من المحفظة الاستثمارية، فقد شكلت ما نسبته 16.6% من إجمالي أصول القطاع المصرفي (الشكل 3.20)، وقد سجلت هذه الاستثمارات نمواً خلال عام 2023 بنسبة 15.1% مقارنة بنحو 33.6% و 3.3% في عامي 2022 و 2021 على التوالي. وتعود هذه القفزة في النمو بشكل أساسي إلى ارتفاع الاستثمارات في السندات/الصكوك الحكومية المصدرة من المملكة العربية السعودية.

وبشكل عام، وفي إطار استراتيجيات البنوك الخاصة بإدارة الأصول والمطلوبات (مثل مطابقة التدفقات النقدية وموائمة الاستحقاقات)، تتجه البنوك نحو استثمارات الدخل الثابت كفرصة لتحقيق دخل منتظم ومنخفض المخاطر نسبياً.

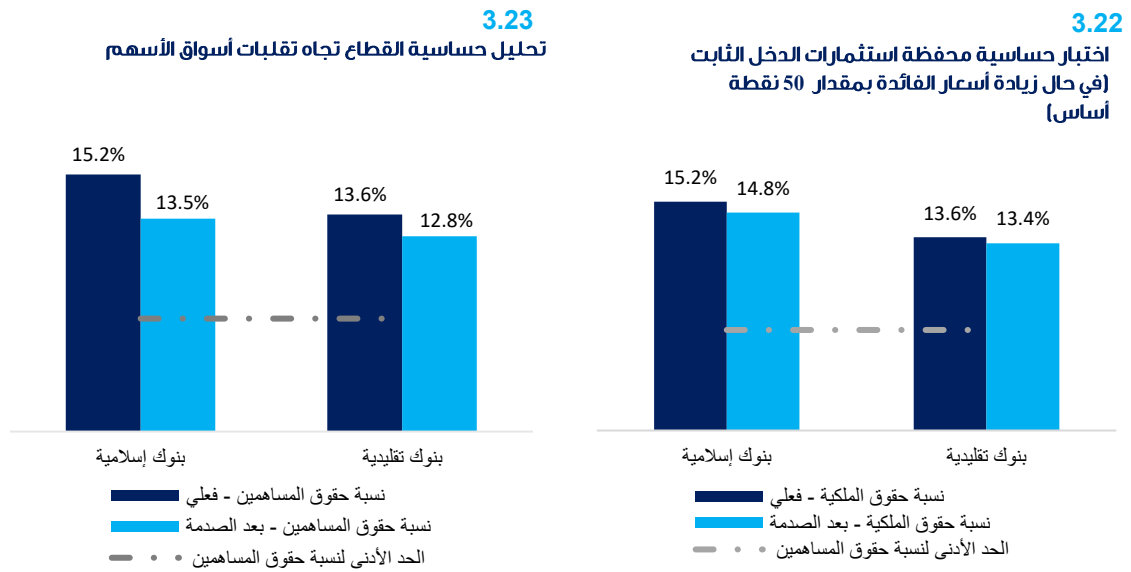


وبالنظر إلى عملة الإصدارات، فإن الجزء الأكبر من استثمارات البنوك الكويتية في أدوات الدخل الثابت مقوم بالدولار الأمريكي (11.8 مليار دينار) متبوعاً بالدينار الكويتي والدينار البحريني والليرة التركية واليورو والجنيه المصري. ولتقدير أثر التغيرات في سعر الفائدة على قيمة استثمارات الدخل الثابت بالعملات المختلفة، فقد تم استخدام القيمة السعرية لنقطة الأساس (PVBP)¹¹. وقد أسفرت النتائج عن تأثر البنوك الكويتية في الغالب بالتقلبات في معدلات الفائدة بالدولار الأمريكي، حيث بلغت القيمة السعرية لنقطة الأساس لانكشافات استثمارات الدخل الثابت المقومة بالدولار الأمريكي 4.55 مليون دينار (أي أن تغير معدل الفائدة الأمريكي بنقطة أساس واحدة سوف يؤدي إلى تغيير قيمة استثمارات الدخل الثابت المقومة بالدولار الأمريكي بمبلغ 4.55 مليون دينار، بافتراض ثبات باقي العوامل الأخرى). وقد ارتفع هذا الانكشاف عن السنة الماضية، حيث بلغت القيمة السعرية لنقطة الأساس حوالي 3.37 مليون دينار وهو ما يشير إلى ارتفاع حساسية المحافظ الاستثمارية للتغيرات في معدلات الفائدة بالدولار الأمريكي. هذا وقد، جاءت الاستثمارات المقومة بالليرة التركية والدينار البحريني في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي من حيث الحساسية لمعدلات الفائدة.

وبنظرة أشمل، فعند مقارنة حساسية استثمارات الدخل الثابت للبنوك التقليدية بنظيرتها الإسلامية خلال العام، نجد أن المتوسط المرجح لفترة استحقاق تلك الاستثمارات بالنسبة للبنوك التقليدية قد شهد ارتفاعاً طفيفاً في حين شهدت البنوك الإسلامية انخفاضاً هامشياً في ذات الفترة، وذلك على الرغم من ارتفاع قيمة هذه الاستثمارات لدى البنوك

¹¹ مقياس لحساسية أدوات الدخل الثابت باستخدام سعر أداة الدخل الثابت والمدة (duration).

الإسلامية الأمر الذي قد يعكس احتمالية توجه البنوك الإسلامية نحو الاستثمارات ذات الحساسية الأقل لتقلبات أسعار الفائدة. وبافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، تتخفف نسبة حقوق المساهمين لكل من البنوك التقليدية والإسلامية بنحو 0.3 و 0.5 نقطة مئوية على التوالي (الشكل 3.22)¹². ومع ذلك، تعد هذه التأثيرات على مستويات رأس مال البنوك محدودة، حيث تظل نسبة حقوق المساهمين أعلى من الحد الأدنى المطلوب 9.5%. كما سيكون التأثير أقل عند النظر في أدوات التحوط المستخدمة حالياً من قبل البنوك والتي تم استبعادها في هذه العملية الحسابية لغرض التحوط.



أما فيما يتعلق بالاستثمارات في الأسهم، فتعد استثماراً جذاباً للبنوك نظراً لسيولتها العالية (الأسهم المدرجة) فضلاً عن تنوعها وعوائدها المرتفعة نسبياً. هذا وتستثمر البنوك الكويتية في الأسهم استثماراً مباشراً، وكذلك من خلال مديري المحافظ وصناديق الاستثمار. ومع ذلك، فإنه على الرغم من تعدد مزايا الاستثمار في الأسهم، إلا أن زيادة الانكشاف على المدرج منها قد تؤدي إلى تذبذب صافي الدخل وحساسية أعلى لتغيرات السوق، خاصة إذا تم الاحتفاظ بها لغرض التداول. هذا وقد شهدت استثمارات البنوك في الأسهم ارتفاعاً بنحو 3.8% (82.2 مليون دينار كويتي) خلال عام 2023، على الرغم من البيئة النقدية التشديدية، مدفوعة بشكل رئيسي من استثمارات الأسهم في تركيا تليها الولايات المتحدة الأمريكية. مع ذلك، فقد حافظت البنوك على المستوى المنخفض لانكشافها على الأسهم حيث تشكل نحو 2% من إجمالي الأصول تماشياً مع مستوى انكشافها في العام السابق. وتتجلى هذه الضالة من خلال صدمة افتراضية على أسعار الأسهم حيث إن الآثار على كل من البنوك التقليدية والإسلامية تظل منخفضة (الشكل 3.23)¹³.

¹² لا تؤخذ العملية الحسابية بعين الاعتبار أدوات التحوط المتاحة لدى البنوك، كما أنها تتضمن السندات/الصكوك المدرجة بالتكلفة المطفأة (محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق).

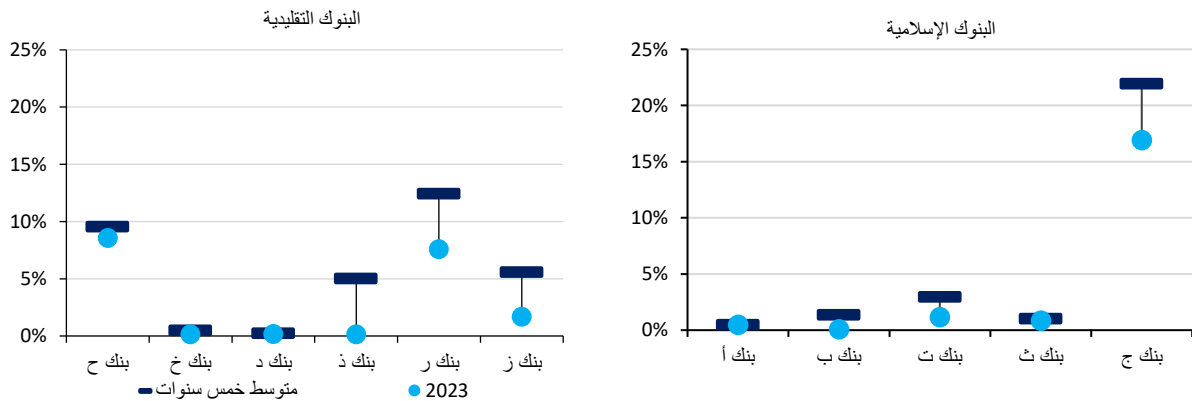
¹³ تم تطبيق صدمة القيمة المعرضة للمخاطر الشديدة C-VaR بنسبة 99.9% (وفق بيانات يومية خلال آخر عشر سنوات) على استثمارات البنوك في الأسهم وقياس الأثر على نسبة حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية والتقليدية.

إلى جانب استثمارات الدخل الثابت والاستثمارات في الأسهم، تستثمر البنوك الكويتية كذلك في قطاع العقار، ولكن بشكل أقل¹⁴. وتتميز الاستثمارات العقارية بطبيعتها الأكثر استقراراً وخاصيتها المتحولة ضد التضخم مما يجعلها بديلاً جذاباً لتنوع محافظ البنوك الإسلامية. وفي عام 2023، استمرت الاستثمارات العقارية بالنمو حيث شهدت زيادة بنحو 8.8% (59.5 مليون دينار) مقابل 6.2% في عام 2022. وتمثل هذا النمو بشكل أساسي في صورة عقارات تجارية متركزة بشكل رئيسي في دولة الكويت والمملكة المتحدة (وبدرجة أقل في مملكة البحرين). وعليه، شكلت الاستثمارات العقارية ما نسبته 0.7% من إجمالي أصول البنوك في نهاية عام 2023، حيث تتواجد 32.7% منها في مملكة البحرين و 28.4% في دولة الكويت.

وبالنسبة لمخاطر أسعار الصرف المتمثلة بالخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية، فإن البنوك عرضة لهذه المخاطر بسبب انكشافها على العملات الأجنبية التي يترتب عليها صافي مراكز مفتوحة في العملة. على سبيل المثال، تعرض كل من الجنيه المصري والليرة التركية إلى انخفاضات حادة في عام 2023، وبالتالي واجهت البنوك المنكشفة على هذه العملات تحدياً يتمثل في ارتفاع مخاطر سعر الصرف. وعلى الرغم من ذلك، وبشكل عام، لا تزال المراكز المفتوحة للبنوك المحلية في عام 2023 ضمن حدود مقبولة، حيث تشكل جزءاً محدوداً من رأس المال الرقابي للبنوك (الشكل 3.24)، وعليه فهي لا تشكل مخاطر كبيرة. ومن الجدير بالذكر، أن صافي مركز العملات المفتوح كنسبة من رأس المال الرقابي لدى جميع البنوك قد بقي عند مستوى أدنى من متوسط السنوات الخمس الماضية. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة المستمرة في قواعد رؤوس الأموال الرقابية للبنوك مقابل ثبات الانكشافات على العملات الأجنبية نوعاً ما خلال ذات الفترة.

3.24

مراكز البنوك المفتوحة في العملات الأجنبية كنسبة من رأس المال الرقابي



ووفقاً لما سبق ذكره، فإن انكشافات البنوك الكويتية على مخاطر السوق بأشكالها المختلفة خلال عام 2023 لا تزال محدودة. ومع ذلك، من المهم استمرار الرقابة الحثيثة للسوق في الفترة المقبلة لا سيما مع توقع إنهاء البنوك المركزية

¹⁴ يسمح للبنوك الإسلامية فقط بالاستثمار المباشر في الأصول العقارية.

العالمية دورة التشديد النقدي في الفترة القريبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة لها أثر على الأسواق، قد يترتب عليه تحولات غير متوقعة في تفضيلات المستثمرين وزيادة التقلبات في أسعار الأصول. لكن نظراً لانكشافات القطاع المصرفي المحلي المحدودة على الأسواق بالإضافة إلى المصدات الرأسمالية القوية المتوافرة، فمن المتوقع أن تتجاوز البنوك الكويتية هذه العقبات المتوقعة بأريحية ودون أن يؤثر ذلك سلباً على أداء أي بنك منها أو على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بشكل عام.

المخاطر التشغيلية

تُعرف المخاطر التشغيلية وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو عن الأفراد أو الأنظمة أو أحداث خارجية إلى جانب المخاطر القانونية¹⁵. وعلى الرغم من وضوح التعريف والجهود الكبيرة المبذولة مؤخراً في مجال التقدير الكمي لهذه المخاطر، لا يزال من الصعب اختزال مجمل المخاطر التشغيلية في مقياس واحد. وقد برزت أهمية المخاطر التشغيلية مع ازدياد تعقيد العمليات والاعتماد على التكنولوجيا، مما أدى إلى تزايد اهتمام السلطات الرقابية في جميع أنحاء العالم بهذه المخاطر، ومواصلة البنوك سعيها لتحقيق مزيد من الفهم والقدرة على تقييم هذه المخاطر وإدارتها بشكل فعال.

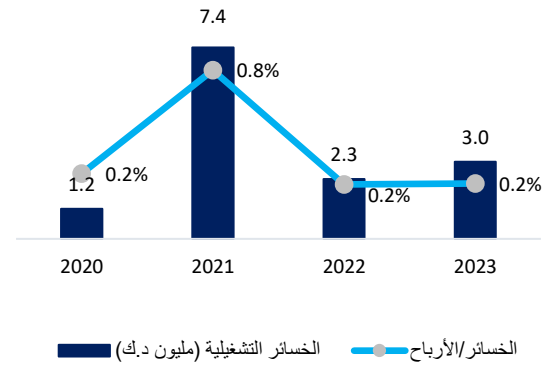
وعلى الصعيد المحلي، امتدت جهود بنك الكويت المركزي إلى ما هو أبعد من مجرد مؤشرات نموذجية وذلك من خلال تبني متابعة مكثفة ورقابة حثيثة لتلك المخاطر. حيث يقوم بنك الكويت المركزي وبصورة مستمرة بتطوير الأطر التنظيمية ذات الصلة وفقاً للمعايير الدولية ومن ثم تطبيقها من خلال الرقابة المكتبية والميدانية. ويستند كل من النهج الرقابي وإعداد التقارير على مؤشرات ثابتة وأخرى ديناميكية لمخاطر التشغيل. وعلى وجه التحديد، فإن المؤشرات الثابتة تمثل حالات الفشل والغرامات والفجوات، في حين تُعد القيمة المعرضة للمخاطر (التوزيعات الإحصائية للخسائر) أحد المؤشرات المستخرجة ديناميكياً.

يسلط التحليل أدناه الضوء على المؤشرات الرئيسية للمخاطر التشغيلية المتعلقة بالقطاع المصرفي المحلي، مع استعراض جاهزية القطاع لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني.

¹⁵ Basel III: Finalizing post-crisis reforms (بنك التسويات الدولية، ديسمبر - 2017)

3.25

الخسائر التشغيلية



3.26

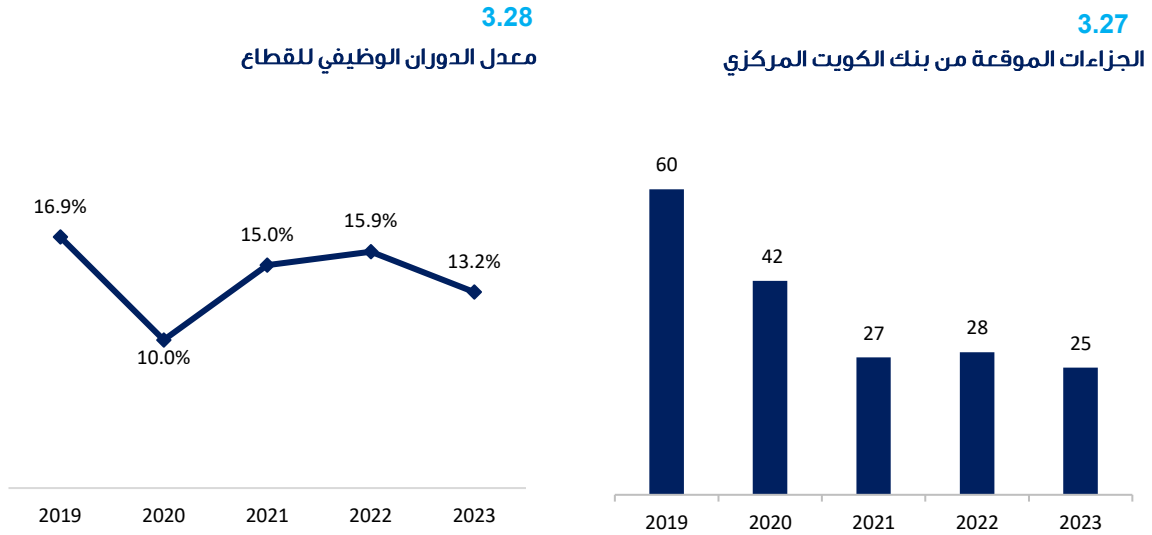
الخسائر التشغيلية لعام 2023 - حسب نوع المخاطر



ارتفع إجمالي الخسائر التشغيلية خلال عام 2023 ليصل إلى 3.0 مليون دينار أو نسبة 0.2% من صافي أرباح البنوك الكويتية خلال عام 2023، مقارنة بنحو 2.3 مليون دينار في عام 2022 (الشكل 3.25). ويعود هذا الارتفاع النسبي الذي سجله القطاع إلى حالات منفردة في بعض البنوك المحلية مما انعكس سلباً على المؤشر. وفي حين قد يشير ذلك إلى أن الخسائر طفيفة وغير جديرة بالاهتمام ولم تؤثر على إجمالي دخل البنوك الكويتية، إلا أنه من المهم إعادة التأكيد على طبيعة المخاطر التشغيلية التي لها احتمالات عالية نسبياً لتحقيق خسائر، فضلاً عن الطابع التنافسي وحساسية القطاع المصرفي المحلي لآراء وتوجهات العملاء، حيث قد ينتج عن الفشل التشغيلي أضرار مالية غير مباشرة. وعلى الرغم من ضآلة حجم الخسائر التشغيلية المسجلة في عام 2023 إلا أنه من المهم النظر في مصدرها، حيث شكلت مخاطر التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات النسبة الأكبر من حالات الخسائر التشغيلية بحصة تبلغ 33% من إجمالي الخسائر (الشكل 3.26) مقارنة بـ 51% لعام 2022. وفي تطور إيجابي، فقد لوحظ تراجع في حصة الخسائر الناتجة عن عمليات الاحتيايل الخارجي في عام 2023 لتشكّل 10% من إجمالي الخسائر مقارنة بنسبة 11% في عام 2022، مما يعكس الأثر الملموس لحملة "نكن على دراية" التي أطلقها البنك المركزي في عام 2021 بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والتي ساهمت في زيادة الوعي لدى العملاء تجاه حماية بياناتهم المصرفية. هذا وسيستمر بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت بتثقيف العملاء وتوعيتهم بشكل مستمر لتفادي عمليات الاحتيايل المتكررة (بالإمكان الرجوع إلى المرفق 3.2 لمزيد من المعلومات حول الاحتيايل المالي الرقمي وجهود بنك الكويت المركزي في الحد من هذا الاحتيايل).

وفي سبيل تحليل وفهم المخاطر التشغيلية، وبخلاف النظر إلى حجم الخسائر التشغيلية المسجلة خلال العام، بالإمكان النظر إلى مؤشرات أخرى مرتبطة بالمخاطر التشغيلية مثل الجزاءات الموقعة على الوحدات المصرفية من قبل السلطات الرقابية. حيث يقوم بنك الكويت المركزي ضمن إطار عمله الرقابي المكتبي والميداني على القطاع المصرفي المحلي بتطبيق جزاءات مالية وغير مالية بهدف ردع أي ممارسات غير سليمة وضمان عدم تراجع جودة المعايير المطبقة. وكما هو واضح من الجزاءات المطبقة، أثبتت البنوك قدرتها على الحفاظ على فعالية ضوابطها الداخلية. فمقارنة

بالعام السابق، انخفض إجمالي عدد الجزاءات في عام 2023 لـ 25 جزءاً مقابل 28 جزءاً في عام 2022 (الشكل 3.27). ومن المؤشرات الأخرى التي تعكس حجم المخاطر التشغيلية هي معدل الدوران الوظيفي، والذي بلغ 13.2% في عام 2023 مقارنة بنسبة 15.9% لعام 2022 (الشكل 3.28) مما يعكس نوعاً من الاستقرار بهذا المؤشر محلياً¹⁶.



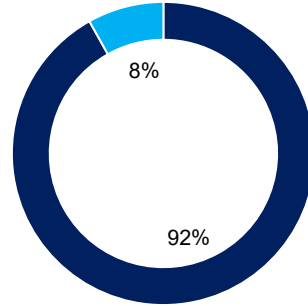
وأخيراً، وفي سبيل اتباع نهج استشرافي لفهم الحوادث التشغيلية المحتملة والخسائر الناتجة عنها يجري بنك الكويت المركزي العديد من عمليات المحاكاة المشتقة من توزيعات الخسائر على مستوى القطاع وعلى مستوى كل بنك على حدة. وفي عام 2023، تم إجراء عمليتي محاكاة رئيسيتين لتقييم شدة الخسائر التشغيلية للبنوك، حيث تعتمد عملية المحاكاة الأولى على حدة الخسائر لمجمل القطاع المصرفي، بينما تجمع عملية المحاكاة الثانية بين تكرار ومدى خسائر القطاع المستمدة من قاعدة بيانات خاصة بالمخاطر التشغيلية. علاوة على ذلك، تم افتراض خسائر فادحة إضافية لعمليتي المحاكاة سالفتي الذكر، وبذلك يصل المجموع إلى أربعة سيناريوهات، وبناتج مختلفة لكل منها.

وفي أشد هذه السيناريوهات، قُدرت الخسارة التشغيلية القصوى للقطاع بنحو 260 مليون دينار. ومن الناحية النسبية، لا تتعدى هذه الخسارة نسبة 8% من متوسط إجمالي أرباح البنوك في السنوات الثلاث الماضية (الشكل 3.29). وتسلط هذه النتائج الضوء على الوضع المالي القوي للبنوك، مما يشير إلى قدرتها على الصمود أمام تبلور مخاطر تشغيلية شديدة الضرر. والهدف هنا هو الحفاظ على الوضع المالي للبنوك وتعزيزه، وتقليل الخسائر الناتجة عن الفرضيات المتشددة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مساهمة كل بنك في جهد جماعي يهدف إلى ترسيخ مكانة القطاع المصرفي الرائدة في مؤشرات المرونة والسلامة.

¹⁶ يقدر معدل الدوران الوظيفي للعاملين نسبة الموظفين الذين يتركون العمل في المؤسسة.

3.29

نسبة خسائر السيناريو الأشد إلى إجمالي أرباح القطاع
(متوسط ثلاث سنوات)



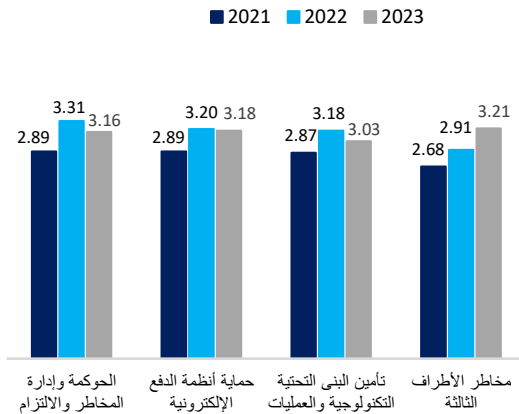
■ خسائر السيناريو الأشد ■ إجمالي أرباح القطاع

وفي ما يلي استعراض لجهود بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي المحلي نحو تقليل الآثار المحتملة من المخاطر التشغيلية، بدءاً بجهود إدارة مخاطر الأمن السيبراني في مؤسسات القطاع المصرفي.

ففي ظل المتطلبات ومعايير إدارة مخاطر الأمن السيبراني المحددة ضمن الإطار الاستراتيجي المعلن، شهد المؤشر العام للالتزام بالضوابط الأمنية للقطاع المصرفي المحلي استقراراً عند درجة 3.15 (الشكل 3.30)، وقد نتج هذا الاستقرار عن الارتفاع الملحوظ في مؤشر نطاق إدارة "مخاطر الأطراف الثالثة" والذي ارتفع من درجة 2.91 في عام 2022 ليصل إلى درجة 3.21 في عام 2023، مقابل ما شهدته النطاقات الأخرى من تراجع طفيف في مؤشراتها (الشكل 3.31)، وبذلك يكون القطاع المصرفي المحلي قد التزم بالحد الأدنى المطلوب للامتثال على مستوى كافة النطاقات في نهاية عام 2023.

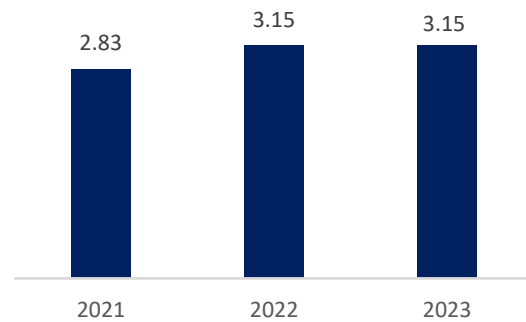
3.31

مؤشر الالتزام بالضوابط الأمنية حسب النطاق



3.30

المؤشر العام للالتزام بالضوابط الأمنية



وقد جاءت تلك المتغيرات في ظل توسع مؤسسات القطاع المصرفي السريع والكبير في تقديم خدماتها المصرفية الرقمية، وما يتطلبه ذلك من تطوير بناها التحتية لمواكبة هذا التوسع، واعتمدت في ذلك بشكل أساسي على خدمات الأطراف الثالثة (Third Party) والخدمات السحابية (Cloud Services).

وقد لوحظ من خلال هذه التغيرات أن الوتيرة السريعة في التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية تؤثر بشكل حاسم على قدرة البنوك على المحافظة على مستوى الامتثال المطلوب، حيث إن هذه التوسعات السريعة تتطلب توسعات موازية في تحديث السياسات والإجراءات الأمنية المطبقة (سياسات وإجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال)، وكذلك تطوير البنى التحتية الداخلية وتطبيق الضوابط الأمنية المطلوبة لها بالتوازي، والتي عادة ما تكون ضوابط أمنية أساسية (في الحد الأدنى) في المراحل الأولى من التوسع ثم يرتفع مستوى نضجها لاحقاً. كما أن هذه التوسعات تتطلب توسعات موازية وحيثية في استقطاب الموارد البشرية المتخصصة في مجال الأمن السيبراني لتنفيذ المشاريع والمبادرات، سواء على المستوى الفني أو الإداري، أخذاً في الاعتبار التحديات التي يواجهها السوق من شح في الموارد البشرية المطلوبة، وما يستتبع ذلك من تحديات في استبقائها، وهي مشكلة ذات أبعاد عالمية وليست محلية. ويؤكد بنك الكويت المركزي في هذا الشأن حرصه على دعم وتشجيع القطاع المصرفي على الاستمرار بالالتزام بأعلى المعايير وأفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر السيبرانية، تعزيزاً للاستقرار المالي وحمايةً للعملاء.

وفيما يتصل بجهود بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي للحد من الآثار المحتملة للمخاطر التشغيلية، تجدر الإشارة إلى المصدات المتاحة للبنوك لامتصاص الخسائر الناتجة عن الصدمات والمتمثلة في التأمين، حيث تعد مستويات التغطية التأمينية لدى القطاع المصرفي مطمئنة في ظل الأثر المالي المعتدل تاريخياً للحوادث التشغيلية لدى البنوك. وقد حرصت البنوك على تخصيص أكبر حصة من التغطية التأمينية نحو 36% لتغطية مخاطر الأضرار التي تلحق بالأصول المادية، ويليها مخاطر الأضرار الناجمة عن تعطل واختراق نظم المعلومات بنسبة 34%.

وفي ظل التطورات السريعة في عالم التكنولوجيا، فإن البنوك تواجه تحديات ومخاطر تشغيلية غير مسبوقة. رغم ذلك، أثبتت البنوك المحلية قدرتها على مواكبة هذه التطورات من خلال التحديثات المستمرة لأنظمتها الداخلية وجاهزيتها العالية للصدمات غير المتوقعة مما يزيد ثقة جميع الأطراف ذات الصلة. ومن جهته، فإن بنك الكويت المركزي يسعى إلى تحسين الإنتاجية لاسيما المرتبطة بالمخاطر التشغيلية لسرعة تطورها، ويحرص أيضاً على بناء وتطوير بيئة تنظيمية تتبنى أساليب استباقية واحترافية في إدارة المخاطر التشغيلية، مما يساعد على الحد من الخسائر المفاجئة. هذا وسيستمر بنك الكويت المركزي في متابعة البنوك والتأكد من قدرتها على مواجهة المخاطر التشغيلية في ظل عالم متطور.

مرفق رقم (3.2): الاحتيال المالي الرقمي

شهدت السنوات الأخيرة تنامياً كبيراً في عملية التحول الرقمي في البنوك والقطاع المالي عموماً، خاصة بعد جائحة كورونا، مما سهل لقطاعات أوسع من الجمهور الاستفادة من الحلول التقنية سواء من خلال عمليات الدفع الإلكتروني أو تطبيقات البنوك أو غيرها. ومع أن جرائم الاحتيال المالي كانت موجودة منذ القدم، مثل عمليات الاحتيال المعروفة بمخطط "بونزي" وسرقة الهوية، والتزوير، وسواها، إلا أنها باتت في مواكبة التطور التقني أوسع انتشاراً وأكثر تنوعاً في الوسائل والأساليب والأدوات، حيث يستفيد مرتكبو هذه الجرائم من الإنترنت لتوسيع نطاق جرائمهم وإخفاء آثارهم، مستخدمين عديداً من الأدوات السيبرانية، فيما ظهرت أسواق لبيع وشراء بيانات بطاقات الدفع على ما يعرف بالشبكة المظلمة (Dark Web).

التعريف والتوصيف

قبل الخوض في تفاصيل الاحتيال المالي الرقمي لا بد من تقديم تعريف واضح لمفهومين هما الاحتيال المالي والاحتيال الرقمي. حيث يعرف صندوق النقد الدولي الاحتيال المالي بأنه أحد أشكال الجرائم المالية، وهو أعمال إجرامية ينتج عنها خسائر مالية دون استخدام وسائل عنيفة. وهي بذلك تختلف عن جرائم الابتزاز -على سبيل المثال- الذي يعتمد على العنف أو الإكراه.

أما الاحتيال المالي الرقمي فيعرفه بنك التسويات الدولية بأنه جميع الأنشطة الاحتيالية المرتكبة من خلال وسائل رقمية (مثل رسائل البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية والبرامج وما إلى ذلك) بهدف سرقة الأصول المصرفية أو بيانات العملاء السرية. وبذلك فهناك عدة سمات أساسية لعمليات الاحتيال المالي الرقمي يلخصها الرسم التوضيحي التالي:

السمات الأساسية لعمليات الاحتيال المالي الرقمي

 <p>تتلقى الأموال عبر الأنظمة المصرفية وأنظمة المدفوعات الرقمية.</p>	 <p>موجهة نحو عملاء البنوك، وبذلك فهي تختلف عن الهجمات السيبرانية الهادفة إلى اختراق أنظمة البنك.</p>	 <p>تعتمد على الخداع والتزوير، وتستغل عدم تحقق الضحية من مصداقية الطرف المقابل.</p>	 <p>تتم عن بعد وعبر الفضاء الافتراضي، وليست مثل عمليات الاختلاس مثلاً التي تتطلب الدخول إلى نظم البنك وحسابات العملاء من طرف موظف مخول بذلك.</p>
---	--	--	---

أبرز التدابير والمعالجات المتبعة عالمياً

يعد تعزيز الأمن السيبراني لوحدة القطاع المصرفي ورفع القدرة على اكتشاف أنشطة الاحتيال الرقمي والاستجابة لها والحد منها أهم وسائل مكافحة الاحتيال المالي الرقمي، حيث تحدد السلطات الرقابية المتطلبات والمبادئ التوجيهية

فيما يتعلق بتدابير الرقابة والبروتوكولات والضوابط لحماية نظم المدفوعات وسرية بيانات العملاء، كما تشرف الجهات الرقابية وعلى رأسها البنوك المركزية على ممارسات إدارة مخاطر الاحتيال الرقمي لدى وحدات القطاع المصرفي، بما في ذلك عمليات التفتيش الميداني، وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاحتيال بالإضافة إلى تشجيع استخدام التكنولوجيا للتصدي لها. وتسعى لتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة لرصد ومعالجة وقائع الاحتيال الرقمي ولتحسين القدرة على كشف الحالات والإبلاغ عنها والاستجابة ومنع تدفقات الأموال لهذه العمليات في كثير من الأحيان.

هذا وتتفق الدراسات الصادرة عن المؤسسات العالمية المعنية في هذا المجال مثل بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي وشركة KPMG وغيرها على أهمية توعية العملاء كأحد أهم أدوات الوقاية حيث يشكلون خط الدفاع الأول، ضد عمليات الاحتيال التي تعتمد إلى خداع العملاء للحصول على معلوماتهم الشخصية ومعلومات الحساب والاستيلاء على أموالهم.

نجاح بنك الكويت المركزي في مكافحة الاحتيال المالي الرقمي

يتمتع بنك الكويت المركزي بسجل حافل بالسبق والريادة في مكافحة مخاطر الاحتيال المالي الرقمي، وبفضل ذلك تمكن من إبقاء عمليات الاحتيال في الكويت عند مستويات متدنية للغاية مقارنة بعدد من الدول المتقدمة، حيث بلغت قيمة عمليات الاحتيال عبر البطاقات على الإنترنت من إجمالي قيمة العمليات على الإنترنت ما نسبته 0.07% فقط على مستوى جميع عملاء القطاع المصرفي الكويتي، فيما تتراوح النسبة بين 0.1-0.2% في دول مثل فرنسا والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا، وفق بيانات بنك التسويات الدولية. أما من حيث عدد عمليات الاحتيال من إجمالي عدد العمليات فتشكل 0.01% فقط وذلك على مستوى جميع وحدات القطاع المصرفي في الكويت، علماً بأن 79% من هذه العمليات هي معاملات عابرة للحدود (Cross-border).

أبرز بيانات الاحتيال المالي الرقمي محلياً



0.07%

نسبة قيمة عمليات الاحتيال عبر البطاقات على الإنترنت من إجمالي قيمة العمليات على الإنترنت



0.01%

نسبة عدد عمليات الاحتيال من إجمالي عدد العمليات

وقد نجح بنك الكويت المركزي في تحقيق هذه المستويات المنخفضة للغاية من خلال منظومة من التعليمات الرقابية ومبادرات تعزيز الأمن السيبراني وتطوير القدرات والكفاءات داخلياً وعلى مستوى القطاع المصرفي، ومبادرات توعوية

وغيرها من التدابير. ويمكن تصنيف التدابير التي طبقتها بنك الكويت المركزي لمواجهة الاحتيال المالي الرقمي في ثلاثة محاور أساسية:



المحور الأول: تعزيز أمن البطاقات المصرفية، وتعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات

انتهى بنك الكويت المركزي في فبراير 2020 من بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت وهو إطار متكامل للتعامل مع مخاطر الأمن السيبراني، وهذا المشروع كان ثمرة لجهود فريق من البنوك الكويتية برئاسة بنك الكويت المركزي، ويساهم في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر الأمن السيبراني وتنسيق الجهود في مواجهة هذا النوع من المخاطر.

كذلك أطلق بنك الكويت المركزي ضمن مبادرة كفاءة لبناء الكوادر الوطنية التي يقودها البنك بالتعاون مع البنوك الكويتية وإدارة معهد الدراسات المصرفية برنامج قادة الأمن السيبراني، لتطوير الكفاءات الوطنية عالية التأهيل في هذا المجال.

أيضاً في 2023 أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً إلى جميع البنوك المحلية بشأن روابط الدفع الإلكتروني للعملاء الأفراد، وبموجب هذا التعميم توفر البنوك في كشف الحساب المصرفي للعميل بيانات الطرف الآخر لعملية الدفع الإلكتروني عبر الرابط، وتتضمن البيانات الاسم الكامل والغرض من الدفعة، مع ضرورة ألا تتجاوز صلاحية رابط الدفع 24 ساعة، ويُحدد سقف يومي وشهري لقيمة العمليات الممكن تنفيذها من خلال روابط الدفع، وغيرها من الضوابط وإجراءات المتابعة لوقاية العملاء من الاحتيال المالي.

كذلك أصدر البنك تعميماً للبنوك المحلية في سبتمبر 2023 بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استخدام تطبيق البنك على هاتف العميل إذا كان ذلك الهاتف يحتوي أي تطبيق من تطبيقات التحكم عن بعد مثل تطبيق Anydesk.

ويهدف حماية المواقع الإلكترونية للبنوك والتطبيقات المرتبطة بها، ألزم بنك الكويت المركزي البنوك بتطبيق مبدأ الدخول المزدوج، وعدم إتمام عملية التسجيل على المواقع الإلكترونية أو التطبيقات إلا من خلال رقم بطاقة السحب

الآلي والرقم السري الخاص بها فقط، إلى جانب عدم السماح بتكرار ذات الإجابة على الأسئلة الشخصية عند التسجيل.

كذلك ألزم البنوك بعدم تعديل رقم هاتف العميل أو البريد الإلكتروني، إلا من خلال فرع البنك أو مركز خدمة العملاء، وعدم السماح بتخزين بيانات العميل على الأجهزة المستخدمة في عملية الدخول على الموقع الإلكتروني والتطبيقات المرتبطة به، وإغلاق الموقع الإلكتروني أو التطبيق إذا توقف استخدامه لمدة خمس دقائق بحد أقصى، مع ضرورة تسجيل خروج العميل من هذه الصفحة وعدم إظهار بياناته. ومن بين تدابير الحماية كذلك توفير إمكانية إيقاف البطاقة المصرفية من خلال الموقع، وتطبيق نظام 3D secure للموافقة على تنفيذ عمليات الدفع في مواقع التجارة الإلكترونية.

ومن بين التدابير التي اتخذها بنك الكويت المركزي في هذا المجال إلزام البنوك المحلية عند إصدار أو تجديد البطاقات المصرفية -سواء بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان - أن تكون غير مفعلة، وأن يقتصر تفعيلها على العميل من خلال قنوات آمنة مثل مركز خدمة العملاء أو أجهزة الصراف الآلي. كذلك وضع حد أقصى لعدد المحاولات الخاطئة لإدخال الرقم السري الخاص ببطاقات السحب الآلي يبلغ ثلاث محاولات فقط وذلك على جميع القنوات مثل مركز خدمة العملاء وأجهزة السحب الآلي، حيث تتوقف البطاقة تلقائياً بعد الخطأ في ثلاث محاولات متتالية، ولا يُعاد تفعيلها إلا من خلال مركز خدمة العملاء، كذلك الأمر بالنسبة لعدد المحاولات الخاطئة لإدخال تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة على قناة الدفع الخاصة بشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت).

كذلك وفر بنك الكويت المركزي مزيداً من تدابير حماية البطاقات المصرفية عبر منع تمرير عمليات البطاقات الائتمانية باستخدام البيانات الموجودة على البطاقة، والتأكد من طلب بيانات إضافية مثل عنوان السكن أو رقم سري للتحقق من صحة العملية، ومنع المتاجر من مسح البطاقة المصرفية (Double Swipe) للعملاء أثناء الدفع على أجهزة نقاط البيع، وضرورة إرسال رسائل للعملاء بشأن أي عملية على البطاقة للعمليات المقبولة وغير المقبولة.

المحور الثاني: تسهيل عمليات الإبلاغ وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية

منذ 2011 وجه بنك الكويت المركزي جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل نحو إنشاء وحدات للتعامل مع شكاوى العملاء ومعالجتها. كما أنشأ بنك الكويت المركزي في 2013 وحدة حماية العملاء حتى تتلقى شكاوى العملاء وتظلماتهم، وفق آلية واضحة لتقديم الشكاوى والتظلمات، وأطلق في ديسمبر 2022 نظاماً إلكترونياً لوحدة حماية العملاء، بهدف تسهيل تلقي الشكاوى والتظلمات ضد البنوك المحلية.

كذلك أصدر بنك الكويت المركزي دليلاً شاملاً لحماية حقوق العملاء في يوليو 2015 يتضمن مجموعة من المبادئ والتوجيهات للقطاع المصرفي وكذلك للأفراد بهدف توفير أقصى درجات الشفافية والحماية للعملاء.

ومؤخراً أصدر البنك في سبتمبر 2023 توجيهات إلى اتحاد مصارف الكويت لإنشاء غرفة مركزية للتعامل مع حالات الاحتيال المالي تعمل على مدار الساعة لاستقبال بلاغات العملاء، وهي غرفة افتراضية تضم ممثلين من جميع البنوك الكويتية والنيابة العامة ووزارة الداخلية، هدفها تسريع عملية الإبلاغ عن الاحتيال، حتى يمكن منعه واتخاذ الإجراءات الوقائية والقانونية.

المحور الثالث: توعية الجمهور

سبق التطرق لأهمية توعية العميل لمواجهة عمليات الاحتيال، خاصةً تلك التي تعتمد على الخداع لإقناع العميل المستهدف بتحويل الأموال إلى مرتكبي عملية الاحتيال أو إفشاء معلوماته المصرفية السرية لهم، وفي هذا السياق أطلق بنك الكويت المركزي حملة متواصلة للتوعية المصرفية بعنوان "لنكن على دراية" بالتعاون مع البنوك الكويتية بهدف رفع الوعي المالي للمجتمع. وتقدم الحملة مجموعة من المواد التي توضح كيف تستهدف عمليات الاحتيال المالي الرقمي العملاء، وكيف يمكن تجنب الوقوع ضحية لهذه العمليات، وتبث الحملة موادها عبر جميع القنوات الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي وغيرها للوصول إلى أوسع شريحة من الجمهور، كذلك حرص البنك المركزي على التعاون مع الجهات والمؤسسات الحكومية، مثل التعاون مع وزارة الإعلام لنشر الإعلانات الخاصة بالتوعية من مخاطر الاحتيال الإلكتروني في التلفزيون والإذاعة وإجراء لقاءات مع مختصين في هذا المجال، والتعاون مع الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات لنشر رسائل توعية عبر شركات الاتصالات، وكذلك مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لنشرها عبر تطبيق سهل.

المؤشرات الرئيسية للحملة خلال عام 2023



ويمكن الاطلاع على المواد التوعوية المنشورة ضمن حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" عبر موقع الحملة الإلكتروني.

www.dirayakw.com

لنكون عالمى دررايكة

الحملة التوعوية المصرفية



اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association


بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



@dirayakw



dirayakw.com



الفصل الرابع:
الربحية
والملاءة المالية
للقطاع المصرفي

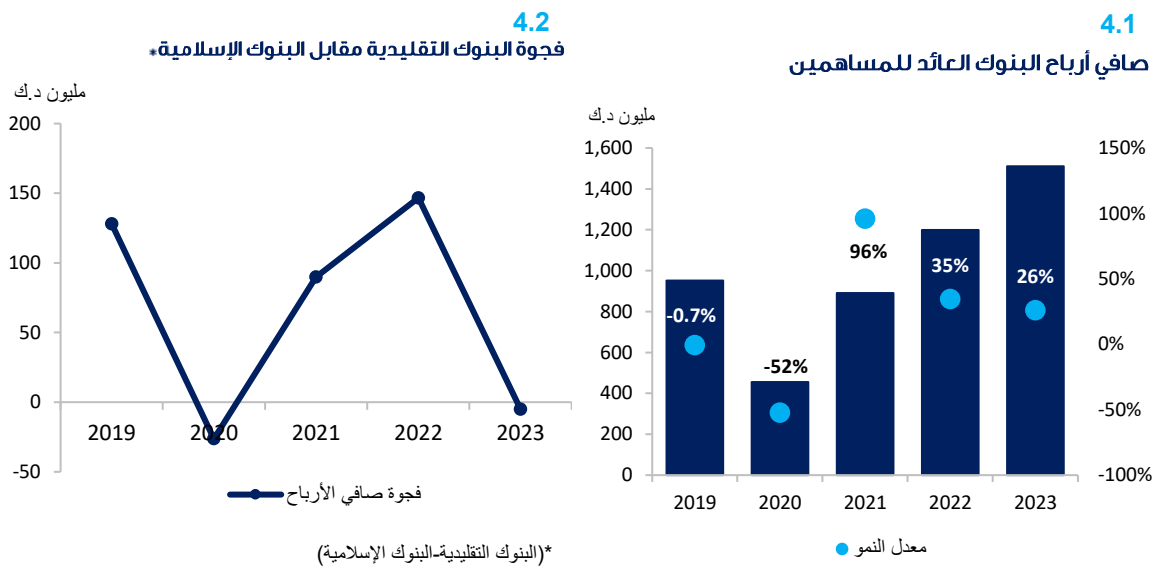


الربحية والملاءة المالية للقطاع المصرفي

يهدف هذا الفصل من التقرير إلى فحص سلامة أداء القطاع المصرفي الكويتي من خلال تحليل مؤشرات الربحية الرئيسية، متبوعاً بفحص مقاييس الملاءة المالية ونتائج اختبارات الضغط لقياس مرونة النظام.

ربحية القطاع المصرفي

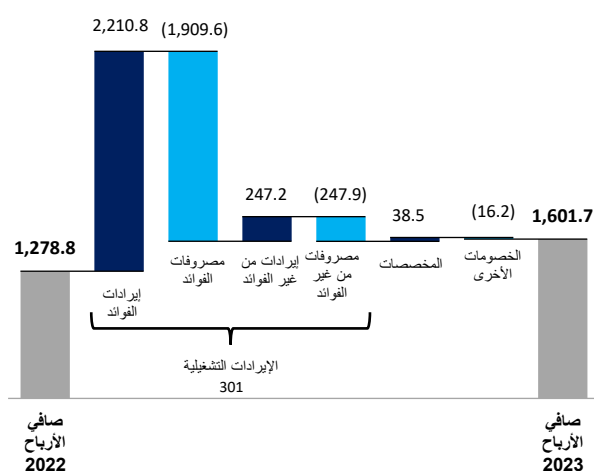
استمرت ربحية القطاع المصرفي المحلي في التحسن خلال عام 2023 وذلك على الرغم من الركود الذي اتسم به العام، حيث ساهمت أسعار الفائدة المرتفعة وارتفاع جودة الأصول في تحسين مستويات الربحية للقطاع. وعليه، فقد حقق القطاع المصرفي الكويتي صافي ربح عائد للمساهمين بقيمة 1.5 مليار دينار كما في نهاية عام 2023 ليسجل أعلى مستوى تاريخياً، ومحققاً نمو بنسبة 26% مقارنة بالعام السابق حيث بلغ صافي الربح العائد للمساهمين نحو 1.2 مليار دينار بنهاية عام 2022 (الشكل 4.1).



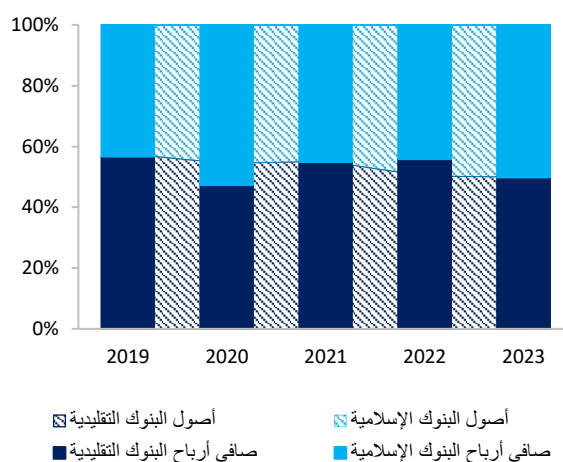
وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد حقق شقاً البنوك - التقليدية والإسلامي- نمواً في صافي الأرباح (بما في ذلك الأرباح الخاصة بحقوق الأقلية) خلال عام 2023، إلا أن النمو في صافي أرباح البنوك الإسلامية فاق النمو المحقق من نظيراتها التقليدية وبشكل كبير خلال عام 2023، ويعود ذلك إلى نتائج عملية استحواذ أحد البنوك المحلية على مجموعة بنك خارجي والتي تمت خلال الربع الأخير من عام 2022. وقد بلغت الزيادة في صافي أرباح البنوك الإسلامية نحو 242 مليون دينار لتصل إلى نحو 793 مليون دينار في نهاية العام، مقابل زيادة بنحو 90 مليون دينار للبنوك التقليدية لتصل أرباحها إلى نحو 788 مليون دينار، وهو الأمر الذي أدى إلى انعكاس الفجوة لصالح أرباح البنوك الإسلامية بقيمة 5 مليون دينار (الشكل 4.2).

وعليه، شهدت حصة البنوك الإسلامية من صافي أرباح القطاع ارتفاعاً ملحوظاً وبنحو 7 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق (50% في عام 2023 مقابل 43% في عام 2022). ومن ناحية حجم الأصول، فقد ظلت حصة كلا الشقين متسقة مع ما كانت عليه في العام السابق وبارتفاع طفيف للبنوك الإسلامية، حيث بلغت حصتها من الإجمالي نحو 50% في عام 2023 مقارنة بنحو 49% في عام 2022، ويعود هذا الارتفاع إلى توسع نشاط بعض البنوك الإسلامية خلال العام (الشكل 4.3).

4.4 التغير في صافي الأرباح (مليون د.ك)



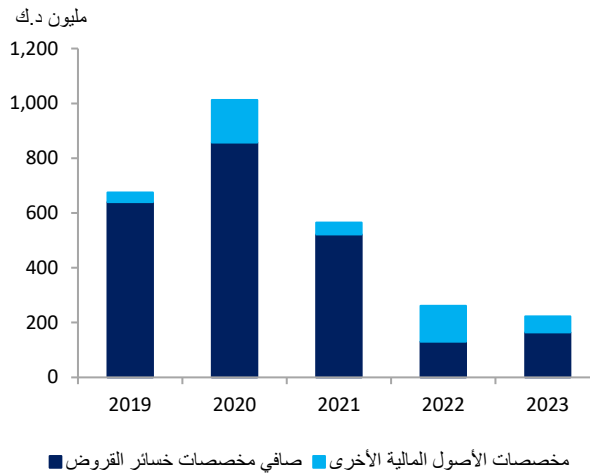
4.3 الحصة من صافي الأرباح والأصول



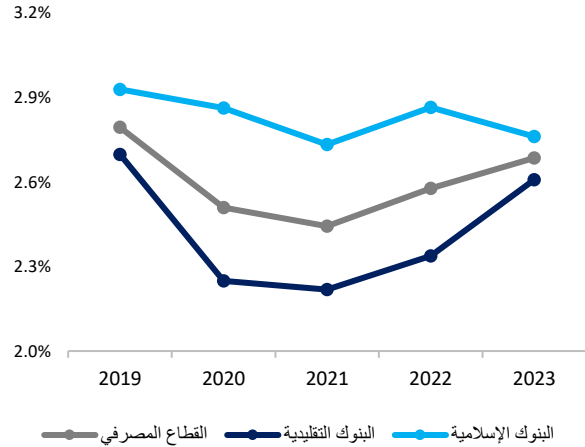
وبالنظر إلى نمو صافي أرباح القطاع المصرفي، فقد جاء مدفوعاً بشكل أساسي بتصاعد صافي إيرادات الفوائد (الشكل 4.4). حيث شهد كل من إيرادات ومصرفات الفوائد ارتفاعاً خلال عام 2023، إلا أن الارتفاع في الإيرادات كان بوتيرة سريعة وبنحو 2.2 مليار دينار في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وطبيعة أصول البنوك ذات الحساسية تجاه تغيرات أسعار الفائدة. وبالمثل، كان نمو مصرفات الفوائد ملحوظاً بنحو 1.9 مليار دينار وبنسبة 114% متأثراً كذلك في بيئة أسعار الفائدة المرتفعة واستمرار المنافسة ما بين البنوك للحفاظ على الودائع المتوفرة لديهم.

ومن ناحية هامش صافي الفوائد، والذي يعد أحد مؤشرات قياس ربحية البنوك الرئيسية، وذلك من خلال مقارنة إيرادات ومصرفات الفوائد مقابل الأصول المدرة للفوائد، فتوضح بيانات القطاع المصرفي الكويتي استمرار ارتفاع الهامش خلال عام 2023 تماشياً مع الارتفاع في العام السابق بعد تراجع المستمر في السنوات الماضية. حيث سجل القطاع هامش صافي فوائد بنسبة 2.7% مرتفعاً من نحو 2.6% سجلها في العام السابق (الشكل 4.5). وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع هامش صافي الفوائد للبنوك التقليدية التي سجلت زيادة قدرها 0.3 نقطة مئوية خلال العام لتبلغ 2.6%، مقابل تراجع هامش صافي الفوائد للبنوك الإسلامية بنحو 0.1 نقطة مئوية في 2023 ليبلغ 2.8%، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى حساسية أصول البنوك التقليدية لتقلبات سعر الفائدة (خاصة في الفترة بين يوم العمل التالي والثلاثة شهور).

4.6 المخصصات

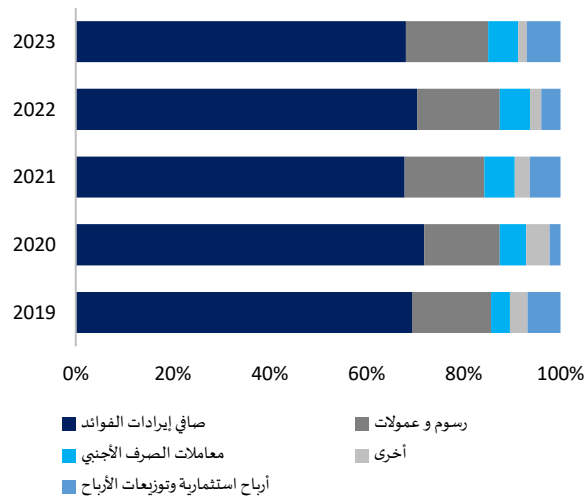


4.5 هامش صافي الفوائد



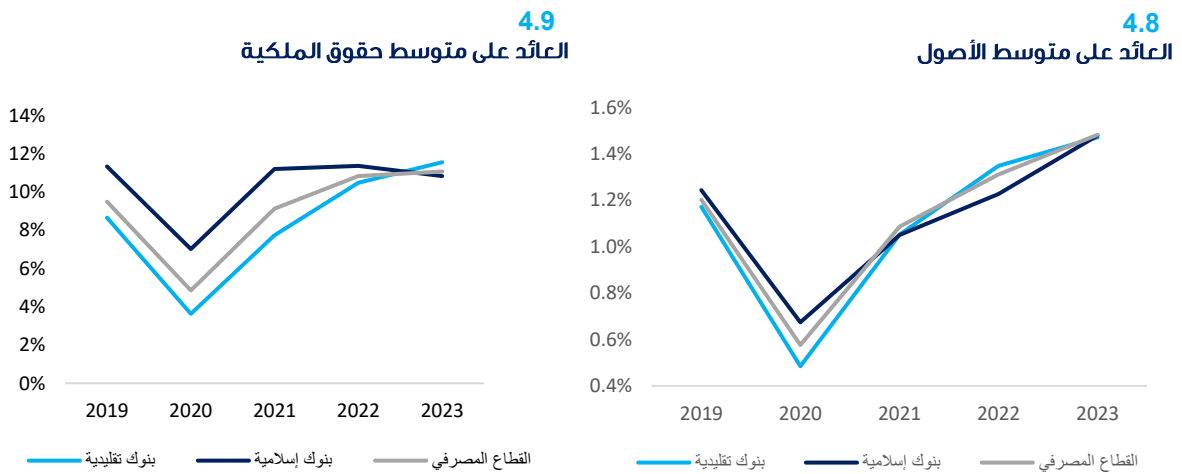
من جانب آخر، وفيما يتعلق بالمخصصات المحملة على قائمة الدخل فقد كان أثر تراجعها عام 2023 محدوداً على أرباح القطاع المصرفي، إذ تراجعت تلك المخصصات بنحو 15% وبوتيرة أبطأ من تراجعها في العام السابق 2022، حيث تراجعت بنحو 54% (الشكل 4.4 والشكل 4.6). وعلى الرغم من ذلك الانخفاض، إلا أن القطاع المصرفي الكويتي لا يزال يتمتع بوفرة من المخصصات تمكنه من مواجهة الضغوط والخسائر المالية المحتملة. وبمنظرة تفصيلية، فقد كان التراجع في المخصصات مدفوعاً بتراجع مخصصات الأصول المالية الأخرى بنسبة 55.2% (الشكل 4.6)، بالمقابل، شهدت مخصصات خسائر القروض المكوّنة خلال العام نمواً سنوياً بنسبة 26%، حيث كان الارتفاع مدفوعاً بارتفاع المخصصات الاحترازية بشكل رئيسي والتي يتم تكوينها تحسباً لمواجهة أي خسائر مستقبلية.

4.7 تحليل إجمالي الأرباح



هذا، وقد استمر القطاع المصرفي الكويتي في تأكيد قدرته على المحافظة على قوة ومثانة أنشطته الرئيسية المسؤولة عن تحفيز الربحية. فعلى الرغم من تراجع حصة صافي إيرادات الفوائد مقارنة بالعام السابق 2022، إلا أنه لا يزال يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات وبنسبة 68% من إجمالي مصادر الدخل للبنوك خلال عام 2023 مقابل 70% في 2022 (الشكل 4.7). وفيما يخص الإيرادات من غير الفوائد، فقد ارتفعت حصتها خلال العام لتبلغ نحو 32% (30% في 2022)، والذي جاء مدفوعاً من النمو الملحوظ في الأرباح الاستثمارية بنسبة 126% (أساساً من النمو في أرباح الاستثمار في السندات/الصكوك خلال العام) مما أدى إلى ارتفاع حصتها من الإجمالي بنحو ثلاث نقاط مئوية.

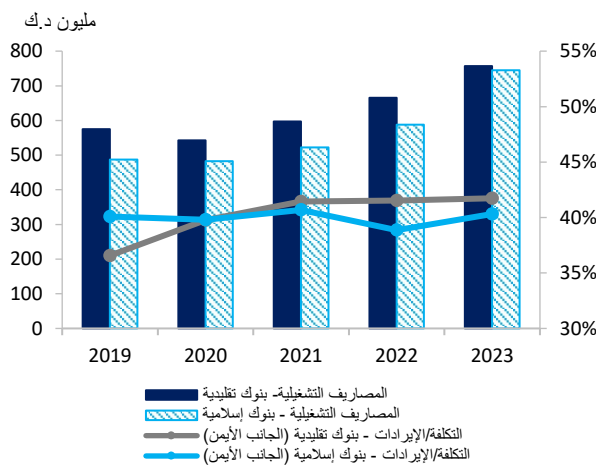
هذا وقد انعكس النمو الملحوظ في أرباح عام 2023 بشكل واضح على أداء وكفاءة القطاع المصرفي، حيث ارتفع كل من معدل العائد على متوسط الأصول ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية للقطاع المصرفي خلال العام (الشكل 4.8 والشكل 4.9). فمن ناحية العائد على متوسط الأصول، وعلى الرغم من نمو متوسط الأصول (مقام النسبة) بنسبة 10.8% مدفوعاً بشكل أساسي من عملية الاستحواذ السابق الإشارة إليها¹⁷، إلا أن العائد على متوسط الأصول ارتفع ليبلغ نحو 1.5% في 2023 مقابل 1.3% في العام السابق، نتيجة لنمو الأرباح خلال العام بوتيرة أسرع. وبالمثل، فعلى الرغم من نمو متوسط حقوق الملكية الناتج من زيادة أرباح البنوك وقيام عدد 3 بنوك بزيادة رأس مالها خلال العام، إلا أن العائد على حقوق الملكية ارتفع ليبلغ نحو 11.1% في عام 2023 مقارنة بنسبة 10.8% في 2022 ليتجاوز بذلك مستويات ما قبل الجائحة. ومن ناحية العوائد على الشقين الإسلامي والتقليدي، كان لارتفاع حقوق الملكية للشق الإسلامي، لذات الأسباب المذكورة أعلاه، أثر واضح في تراجع العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية، مما ترتب عليه انعكاس الفجوة بينها وبين نظيراتها التقليدية، وذلك على الرغم من تفوق أرباح البنوك الإسلامية على التقليدية خلال العام. أما العائد على متوسط الأصول، فعلى الرغم من نمو أصول الشق الإسلامي بوتيرة أسرع من التقليدي، إلا أن فجوة العائد بينهما انعكست بشكل طفيف نتيجة لارتفاع أرباح البنوك الإسلامية المشار إليه.



¹⁷ يحسب معدل العائد على متوسط الأصول من خلال أخذ متوسط حجم الأصول خلال كافة أرباع العام، وبالتالي كان أثر عملية الاستحواذ على متوسط الأصول في عام 2023 أعلى من عام 2022 بسبب وقوع عملية الاستحواذ في الربع الرابع من عام 2022، بالمقابل انعكس الاستحواذ على كافة أرباع عام 2023.

وبالنظر إلى الكفاءة التشغيلية للبنوك، فقد لوحظ تراجع الفجوة ما بين شقيّ البنوك، نتيجة لارتفاع نسبة التكلفة إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية بمقدار 1.5 نقطة مئوية على أساس سنوي، وكانت هذه الزيادة مدفوعة أساساً من الاستحواذ المشار إليه سابقاً والذي نتج عنه زيادة في التكاليف مصحوبة بزيادة في الإيرادات¹⁸، أما بالنسبة للبنوك التقليدية فلا تزال تتماشى مع السنوات القليلة الماضية وبارتفاع طفيف يقدر بنحو 0.2 نقطة مئوية خلال العام (شكل 4.10).

4.10 الكفاءة التشغيلية



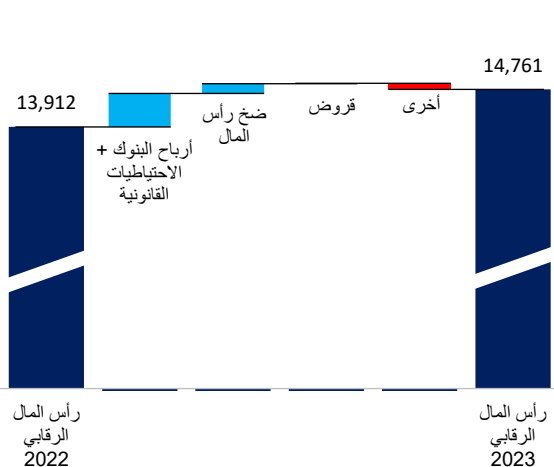
وبشكل عام، فعلى الرغم من أن عام 2023 كان إيجابياً على صعيد مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي الكويتي، إلا أن استمرار السياسة النقدية المتشددة والمتمثلة بالإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة، قد يؤدي إلى العديد من الضغوطات، مثل تراجع نمو القروض والتأثير على جودة الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، فلا تزال الأسواق العالمية يشوبها ضغوط مختلفة بسبب الضبابية وانعدام اليقين فيما يتعلق بارتفاع حدة التوترات الجيوسياسية واضطرابات الممرات التجارية. ومع ذلك فإن القطاع المصرفي المحلي يمتلك مصدات كافية لمواجهة أي تطورات أو خسائر غير متوقعة من مركز قوة.

الملاءة المالية

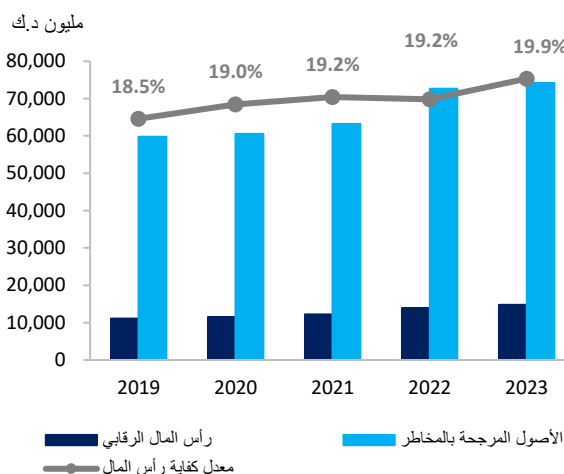
يتمتع القطاع المصرفي الكويتي بملاءة مالية عالية مدعومة بمستويات مرتفعة من معيار كفاية رأس المال. حيث حقق معيار كفاية رأس المال للقطاع ارتفاعاً في عام 2023 ليصل إلى 19.9% مقارنةً بمستواه البالغ 19.2% في عام 2022 (الشكل 4.11). وذلك على الرغم من النمو في الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، إذ ساهمت مستويات الربحية المرتفعة بالإضافة إلى قيام بعض البنوك بزيادة رأس مالها في تعزيز القاعدة الرأس مالية للقطاع المصرفي (الشكل 4.12).

¹⁸ أخذاً بالاعتبار صغر حجم التكاليف مقارنة بالإيرادات، فإن أي زيادة في التكاليف أثرها يكون أكبر على نسبة التكلفة إلى الإيرادات (Base Effect).

4.12 التغيرات في رأس المال الرقابي (مليون د.ك)

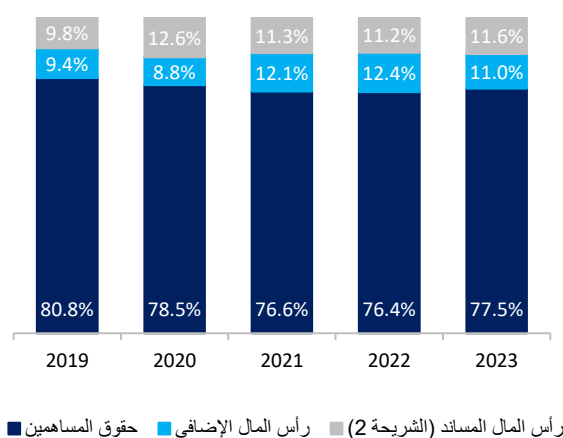


4.11 معدل كفاية رأس المال



هذا وقد ارتفعت حصة حقوق المساهمين في قاعدة رأس المال الرقابي للقطاع خلال عام 2023 بمقدار 1.1 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق (الشكل 4.13). وقد جاء ذلك الارتفاع بشكل أساسي في ظل ما سبق الإشارة إليه من ارتفاع في رأس المال الأساسي، فضلاً عن أن عام 2023 لم يشهد سوى إصدارين فقط من أدوات رأس المال بمبلغ 50 مليون دينار كويتي لكل إصدار. هذا وقد ترتب على ارتفاع حصة حقوق المساهمين في قاعدة رأس المال الرقابي، ارتفاع في معدل حقوق المساهمين إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ليصل إلى 15.4%، وهو أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل ومتطلبات بنك الكويت المركزي والبالغة 7% و 9.5% على الترتيب. ويؤكد وجود هذا المستوى من رأس المال عالي الجودة (حقوق المساهمين) قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الخسائر المحتملة.

4.13 مكونات رأس المال

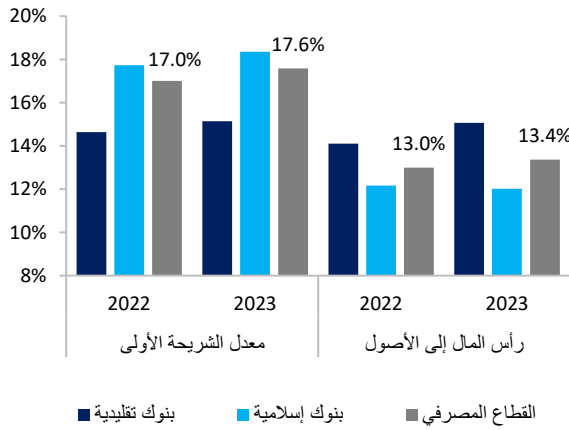


هذا، وشهدت كل من البنوك التقليدية والإسلامية أداءً متماثلاً من حيث الملاءة المالية، إذ ارتفع معيار كفاية رأس المال بمقدار 0.7 نقطة مئوية خلال عام 2023 لدى كلتا الفئتين ليصل بذلك معيار كفاية رأس المال إلى 20.2% للبنوك

الإسلامية و17.8% للبنوك التقليدية (الشكل 4.14)، كما شهدت المؤشرات الأخرى الخاصة بالملاءة المالية مثل معدل الشريحة الأولى تحسناً خلال عام 2023 لدى كلتا الفئتين (الشكل 4.15). ومن الجدير بالذكر هنا أن طبيعة البنوك الإسلامية تتيح لها الاستفادة من معامل ألفا المطبق على أصولها المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمارات المقيدة والمطلقة، بحيث يتم تخفيف مخاطر تلك الأصول بنسبة 50% مما يخفف من وطأة نمو الأصول على معيار كفاية رأس المال لديها، ويعكس ذلك مؤشر رأس المال إلى الأصول والذي يوضح تحسن البنوك التقليدية مقابل تراجع طفيف لدى البنوك الإسلامية.

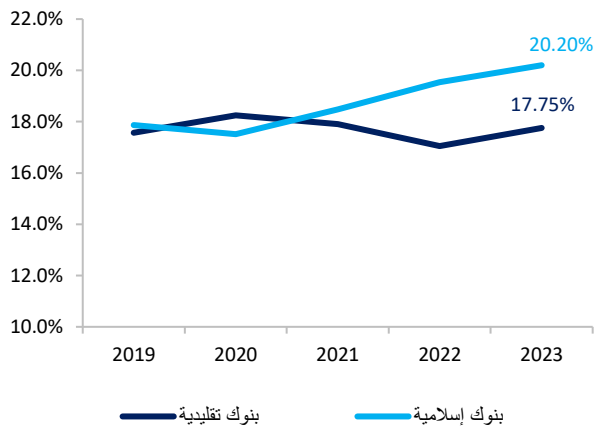
4.15

مؤشرات أخرى للملاءة حسب القطاع



4.14

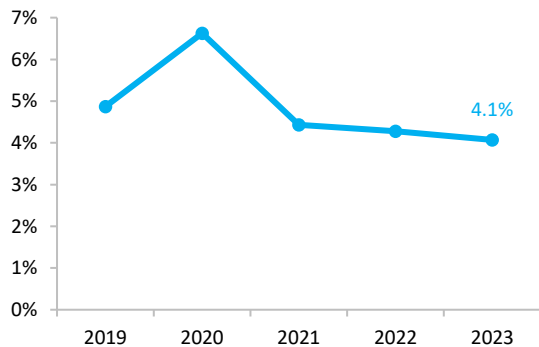
معدل كفاية رأس المال للبنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية



وفي مقياس آخر لمتانة وقوة القطاع المصرفي، ارتفع معدل الرفع المالي (أحد معايير حزمة تعليمات بازل 3 الخاصة برأس المال)، والذي يقيس نسبة رأس مال الشريحة الأولى مقابل إجمالي الانكشافات، خلال عام 2023 بمقدار 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى 10.1% في نهاية العام، ليحافظ بذلك على مستوياته المرتفعة والتي تفوق بكثير الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل والبالغ 3% (الشكل 4.16). وقد ظهرت هذه المستويات المرتفعة في معدل الرفع المالي لدى كل من البنوك التقليدية والإسلامية، مما يدعم التوجهات التوسعية للبنوك ويؤكد قدرتها على امتصاص الخسائر.

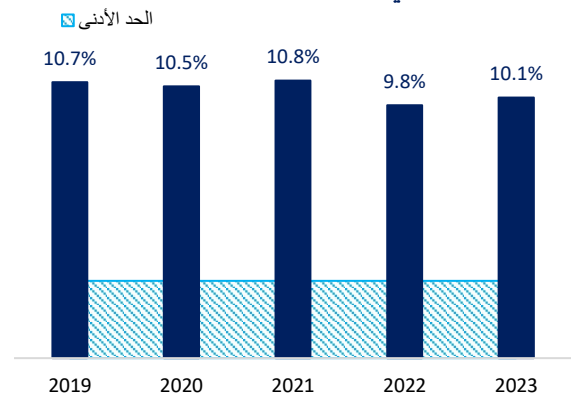
4.17

صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال



4.16

معدل الرفع المالي لبازل 3



ومن زاوية أخرى، فقد بلغ معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي قاعدة رأس المال، وهو المؤشر الذي يقيس المخاطر المحتملة لرأس المال في ظل الخسائر التي قد تنشأ من القروض غير المنتظمة التي لا تغطيها مخصصات محددة، نحو 4.1% في نهاية العام، متحسناً بنحو 0.2 نقطة مئوية على أساس سنوي (الشكل 4.17). وقد شهد كل من البنوك التقليدية والإسلامية تحسناً في معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي قاعدة رأس المال، ويرجع هذا التحسن في البنوك الإسلامية أساساً إلى ارتفاع حجم المخصصات المحددة بنحو 15% خلال العام لدى تلك البنوك، فيما يرجع هذا التحسن في البنوك التقليدية أساساً إلى زيادة قاعدة رأس المال بنحو 9% خلال الفترة لدى تلك البنوك. هذا وما تزال البنوك تتمتع بتغطية جيدة للقروض غير المنتظمة عبر المخصصات المتاحة، حيث ارتفعت قيمة المخصصات العامة بنسبة 6% والمخصصات الاحترازية بنسبة 5% على أساس سنوي. ولعبت سياسة بنك الكويت المركزي دوراً كبيراً في تعزيز حجم هذه المخصصات الوفيرة التي جاءت في مصلحة البنوك.

بشكل عام، أظهر القطاع المصرفي المحلي مرونة وملاءة عالية، وهو ما ظهر جلياً في مؤشرات الملاءة المالية الجيدة كمييار كفاية رأس المال. ويؤكد هذا الأداء استدامة القطاع المصرفي المحلي وقدرته على التكيف مع التحديات الاقتصادية. واستشرافاً للمستقبل، نتوقع أن يحافظ القطاع على استقراره ويزيد من تعزيز أدائه المالي. من جانبه، سيستمر بنك الكويت المركزي في مراقبته اللصيقة للقطاع المصرفي وتفعيل أدوات التحوط الكلي للحد من المخاطر النظامية متى ما تطلب الأمر ذلك وذلك في سبيل تعزيز الاستقرار المالي في الدولة (لمعرفة المزيد حول سياسة التحوط الكلي لدى بنك الكويت المركزي راجع المرفق رقم 4.1).

مرفق رقم (1.4): إطار التحوط الكلي لدى بنك الكويت المركزي

مع اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008 وما تركته من ندوب غائرة في العديد من الاقتصادات الكبرى، تحولت نظرة صناع السياسات لمفهوم الاستقرار المالي من المنظور الجزئي، الهادف إلى الحد من المخاطر التي تتعرض لها كل مؤسسة مالية على حدة، دون اعتبار لأثرها على النظام المالي أو على الاقتصاد ككل، إلى تبني منظور شمولي للاستقرار المالي، يراعي أثر تلك المؤسسات على استقرار النظام المالي ككل. وازداد التركيز على احتواء المخاطر النظامية بدلاً من العلاج اللاحق لتبعات الأزمات المالية بعد وقوعها، ذلك لأن الأزمات في القطاع المالي سرعان ما تمتد كالعدوى إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن الأزمات المالية أعمق وأطول أثراً من فترات الركود التي تشكل جزءاً من الدورات الاقتصادية، حيث إن الاقتصادات تتعافى على نحو أصعب بعد الأزمات مقارنة بفترات الركود العادية.

التحوط الكلي،،، المفهوم والتعريف:

يقصد بالتحوط الكلي - وفقاً لبنك التسويات الدولية- مجموعة من السياسات المصممة لتحديد المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي، بهدف مواجهتها والحد من آثارها على الاقتصاد. وإذا ما عرفنا الاستقرار المالي بأنه قدرة النظام المصرفي على الاستمرار في تقديم خدماته دون انقطاع وتحت ظروف ضاغطة، فحينها يمكن وصف التحوط الكلي بأنه مجموعة من السياسات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي.

وفيما تركز سياسات التحوط الجزئي على تحديد ورصد نقاط الضعف على مستوى المؤسسة المصرفية الواحدة لمعالجتها أو الحد من أثرها، فإن سياسات التحوط الكلي تمارس ذات الدور ولكن على مستوى النظام المالي ككل. كما تشمل سياسات التحوط الكلي جانب الطلب عبر الحد من المخاطر التي يتحملها المقترضون، وجانب العرض عبر الحد من انكشاف المقرضين.

ترابط الاستقرار النقدي والاستقرار المالي ودور سياسات التحوط الكلي

يعد كل من الاستقرار المالي والاستقرار النقدي ركيزة تكمل الأخرى في سبيل ترسيخ الاستقرار الاقتصادي، وتكامل أدوار السياسات النقدية وسياسات التحوط الكلي في هذا الشأن. على سبيل المثال فإن التضخم الذي تعد السيطرة عليه هدفاً أساسياً للسياسة النقدية، هو في ذات الوقت أحد العوامل الرئيسية التي قد تزعزع الاستقرار المالي، حيث يزيد التضخم الخارج عن السيطرة من احتمالية التقدير الخاطئ للعوائد المستقبلية الحقيقية على الاستثمارات، فضلاً عن أن البيئة التضخمية هي بيئة ملائمة لتشكل فقاعات الأصول التي تسببت في عديد من الأزمات المالية تاريخياً.

وفي ظل هذا الترابط بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي يمكن أن نرى أهمية سياسات التحوط الكلي، حيث تتمتع بعدد من المزايا تجعلها مكملات لأدوات السياسة النقدية، من أبرز هذه المزايا أن أدوات التحوط الكلي، تُبنى استباقياً قبل تحقق المخاطر الفعلية، ومن ثم يمكن تفعيل أداة أو أكثر عند تحقق أي من تلك المخاطر، ويكون أثر تلك

الأدوات سريعاً. في حين أن أدوات السياسة النقدية تُطبَّق استجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، وتتطلب مدة زمنية لتظهر نتائجها على الاقتصاد، إلى جانب ذلك يعالج التدخل الرقابي باستخدام أدوات التحوط الكلي نقاط الضعف في القطاع المصرفي على وجه التحديد، على عكس التدخل باستخدام أدوات السياسة النقدية التي لا تقتصر آثارها على قطاع اقتصادي محدد بل تعد عابرة للقطاعات.

تعزيز الاستقرار المالي أحد الأدوار الرئيسية لبنك الكويت المركزي

الإشراف على عمل الجهاز المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي من الأدوار الأساسية المنوطة لبنك الكويت المركزي، وفي ضوء ذلك أنشئ مكتب الاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي الذي تتمثل رؤيته في "المحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي في الكويت"، وذلك من خلال مهمة المكتب المتمثلة في "وضع الأسس لرقابة لصيقة ترصد المخاطر النظامية، وتطبيق سياسات فعالة لترسيخ متانة النظام المالي والحفاظ على قدرته على تقديم خدماته دون انقطاع حتى في تحت ظروف ضاغطة".

ويؤدي بنك الكويت المركزي الأدوار والمهام الموكلة إليه والمتعلقة بالاستقرار المالي وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، حيث يرصد متانة القطاع المصرفي في الكويت وقدرته على مواجهة التحديات والصدمات المتوقعة، وفق قراءات يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية وسنوية لمؤشرات ما يعرف بمربع السلامة المالية المكون من أربعة أركان يلخصها البيان التالي:

الدعامات الأساسية للاستقرار المالي

- الملاءة المالية**
التحقق من توفر رأس مال كافٍ لمواجهة الخسائر التي قد تتعرض لها المؤسسة.
- السيولة**
توفر نقدية كافية لتغطية عمليات سحب الودائع أو أي احتياجات نقدية على المدى القصير.
- الربحية**
تحقق أرباح كافية ومستدامة ومن مصادر رئيسية تدعم نمو البنوك الطبيعي طويل الأمد.
- جودة الأصول**
التأكد من أن استثمارات البنوك موجهة نحو عملاء يتمتعون بالقدرة والالتزام بسداد مديونياتهم بانتظام.
- الحوكمة**
الركيزة الأساسية والداعمة لمربع السلامة المالية، والتي تنظم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية، وتحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات واتخاذ القرارات بما يحقق مبدأ المساءلة، مع مراعاة حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين.

وتأتي المراقبة الدقيقة لمؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي كجزء من منهجية عمل شمولية تحقق المحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي في الكويت تقوم على أربعة خطوات متعاقبة على النحو الآتي:

إطار التحوط الكلي لدى بنك الكويت المركزي



الخطوة الأولى هي المراقبة المستمرة واللصيقة للمؤشرات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية ورصد أي تغييرات فيها، وذلك بالاستعانة بعدد من المؤشرات مثل مؤشر "ستاندرد أند بورز 500" الذي يُعتبر مقياساً لأداء أسواق البورصة وأسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى المؤشرات المحلية مثل أسعار النفط وأسعار العقار، والمؤشرات الخاصة بالقطاع المصرفي التي تتم متابعتها باستمرار، ومن بينها معيار كفاية رأس المال والذي يمكن من خلاله قياس ملاءة البنوك، ومؤشر العائد على متوسط الأصول وصافي هامش الفائدة وذلك لقياس الربحية. أما لقياس سيولة البنوك فهناك عدة معايير من أبرزها معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر.

أما الخطوة الثانية فهي تحليل أثر هذه التغيرات وتقدير انعكاساتها على المنظومة المالية، وتلي الخطوة الثالثة المتمثلة في رصد نقاط الضعف والقوة لدى القطاع والتحديات المحتملة، وذلك على نحو مستمر يستبق وقوع أي أزمة سواء كانت على مستوى بنك منفرد أو القطاع المصرفي ككل. حيث يطبق بنك الكويت المركزي اختبارات الضغط على وحدات الجهاز المصرفي باستخدام سيناريوهات مختلفة، تفترض حدوث أزمة معينة، لتعطي تصوراً عن الآثار المحتملة لهذه الأزمة - في حال وقوعها - على بنك معين أو على القطاع بشكل عام، بهدف الكشف عن نقاط الضعف على مستوى المؤسسات والقطاع.

الخطوة الرابعة والأخيرة تأتي بعد الكشف عن مواطن الضعف، وهي اتخاذ تحرك استباقي لمعالجة أوجه الضعف سواءً من خلال إصدار تعليمات وقواعد تنظيمية، أو من خلال استخدام أدوات التدخل أو أدوات التحوط الكلي لمواجهة الآثار المتوقعة. وقد تكون هذه الأدوات أدوات مالية مثل زيادة رأس مال البنك أو تطبيق تعديلات على معايير السيولة، أو الحد من الانكشاف على قطاع معين. وقد تكون أدوات غير مالية تأخذ شكل الحوار والنقاش مع البنوك حول نقاط الضعف وسبل معالجتها.

أمثلة على توظيف أدوات التحوط الكلي لدى بنك الكويت المركزي

تبنى بنك الكويت المركزي سياسات تحوطية كلية حسيمة عززت متانة القطاع المصرفي الكويتي وجعلته من بين الأفضل عالمياً من حيث مؤشرات السلامة المالية. وذلك عبر بناء مخصصات احترازية قوية وتطبيق مبكر للمعايير الرقابية الدولية حيث كان بنك الكويت المركزي من أوائل المؤسسات على مستوى العالم في تطبيق المعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعروفة ببازل 2 وحزمة إصلاحات بازل 3، وترسيخ أسس الحوكمة في القطاع المصرفي مما أدى إلى تعزيز قدرة وحدات الجهاز المصرفي على مواجهة الازمات.

ومن بين تلك الازمات الأزمة المالية العالمية في عام 2008 حيث بادر بنك الكويت المركزي باتخاذ عدة إجراءات لضمان استمرار قيام القطاع المصرفي بأداء دوره على أكمل وجه. وفي سبيل ذلك قام بنك الكويت المركزي في الربع الرابع من عام 2008 بزيادة الحد الأقصى لنسبة القروض إلى الودائع من 80% إلى 85%، كما قام بتخفيض الحد الأدنى لمتطلبات السيولة الرقابية من 20% إلى 18% مما ساهم في توفير مساحة إقراضية إضافية لدى البنوك لتمكينها من توفير الائتمان للوحدات الاقتصادية وذلك بهدف منع تحول أزمة السيولة التي قد تواجه بعض تلك الوحدات إلى أزمة في الملاءة المالية لها، فضلاً عن جملة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي مما مكن البنوك الكويتية من تخطي الأزمة.

وفي مثال آخر، واجه بنك الكويت المركزي تداعيات جائحة كورونا بجملة من الإجراءات في إطار سياسة التحوط الكلي تضمنت تخفيف بعض المتطلبات الرقابية في مطلع الأزمة، كان من أهمها الإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية البالغة 2.5% وتخفيف متطلبات السيولة ورفع الحد الأقصى المتاح للتمويل لتوفير مساحة إقراضية أوسع أمام البنوك، إلى جانب ذلك تم توجيه وحدات القطاع المصرفي نحو مراجعة شاملة لمحففظها الائتمانية والاستثمارية، وكذلك تم تخفيض وزن المخاطر الخاص بالانكشافات على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف المحافظة على نصيب تلك المشروعات من إجمالي محافظ البنوك، داعماً بذلك القطاع الأكثر عرضة لضغوطات الجائحة.

ومع نهاية الربع الثالث من عام 2021 أظهر تقييم بنك الكويت المركزي أن القطاع المصرفي الكويتي كان يسير في اتجاه التعافي التدريجي مع تحسن الأوضاع والظروف الاقتصادية وقدرة البنوك على الامتثال للمعايير الرقابية السابقة، حيث أوضحت بيانات القطاع المصرفي الكويتي أن القطاع يتمتع بمصدات رأسمالية عالية تفوق المستويات المطلوبة رقابياً، بالإضافة إلى ذلك ساهمت وفرة المخصصات لدى القطاع في خفض نسبة القروض المتعثرة حيث استخدمت البنوك جزءاً من تلك المخصصات لشطب القروض المتعثرة. وعليه، بدأ بنك الكويت المركزي برسم خريطة متروية للخروج من بيئة المخفضات الرقابية، في اتجاه العودة إلى المعايير الرقابية كما كانت عليه قبل الجائحة.

ويتبين من الازمات السابقة نجاح سياسة التحوط الكلي لدى بنك الكويت المركزي وتدخله باستخدام أدواته على جانبي السياسة النقدية وسياسة التحوط الكلي في تمكين وحدات الجهاز المصرفي من العبور بسلام من أعتى الازمات

الاقتصادية. هذا ويواصل بنك الكويت المركزي نهجه الاستباقي في الرقابة للصيقة على القطاع المصرفي والمبادرة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز الاستقرار المالي والاستقرار النقدي.

أبرز أدوات التحوط الكلي المتاحة لدى بنك الكويت المركزي

تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد تواجه النظام المالي بشكل عام.

أدوات
عامة



- المصدرة الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية.
- المصدات الرأسمالية التحوطية.
- معيار الرفع المالي.
- المخصصات الديناميكية.
- الحد الأقصى المتاح للتمويل.

تهدف إلى الحد من مخاطر بعض نقاط الضعف في النظام المالي.

أدوات
هيكلية



- الحد الأقصى للتركز الائتماني.
- الحد الأقصى للكشوف على قطاعات اقتصادية.
- الحد الأقصى للكشوفات الكبيرة.
- المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظام.

تهدف إلى الحد من مخاطر القطاع الأسري.

أدوات
القطاع
الأسري



- الحد الأقصى لقيمة التمويل مقابل قيمة العقار.
- الحد الأقصى لقيمة التمويل مقابل الراتب.
- الحد الأقصى لنسبة الأقساط الشهرية من الراتب.
- الحد الأقصى لفترات السداد.

تهدف إلى الحد من مخاطر قطاع الشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

أدوات قطاع
الشركات



- رأس المال المطلوب مقابل بعض القطاعات الاقتصادية.
- الحد الأقصى لقيمة التمويل مقابل القرض (العقار السكني).
- الحد الأقصى للتمويل بالدينار الكويتي للعملاء غير المقيمين.

تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد تؤثر على سيولة القطاع بالإضافة إلى إدارة السيولة المتاحة.

أدوات
السيولة



- معيار تغطية السيولة.
- معيار السيولة الرقابية.
- السيولة وفق سلم الاستحقاق.
- معيار صافي التمويل المستقر.
- الحد الأقصى للمراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية.





الفصل الخامس: نظم الدفع والتسوية



نظم الدفع والتسوية

تعد البنية التحتية لنظام المدفوعات عنصراً أساسياً في الأسواق المالية وضرورة حيوية لاستقرار النظام المالي. وخلال العام، استمرت تلك البنية في التوسع بالتوازي مع زيادة عدد المعاملات.

أبرز معالم البنية التحتية للدفع لعام 2023

(معدل النمو السنوي)

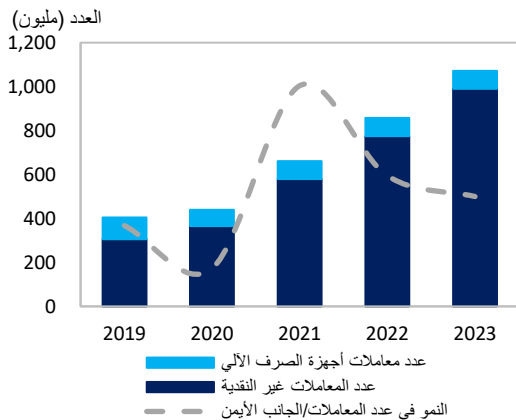


وفي العام 2023، شهدت وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة ارتفاعاً، مما ساهم في زيادة عدد المعاملات الإلكترونية. ولا يزال التطور المتواصل في الخدمات المالية الرقمية يلعب دوراً أساسياً في زيادة الطلب على خدمات الدفع الإلكتروني مقارنةً بالخدمات الورقية. ويستعرض هذا الفصل التغييرات المحلية في عمليات الدفع الإلكتروني خلال عام 2023 إلى جانب تقييم أنظمة المدفوعات المحلية.

استمرت الفجوة ما بين المعاملات الورقية ومعاملات الدفع الإلكتروني بالاتساع خلال عام 2023 (شكل 5.1) مما يؤكد هيمنة عمليات الدفع الإلكتروني للعام الرابع على التوالي¹⁹. وقد كان هذا الاتساع محصلة لانخفاض قيمة المعاملات الورقية وثبات عددها بالإضافة إلى الارتفاع في قيمة وعدد معاملات الدفع الإلكتروني. الأمر الذي يشير إلى التطور المتسارع في التكنولوجيا المالية والتوجه نحو الرقمنة في عمليات الدفع، ويؤكد على ثقة المستهلك بعمليات الدفع الإلكتروني.

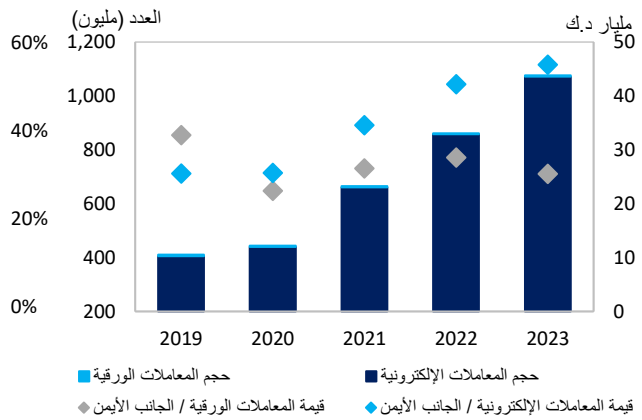
5.2

استخدام المدفوعات الإلكترونية (عدد المعاملات)



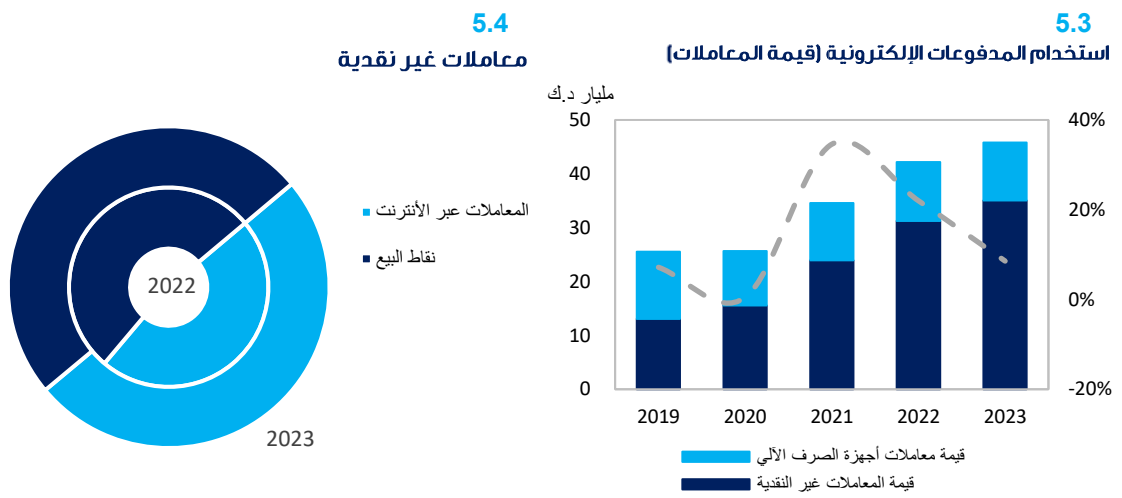
5.1

المعاملات الورقية مقارنة بالمدفوعات الإلكترونية



¹⁹ المعاملات الورقية تشمل الشيكات المقدمة للبنوك المحلية، بينما المعاملات الإلكترونية تشمل المعاملات عبر أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي والدفع عبر الانترنت.

شهد حجم معاملات الدفع الإلكتروني نمواً متباطئاً خلال عام 2023 وبنسبة 25% مقارنة بنمو نسبته 30% في عام 2022 (الشكل 5.2). وعلى الرغم من كونه أقل من العام السابق، إلا أن معدل النمو في المعاملات الإلكترونية الذي شهده عام 2023 لا يزال كبيراً مقارنة بالمستويات التاريخية. وبالمثل، وفيما يخص قيمة تلك المعاملات، فيتضح استمرار هيمنة معاملات الدفع الإلكتروني على الرغم من التباطؤ في نموها، وعليه فقد سجلت قيمة معاملات الدفع الإلكتروني نمواً بنسبة 8.6% خلال عام 2023 (الشكل 5.3) وقد يكون هذا التباطؤ في حجم وقيمة معاملات الدفع الإلكتروني ناتج عن التطورات الاقتصادية والجيوسياسية خلال عام 2023 والتي قد تكون أثرت على إنفاق المستهلكين.



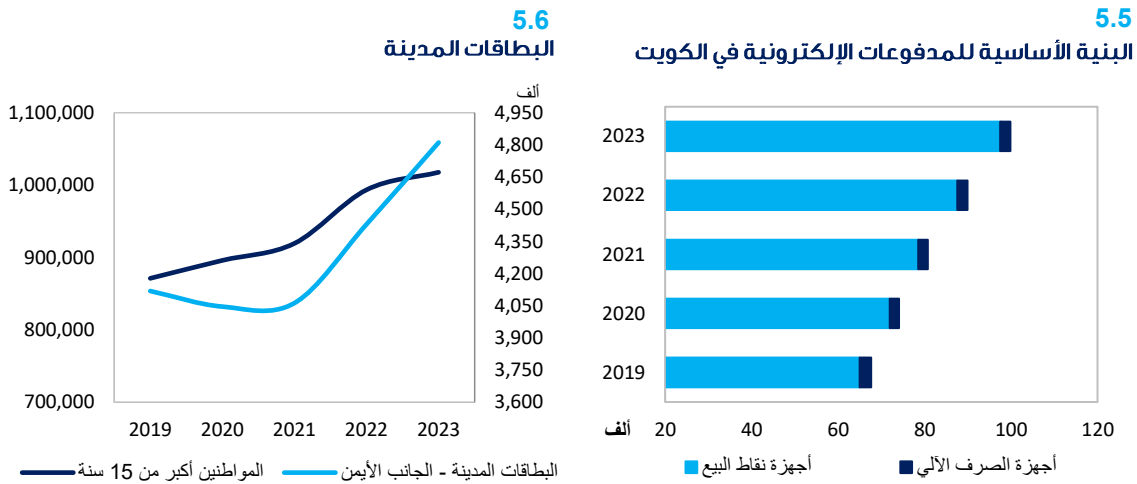
هذا وقد كان النمو في معاملات الدفع الإلكتروني سواء من حيث العدد أو القيمة مدفوع بشكل أساسي من المعاملات غير النقدية²⁰. حيث حققت المعاملات غير النقدية نمواً خلال عام 2023 بنحو 28% من حيث العدد ونحو 12.3% من حيث القيمة مقابل تراجع المعاملات النقدية التقليدية (تم استخدام عمليات أجهزة الصرف الآلي كمؤشر) بنحو 2.8% و 2.1% على الترتيب خلال ذات الفترة. مما يؤكد ما سبق الإشارة إليه من ثقة المستهلك بعمليات الدفع الإلكتروني والتوجهات لتقليل الاعتماد على النقد.

علاوة على ذلك، ارتفعت حصة قيمة المعاملات عبر الإنترنت خلال عام 2023 لتشكل ما يقارب 50% من إجمالي المعاملات غير النقدية (الشكل 5.4) لتتساوى بذلك مع حصة عمليات نقاط البيع. وقد أدى تأسيس العديد من شركات الدفع الإلكتروني والتي بدأت بالعمل محلياً في السنوات القليلة الماضية إلى توسيع نطاق الوصول إلى عمليات الدفع الإلكتروني. وقد ترتب على ذلك زيادة التدفق في تلك المعاملات من مختلف القطاعات الاقتصادية التي كان يتم تنفيذها سابقاً عن طريق المعاملات النقدية. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن تلك القطاعات التي كانت تستخدم في السابق المعاملات النقدية بشكل أساسي، أصبحت الآن تمارس أعمالها عبر حلول الدفع الإلكتروني نظراً

²⁰ العمليات غير النقدية تشمل العمليات عبر نقاط البيع وعمليات الدفع عبر الإنترنت.

لسهولة الوصول وسرعة التنفيذ وكفاءة الحلول المطروحة في هذا المجال. وتخضع شركات الدفع الإلكتروني المشار إليها إلى رقابة بنك الكويت المركزي الذي يسعى لاستدامة وسائل الدفع ورفع كفاءتها من خلال توجيه تلك الشركات للعمل وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية (لمزيد من التفاصيل حول التعليمات الأخيرة الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن شركات الدفع الإلكتروني، راجع المرفق 5.1).

بالمثل، شهدت البنية التحتية للمدفوعات تطوراً خلال عام 2023، حيث لا يزال النمو في عدد أجهزة نقاط البيع والبالغ 11.3% أعلى من متوسط معدل النمو المسجل لفترة الخمس سنوات الماضية (10.4%)، فيما استقر معدل النمو في أجهزة الصرف الآلي عند 4.1% أسوأً بالنمو المحقق خلال العام الماضي (الشكل 5.5). وتعزز هذه الاتجاهات الجهود المبذولة للتحويل نحو عمليات الدفع الإلكتروني.



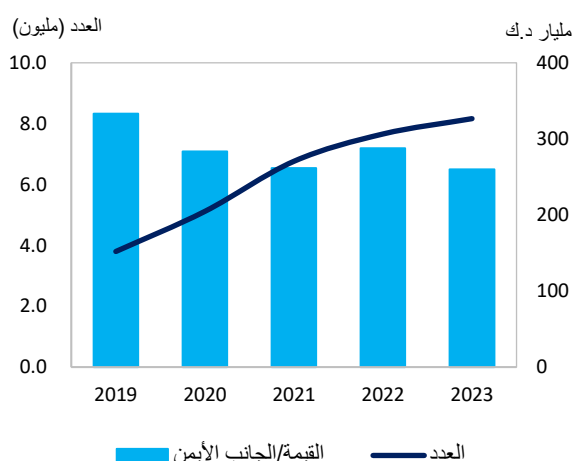
وفيما يتعلق بالبطاقات البلاستيكية، فقد استمر إجمالي عدد بطاقات السحب المدينة في الارتفاع خلال عام 2023 مسجلاً ارتفاعاً بنحو 8.6%، وقد ترجع الزيادة في عدد بطاقات السحب المدينة إلى النمو في التغييرات السكانية ذات الصلة²¹ خلال العامين السابقين (الشكل 5.6) بالإضافة إلى ما شهدته عام 2023 من ظهور وحدة مصرفية رقمية مما ترتب عليه فتح حسابات مصرفية جديدة وإصدار بطاقات مدينة إلكترونية، فضلاً عن زيادة المنافسة المصرفية لاكتساب العملاء من خلال مزايا مختلفة مثل الهدايا المالية والعينية. وعلى الرغم من ذلك الارتفاع في بطاقات السحب المدينة إلى أنها حافظت على حصتها كنسبة من إجمالي البطاقات عند 77%، وذلك في ظل ارتفاع عدد البطاقات الائتمانية بنسبة 13.4% خلال العام المذكور لتشكل 23% من إجمالي البطاقات المصدر.

من جانب آخر، شهدت أفرع البنوك المحلية زيادة بنسبة 1.5% في عام 2023 لترجع عند مستوياتها السابقة (مستويات ما قبل 2022)، وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد تساوت الزيادة في عدد الأفرع ما بين كل من البنوك الإسلامية والتقليدية حيث قامت كل فئة بفتح ثلاثة أفرع خلال الفترة (الشكل 5.7). وقد جاء ذلك الارتفاع في ظل

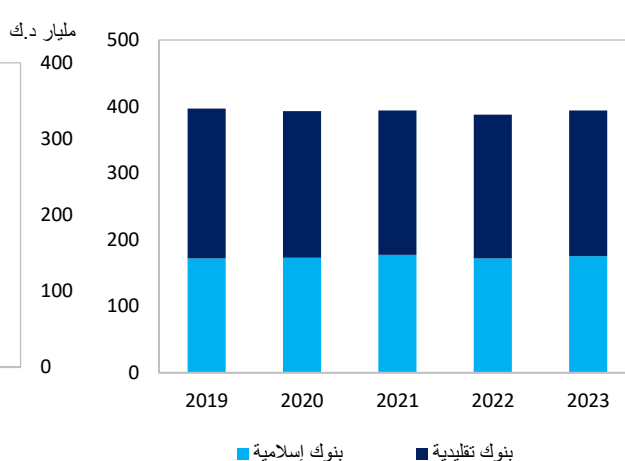
²¹ إجمالي عدد المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً.

انتعاش المنطقة الجنوبية محلياً، حيث شهدت المنطقة افتتاح مجمعين تجاريين خلال عام 2023 مما دفع البنوك للتوسع بهدف تلبية احتياجات عملائها وتسويق منتجاتها لسكان تلك المناطق. وعلى الرغم من هذه الزيادة، يظل إجمالي عدد الأفرع أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، مما يؤكد استمرار تفضيل العملاء لقنوات التواصل الإلكترونية للحصول على الخدمات المالية.

5.8 المدفوعات من خلال نظام كاسب



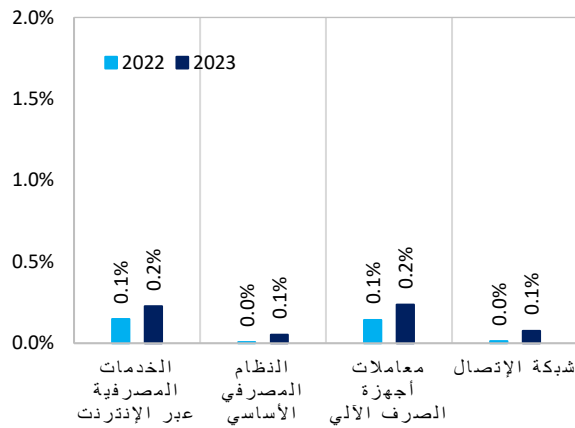
5.7 الفروع المصرفية في الكويت



وبالانتقال إلى دور بنك الكويت المركزي في تسهيل المدفوعات الإلكترونية وضمان وجود بنية تحتية سليمة ومستقرة للمدفوعات، يتيح نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية "كاسب" التسوية الفورية لجميع المدفوعات والتحويلات المحلية بين البنوك والعملاء. ويتم ذلك عبر الشبكة المغلقة الآمنة (VPN) الخاصة بينك الكويت المركزي باعتبارها وسيلة التسوية الرئيسية، والتي تستخدم أفضل الممارسات للمدفوعات والتسويات وتتوافق مع المعايير الدولية (ISO20022) المتعلقة بالرسائل المالية ورسائل الدفع، كما يتم الامتثال أيضاً لمبادئ بنك التسويات الدولية الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية. هذا وقد انخفضت قيمة المعاملات المنفذة عبر نظام "كاسب" بنسبة 9.6% في عام 2023 (الشكل 5.8)، مقابل ارتفاع حجم تلك المعاملات بنسبة 6.6% خلال ذات الفترة. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أنه وضمن مساعي بنك الكويت المركزي نحو تطوير العمل في القطاع المصرفي والارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة نظم المدفوعات أحد أهم الركائز الأساسية في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في دولة الكويت، فقد قام بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 بتمديد أوقات العمل في نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات (كاسب) لمدة 3 ساعات إضافية لتكون ساعات عمل النظام بدءاً من الساعة 7 صباحاً وحتى الساعة 5:15 مساءً بدلاً من الساعة 2:15 مساءً. وقد جاء هذا القرار بناء على دراسة لحاجة السوق وبهدف تعزيز جودة الخدمات المالية المقدمة للجمهور بما يلبي احتياجات الشرائح المتعددة في المجتمع، كذلك خدمة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

أخيراً، وفي إطار الرقابة والإشراف، يقوم بنك الكويت المركزي بمتابعة أداء البنية التحتية للمدفوعات عن كثب، وذلك عبر مراقبة الأنظمة من خلال مجموعة من مؤشرات المخاطر الرئيسية التي توفر تقييماً للأداء، والتي تسلط الضوء على أوجه القوة وجوانب القصور التي تتطلب مزيداً من التطوير (الشكل 5.9). وقد حافظت تلك المؤشرات على مستوياتها الجيدة خلال عام 2023، حيث ظل معدل التعطل المفاجيء في جميع المؤشرات أقل من 0.5%، وتحديداً حافظ النظام المصرفي الأساسي على معدل تشغيل بحدود 99.9%، الأمر الذي يؤكد على المرونة التشغيلية للبنية التحتية لدى القطاع المصرفي المحلي حتى في ظل التطورات المستمرة.

5.9 العطل المفاجئ في النظام



وبشكل عام، استمرت نظم الدفع والتسوية في المحافظة على جودتها العالية خلال العام وصاحبها تطورات ملحوظة على كافة الأصعدة ومن المتوقع أن يستمر هذا التطور في الأنظمة خلال السنوات القادمة. من جانبه سيستمر بنك الكويت المركزي في مراقبته الحثيثة لأنظمة الدفع والتسوية وتمكين المؤسسات المالية من تقديم أفضل الخدمات في هذا المجال بهدف ضمان وجود أنظمة دفع مستقرة وفعالة وآمنة تسهل المعاملات في مختلف القطاعات الاقتصادية. فمن خلال ضمان التسوية السلسلة وغير المنقطعة للمدفوعات، يحرص بنك الكويت المركزي الثقة في المشاركين في السوق ويعزز الاستقرار المالي محلياً.

مرفق رقم (5.1): تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال مايو 2023

في إطار جهود بنك الكويت المركزي المستمرة في المحافظة على الاستقرار المالي، وتحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية، والذي أسند للبنك كامل صلاحيات الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال في مايو 2023 بشكلها النهائي كنسخة محدثة عن تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال الصادرة في عام 2018، وذلك بعد الانتهاء من دراسة جميع المرئيات والملاحظات المقدمة على مسودة التعليمات الاستشارية التي طرحها بنك الكويت المركزي في بداية عام 2022، وتهدف هذه التعليمات إلى خلق موازنة فيما بين تمكين المؤسسات العاملة في مجال الدفع الإلكتروني وتسهيل عملياتها والمحافظة على الاستقرار المالي من خلال تخفيف المخاطر المصاحبة لتلك الاعمال.

وتُصنّف الشركات في الإطار الجديد إلى ست فئات مختلفة: مقدمو خدمات الدفع الإلكتروني الكبيرة، مقدمو خدمات الدفع الإلكتروني الصغيرة، مقدمو خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني، ومقدمو خدمات النقود الإلكترونية ذات النطاق المحدود. وفيما يلي تعريف لكل من هذه الفئات وبيان للمتطلبات المتعلقة بها:

- مقدم خدمات الدفع الإلكتروني: أي شركة تم قيدها لتقديم خدمات نشاط الدفع الإلكتروني في دولة الكويت وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

- الكبيرة: الحد الأدنى لرأس المال 250,000 دينار ويعتبر تقديم خدمات استلام وقبول ومعالجة عمليات الدفع وعمليات الخصم المباشر وإصدار أو توفير وسيلة الدفع الإلكتروني من ضمن نطاق نشاط خدمات الدفع الإلكتروني.

- الصغيرة: الحد الأدنى لرأس المال 50,000 دينار. ويعتبر تقديم خدمات استلام وقبول ومعالجة عمليات الدفع وعمليات الخصم المباشر وإصدار أو توفير وسيلة الدفع الإلكتروني من ضمن نطاق نشاط خدمات الدفع الإلكتروني. كما أن حدود التعامل وسقف العمليات لهذا النوع من الشركات يجب ألا يتجاوز متوسط قيمة عمليات الدفع الإلكتروني الشهرية 8,000,000 د.ك.

- مقدم خدمات النقود الإلكترونية: أي شركة تم قيدها لتقديم خدمات نشاط النقود الإلكترونية في دولة الكويت وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

- الكبيرة: الحد الأدنى لرأس المال مليون دينار، ويعتبر تقديم خدمات استلام وقبول ومعالجة عمليات الدفع وعمليات الخصم المباشر وإصدار أو توفير وسيلة الدفع الإلكتروني إضافةً إلى إنشاء النقود الإلكترونية أو

حفظها أو تحويلها، وتوفير خدمة الدفع الآجل BNPL من ضمن نطاق نشاط خدمات النقود الإلكترونية الكبيرة. كما يجب أن تلتزم بالضوابط التالية:

- ألا يتجاوز إجمالي الأموال الإلكترونية المخزنة للعميل الواحد في جميع حسابات النقود الإلكترونية التي يحتفظ بها ذلك العميل 5000 دينار في أي وقت.
- ألا يتجاوز إجمالي معاملات الدفع الإلكتروني التي تتم معالجتها من خلال حساب النقود الإلكترونية للعميل الواحد 5000 دينار كل شهر.
- الصغيرة: الحد الأدنى لرأس المال 100,000 دينار وتكون قادرة على ممارسة كافة العمليات المسموح لمقدم خدمات النقود الإلكترونية الكبيرة تقديمها باستثناء عمليات الدفع الآجل. كما يجب أن تلتزم بالضوابط التالية:
 - ألا يتجاوز متوسط قيمة عمليات الدفع الإلكتروني الشهرية 8,000,000 د.ك.
 - ألا يتجاوز إجمالي الأموال الإلكترونية المخزنة لعميل واحد في جميع حسابات الأموال الإلكترونية التي يحتفظ بها ذلك العميل 1,500 دينار في أي وقت.
 - ألا يتجاوز إجمالي معاملات الدفع الإلكتروني التي تتم معالجتها من خلال حساب النقود الإلكترونية للعميل الواحد 1,500 دينار كل شهر.
 - ألا يتجاوز إجمالي النقود الإلكترونية المخزنة لدى الشركة مليون دينار.
 - ألا يتجاوز متوسط أرصدة النقود الإلكترونية المخزنة يومياً 800,000 دينار خلال الـ 12 شهراً الماضية.
- مقدم خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني: أي شركة تم قيدها للقيام بأعمال إدارة وتشغيل نظم الدفع الإلكتروني ووسائل الدفع الإلكتروني في الكويت، ويمكن لهذه الشركات تشغيل وإدارة نظم الدفع بالتجزئة، وجميع العمليات المصرح بها من بنك الكويت المركزي باستثناء خدمات النقود الإلكترونية وخدمات "الدفع الآجل". ويبلغ الحد الأدنى لرأس مال الشركة 2 مليون دينار.
- مقدم خدمات النقود الإلكترونية ذات النطاق المحدود: أي شركة حاصلة على شهادة لا مانع من بنك الكويت المركزي لتقديم خدمات نشاط النقود الإلكترونية ذات النطاق المحدود وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن. ويجب ألا تتجاوز النقود الإلكترونية 400,000 دينار.

لمحة حول تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال مايو 2023



ولضمان تطبيق هذه التعليمات، فإنه يتعين على جميع مقدمي الخدمات (باستثناء البنوك) التسجيل لدى بنك الكويت المركزي، وهو أمر يتطلب من الشركات تقديم بيانات معينة بانتظام، فضلاً عن تقديم متطلبات الموافقة على طلبات الترخيص، التي تضم متطلبات تحد من المخاطر المرتبطة بهذا النشاط وتكفل حماية العملاء.

كما تضمنت التعليمات المتطلبات والضوابط الرقابية الواجب الالتزام بها من قبل تلك المؤسسات أثناء ممارسة النشاط، وذلك في مجالات الحوكمة والإطار العام لإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال وحماية العملاء، وذلك لتعزيز سلامة واستقرار نظم المدفوعات في دولة الكويت.

وقد باشر عديد من الشركات استيفاء متطلبات القيد في سجل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية، ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني لدى بنك الكويت المركزي، وأجريت الدراسات اللازمة لمستنداتها تمهيداً لقيدتها في السجل في حال تليبيتها للمتطلبات المقررة في هذا الشأن.

كذلك أصدر بنك الكويت المركزي في تاريخ 2023/6/5 عدة تعاميم لتنظيم أعمال مقدمي هذه الخدمات أهمها التعليمات الخاصة بضوابط خدمة الدفع الآجل وضوابط التعيين في المناصب القيادية، والحد الأدنى لمتطلبات الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال بالإضافة إلى قواعد وإجراءات ممارسة النشاط خارج دولة الكويت، فضلاً عن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا وسيستمر بنك الكويت المركزي في تطوير تعليماته على نحو شمولي يراعي جميع الأطراف المعنية ويعزز من تطوير بيئة نظم المدفوعات وتقدمها، في سبيل تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني وتحسين أداء الاقتصاد الكلي وتوفير الخدمات في إطار سياسة الشمول المالي التي يطبقها البنك.

